الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمناقشات

الفترة التشريعية التاسعة (2022-2024)- السنة الثانية 2023 - الدورة البرلمانية العادية (2023-2024) - العدد: 10

الجلستان العلنيتان العامتان

المنعقدتان يومي الخميس 23 والإثنين 27 جمادى الأولى 1445
الموافق 7 و11 ديسمبر 2023

طبعت بمجلس الأمة يوم الخميس 29 جمادى الثانية 1445
الموافق 11 جانفي 2024

فهرس

1ـ **محضر الجلسة العلنية الثامنة عشرة**..... **ص 03**

• أسئلة شفوية.

2 ـ **محضر الجلسة العلنية التاسعة عشرة**..... **ص 27**

• عرض ومناقشة نص القانون المتضمن قانون المالية لسنة **2024**.

محضر الجلسة العلنية الثامنة عشرة
المنعقدة يوم الخميس 23 جمادى الأولى 1445
الموافق 7 ديسمبر 2023

الرئاسة: السيد أحمد خرشي، نائب رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:
- السيد وزير السكن والعمران والمدينة؛
- السيدة وزيرة الثقافة والفنون؛
- السيد وزير الري؛
- السيد وزير الصحة؛
- السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان.

إفتتحت الجلسة على الساعة العاشرة والدقيقة الخامسة صباحا

السيد رئيس الجلسة: بعد بسم الله الرحمـن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة.

أرحب بالسيدة والسادة أعضاء الحكومة ومساعديهم، وبالزميلات والزملاء أعضاء مجلس الأمة، وبأسرة الصحافة والإعلام.

بتكليف من السيد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة، أتشرف برئاسة هذه الجلسة التي يقتضي جدول أعمالها طرح عدد من الأسئلة الشفوية، تقدم بها أعضاء من مجلس الأمة تتعلق بقطاعات وزارية مختلفة والاستماع إلى أجوبة أعضاء الحكومة عليها.

إذن، استنادا إلى أحكام الدستور والقانون العضوي رقم 16 – 12 المعدل والمتمم، والنظام الداخلي لمجلس الأمة، نشرع في طرح الأسئلة الشفوية المبرمجة والاستماع إلى الأجوبة عليها.

البداية مع قطاع السكن والعمران والمدينة، أحيل الكلمة إلى السيد مولود مبارك فلوتي لطرح سؤاله الشفوي على السيد وزير السكن والعمران والمدينة، فليتفضل مشكورا.

السيد مولود مبارك فلوتي: شكرا سيدي رئيس الجلسة، بسم الله الرحمـن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سؤالي إلى السيد وزير السكن والعمران والمدينة:

طبقا لأحكام الدستور والقانون العضوي للبرلمان، يشرفني أن أتقدم إليكم بالسؤال الشفوي التالي نصه:

يتواجد تجار الحي الإيطالي (حومة الطليان) بمدينة سكيكدة منذ قرابة ثلاث سنوات، في وضعية صعبة ومصير مجهول، نتيجة إرغامهم بتاريخ 29 ديسمبر 2020 على إخلاء محلاتهم بدعوى ترميم بنايات الحي، حيث تلقوا دون سابق إنذار إعذارات بوجوب المغادرة الفورية، وترتب عن ذلك توقف نشاطاتهم التجارية التي تعتبر المصدر الوحيد لمداخيلهم، زيادة على تكبدهم خسائر مادية كبيرة، تمثلت في تلف وضياع كميات معتبرة من السلع والمواد والتجهيزات، ناهيك عن الأضرار النفسية والاجتماعية المترتبة على إحالتهم القسرية على البطالة رفقة مستخدميهم.

وأمام تأخر عملية ترميم الحي بما فيه المحلات التجارية والذي ترك للخراب واللاأمن، استسلم أغلب التجار الذين

يفوق عددهم 120 تاجرا وفقدوا الأمل في حل يمكنهم من استعادة محلاتهم التي تنتظر الترميم أو التعويض عنها بمحلات أخرى في الأحياء الجديدة أو أي إجراء انتقالي أو مؤقت يمكنهم من إعالة عوائلهم وحفظ كرامتهم.

السؤال المطروح، سيدي الوزير:

- ماهي الإجراءات التي ستتخذها دائرتكم الوزارية لمعالجة هذه الوضعية وتمكين التجار المعنيين من استئناف أنشطتهم التجارية في أقرب الآجال؟

شكرا، تفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد مبارك فلوتي؛ الكلمة للسيد وزير القطاع لتقديم جواب على السؤال، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير السكن والعمران والمدينة: بسم الله الرحمـن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الجلسة،

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

الحضور الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد عضو مجلس الأمة المحترم، مولود مبارك فلوتي، أشكركم على انشغالكم المتعلق بالإجراءات التي يجب اتخاذها لمعالجة وضعية تجار الحي الإيطالي بمدينة سكيكدة، من أجل استئناف أنشطتهم التجارية التي توقفت بسبب تأخر عملية ترميم بنايات الحي.

وعليه، يشرفني أن أحيط سيادتكم علما، بأنه في إطار الجهود المبذولة لمعالجة الأضرار التي مست مشروع إعادة تأهيل بنايات شارع ديدوش مراد ونهج علي عبد النور (الحي الإيطالي) لولاية سكيكدة، حيث قامت مصالح ديوان الترقية والتسيير العقاري، وذلك قبل الشروع في الإجراءات الخاصة بإنجاز أشغال إعادة الاعتبار، بتنظيم يوم دراسي حول "النسيج العمراني القديم: إعادة الاعتبار وتأهيل ضمن منظور تشاركي تسيير ومواطنة" بتاريخ 2023/07/26، علاوة على قيامها بالعديد من العمليات التحسيسية تجاه شاغلي السكنات وكذا أصحاب المحلات التجارية.

ويأتي هذا الإجراء حرصا من الديوان على إنجاز الأشغال في أحسن الظروف من جهة، وعدم تعطيل النشاط التجاري على مستوى هذه الأحياء، حيث تم إعداد مخطط تدخل وفق رزنامة أبلغ بها جميع المعنيين بهذه العملية بمن فيهم مستعملو طرق الممرات للمحيط ككل.

وسأعرض عليكم وضعية المشروع والإجراءات المتخذة والمتمثلة فيما يلي:

1 – بالنسبة لمشروع إعادة تأهيل بنايات شارع ديدوش مراد:

– الغلاف المالي المخصص من طرف الدولة: 1.5 مليار دج.

– تاريخ انطلاق الأشغال: 2023/12/07.

– مدة الإنجاز: 5 أشهر.

2 – الوضعية الإيجارية للسكنات:

– عدد السكنات المستأجرة: 297 سكنا.

– عدد السكنات المتنازل عليها: 122 سكنا.

مستحقات الإيجار غير المدفوعة بالنسبة للسكنات المؤجرة: تقريبا أكثر من 2.410.000.00 دج بجميع الرسوم.

3 – وضعية المحلات التجارية:

– عدد المحلات المستأجرة: 33 محلا.

مستحقات الإيجار غير المدفوعة: 530 دج دون احتساب الرسوم.

– عدد المحلات المباعة: 25 محلا.

أما بالنسبة لمشروع إعادة تأهيل (37) بناية بالحي الإيطالي الذي يحتوي على 152 محلا تجاريا منها 76 مستأجرا، و76 ممتلكا والمتواجد بمحيط شارع ديدوش مراد، فإن هذا الحي سوف يعرف عملية التأهيل نفسها، على غرار الشارع المذكور، ونحرص على التنسيق مع التجار لإنجاح العملية والعمل بنظام المداومة 3×8.

حيث نسجل في هذا الصدد، الشروع في إعداد الخبرة التقنية وفي تشخيص الأضرار ومن ثم الدراسة التقنية، المقدرة بمبلغ 65 مليون دينار جزائري.

تلكم هي، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، أهم المعطيات المتعلقة بموضوع سؤالكم.

أشكركم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ أسأل السيد مولود مبارك فلوتي إن كان هناك تعقيب؟

السيد مولود مبارك فلوتي: شكرا سيدي رئيس الجلسة.

أشكر السيد الوزير على الإجابة، بالفعل سكيكدة استفادت من عملية لإعادة تأهيل البنايات القديمة وبالأخص شارع ديدوش مراد وانطلقت في 2016 – 2017 لكن توقفت بسبب انسحاب مكتب الدراسات الإسباني "أكويدوس"، ومؤخرا تم إعادة إطلاق العملية من طرف مصالح ديوان الترقية والتسيير العقاري وتخص الشارع الرئيسي لمدينة سكيكدة الذي يتواجد في وضعية صعبة منذ مدة طويلة وبناياته مسندة بالأوتاد الحديدية وكل من زار مدينة سكيكدة قد شاهد ذلك.

لكن وضعية تجار "الحي الإيطالي" المتواجد في الجهة العليا للمدينة (في قلب المدينة)، والتي كانت تعج بالحركة والنشاط من حيث الوضعية التجارية قد ماتت تماما في هاته المنطقة نتيجة الانهيارات التي مست البنايات وتأخر عملية الترميم، أي منذ ثلاث سنوات، أكثر من 120 تاجرا تم إخراجهم عنوة من محلاتهم التجارية دون سابق إنذار، بدعوى ترميم المحلات لكن منذ ثلاث سنوات ولا إشارة ولا حتى استقبال لهؤلاء المعنيين من طرف الجهات المعنية لا سيما (l'OPGI) وهم في انتظار حل سريع لأنه منذ أزيد من ثلاث سنوات لا مداخيل ولا هم يحزنون.

نقترح عليكم – السيد الوزير – في انتظار إطلاق عملية الترميم التي تخص هذه البنايات والتي ليس لها علاقة بالعملية الأولى والتي تخص الشارع الرئيسي أن مصالح ديوان الترقية والتسيير العقاري تساهم في حل مشاكلهم الاجتماعية بتأجيرهم لمحلات في الأحياء الجديدة، سواء عن طريق عقود إيجار أو حتى بيعهم هذه المحلات، في انتظار أن تطلق هذه العملية والتي ستكون ـ أكيد ـ صعبة لأنها عملية إعادة تأهيل وستأخذ من الزمن الوقت الطويل.

شكرا للسيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد مولود مبارك فلوتي؛ الكلمة مجددا للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير السكن والعمران والمدينة: شكرا للسيد العضو.

دعنا نتفق على شيء، أن إعادة الترميم للحي الرئيسي لولاية سكيكدة كان متعلقا بحي ديدوش مراد، العملية بـ 1.5 مليار دج والتي سخرتها الدولة للقيام بترميم هذا الحي العتيق.

الحي الإيطالي في الأصل لم يكن موجودا ضمن رزنامة الترميم، لكن وبطلب من المواطنين جعلنا وأدرجنا هذا الحي ضمن العملية، نحن الآن بصدد إجراء الخبرة للحي الإيطالي، عملية إخلاء التجار للمحلات لم تكن بسبب الترميم بل بسبب انهيار بعض المحلات، كما أن هناك محلات كانت موجودة في الخانة الحمراء بعد معاينة (C.T.C) بحيث كانت هذه المحلات تشكل خطرا على مالكيها، هذا فيما يخص الحي الإيطالي.

ذكرت وتعمدت ذكر مستحقات الكراء، نحن سنفكر في الحل الذي طرحه السيد العضو والمتمثل في إيجار محلات للتجار، لكن حتى المحلات المستأجرة حاليا من طرف التجار وأصلها تابع لدواوين الترقية والتسيير العقاري (Les OPGI) هناك فيها ديون، لا بد أن يتمتع الطرفان بالحقوق والواجبات كالتجار و(l'OPGI) وكمؤسسة ممثلة لوزارة السكن، وهذا لا يمنع من دراسة اقتراح السيد العضو، شكرا وبارك الله فيكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ نبقى في نفس القطاع والكلمة للسيد ميهوب دغة لطرح سؤاله الشفوي، فليتفضل مشكورا.

السيد ميهوب دغة: بسم الله الرحمـن الرحيم.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

زميلاتي، زملائي المحترمون،

أسرة الإعلام،

السيدات والسادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية، وعلى إثر وفاة السيد رئيس بلدية شلال، ولاية المسيلة هذا الصباح، أتقدم بأحر التعازي لعائلة الفقيد

ولسكان بلدية الشلال ولاية المسيلة، ونسأل الله العلي القدير أن يتغمده بواسع رحمته، إنا لله وإنا إليه راجعون.

سؤالي موجه إلى السيد وزير السكن والعمران والمدينة المحترم:

السيد الوزير، نثمن مجهودات الدولة في توزيع السكنات بمختلف الصيغ لتلبية احتياجات المواطن، لكن نجد جل هذه السكنات لم تتدعم بالمرافق الضرورية للحياة خاصة منها التربوية، حيث في ولاية المسيلة تم توزيع عدد كبير من السكنات في جميع دوائر الولاية، حيث استفادت بلديتان فقط من المرافق المخصصة لهذه السكنات وهي في سكنات (عدل) دون باقي السكنات بمختلف الصيغ وهذا لسنتي 2019 و2020، أما باقي البلديات فلم تستفد تماما، بالرغم من العدد المعتبر من السكنات الموزعة والمشغولة حاليا.

وعلى سبيل المثال لا الحصر: تم توزيع أكثر من 5500 سكن ببلدية المسيلة، بلدية سيدي عيسى 2245 سكنا، بلدية بوسعادة أكثر من 4000 سكن، بلدية مقرة 1230 سكنا.. وغيرها من بلديات الولاية، كل هذه السكنات موزعة دون مرفق تربوي مخصص لهذه السكنات، المرافق سواء حيوية أو مدارس تربوية كابتدائيات، متوسطات وثانويات.

سؤالي الموجه لكم، سيادة الوزير، ماهي الحلول المقترحة لتحقيق الطلب المدرسي الكبير في الأحياء السكنية المدمجة الموزعة دون مرافق تربوية في جل بلديات ولاية المسيلة؟

شكرا على كرم الإصغاء والمتابعة.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد ميهوب دغة؛ الكلمة مجددا للسيد وزير القطاع، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير السكن والعمران والمدينة: بسم الله الرحمـن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الجلسة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

الحضور الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

ردا على سؤالكم، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، ميهوب دغة، الذي بادرتم بطرحه والذي يرتبط بمسألة إنجاز البرامج السكنية بمختلف الصيغ، في ظل غياب المرافق التربوية الضرورية على مستوى جل بلديات المسيلة، يشرفني أن أحيط سيادتكم علما بأن دائرتي الوزارية استفادت خلال الفترة (2020 – 2023) وعلى المستوى الوطني من البرنامج التالي من التجهيزات العمومية:

سأعطي بعض الأرقام التي تسمح بتقييم تأثير التجهيزات العمومية.

في سنة 2020 تم توزيع 200000 وحدة سكنية، قانون المالية لسنة 2020 كان فيه 55 تجهيزا عموميا.

في سنة 2021 تم توزيع 320000 وحدة سكنية، تقابلها في قانون المالية 112 تجهيزا عموميا.

في سنة 2022 تم توزيع 400000 وحدة سكنية، تقابلها 112 تجهيزا عموميا في قانون المالية.

في سنة 2023 تم توزيع 326831 وحدة سكنية، تقابلها 199تجهيزا عموميا.

أي بمجمل، خلال سنة 2020 – 2023 قمنا بتوزيع 1264000 وحدة سكنية تقابلها 478 تجهيزا عموميا، وهذا بطبيعة الحال غير كاف إذا تم توزيعه على 58 ولاية.

بينما استفادت ولاية المسيلة، بموجب البرنامج المركزي المسجل على عاتق دائرتي الوزارية سنة 2020 – 2023، من برنامج التجهيزات التربوية المرافقة للأحياء السكنية المدمجة، ويتعلق الأمر بـ 7 مرافق تربوية موزعة على النحو التالي:

4 مدارس ابتدائية منها:

– مدرستان (2) ابتدائيتان مسلمتان ببلدية المسيلة،

– مدرسة ابتدائية واحدة في طور الإنجاز ببلدية بوسعادة،

– مدرسة ابتدائية واحدة قيد الانطلاق في بلدية حمام الضلعة.

متوسطتان منها:

– متوسطة مسلمة ببلدية المسيلة.

– متوسطة واحدة في طور الإنجاز ببلدية بوسعادة.

ثانوية مسجلة قيد الانطلاق ببلدية بوسعادة.

وفيما يلي مقارنة بين عدد التلاميذ حسب الأطوار الدراسية وطاقة استيعاب المرافق التربوية المبرمجة في هذه الأحياء السكنية، سنجري مقاربة بما أن السيد العضو تحدث عن سكنات عدل:

1 – تم توزيع 1000 + 600 سكن عدل: وفي 1600 سكن

عدل قمنا بالإحصاء، على مستوى وكالة عدل، المكتتبين القاطنين في 1600 عدل نجد:

– عدد الأطفال: 2916.

– عدد الأطفال المتمدرسين: 716 منهم:

– 522 طفلا في الطور الابتدائي،

– 139 طفلا في الطور المتوسط،

و 55 طفلا في الطور الثانوي.

وفي هذا الحي قمنا بتسليم مدرسة ابتدائية، وثانوية هي قيد الإنجاز، وبالنظر إلى دراسة الإحصائيات التي قمنا بها لنتمكن من إجراء البرمجة في الأحياء المنجزة، نرى أن المدرسة الابتدائية بالنسبة لـ 522 طفلا هي كافية، فالمعدل هو مدرسة ابتدائية لكل 480 طفلا. ونحن الآن في قيد الانطلاق في إنجاز ثانوية 1000 مقعد بمقابل 55 طفلا موجودا في طور الثانوية.

2 – تم توزيع فيما يخص 400 + 500 سكن عدل ببوسعادة: الساكنة المتواجدة في 900 سكن:

– بها عدد الأطفال: 787.

من بينهم 280 طفلا في طور التمدرس:

– 193 طفلا في الطور الابتدائي،

– و 55 طفلا في الطور المتوسط،

– و 40 طفلا في الطور الثانوي.

وقد تم تسليم مدرسة ابتدائية، وأخرى في طور الإنجاز مع ثانوية قيد الانطلاق.

3 – فيما يخص الـ 1000 سكن ببوسعادة: من عدد الساكنة نجد:

– عدد الأطفال: 741.

– من بينهم 129 في طور التمدرس:

– 87 طفلا في الطور الابتدائي،

– 33 طفلا في الطور المتوسط،

– 9 أطفال في الطور الثانوي.

وتوجد متوسطة في طور الإنجاز.

كما تجدر الإشارة أنه بعد الاجتماع التنسيقي الذي عقد في 7 أكتوبر 2023، تحضيرا للدخول المدرسي 2024 – 2025، الذي ضم إطارات دائرتي الوزارية وكذا إطارات من وزارة التربية الوطنية والمخصص لمناطق الضغط، بادرت مصالحنا بتسجيل مرافق تربوية إضافية بعنوان السنة المالية 2024، وذلك لتخفيف الضغط المسجل على مستوى بعض الأحياء السكنية المدمجة، ويتعلق الأمر بـ 16 مرفقا تربويا مبينا كما يلي:

– 6 مدارس ابتدائية (5ببلدية المسيلة و 1 ببلدية حمام الضلعة).

– 5 متوسطات (5 ببلدية المسيلة).

– 5 ثانويات (2 ببلدية المسيلة، 2ببلدية بوسعادة و 1 ببلدية حمام الضلعة).

هذا العدد المعتبر من المرافق التربوية يمثل أكثر من 8 ٪ من مجموع المرافق التربوية المسجلة بعنوان 2024 والمقدر بـ 16 مرفقا لولاية المسيلة من أصل 199 مرفقا على المستوى الوطني.

تلكم هي، السيد العضو المحترم، أهم المعطيات المتعلقة بموضوع سؤالكم.

أشكركم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ أحيل الكلمة إلى السيد ميهوب دغة إن أراد التعقيب على جواب السيد الوزير، فليتفضل مشكورا.

السيد ميهوب دغة: شكرا سيدي رئيس الجلسة.

شكرا سيدي الوزير على هذا الرد، نثمن مجهوداتكم ومجهودات الدولة في هذا الصدد، لكن كل هذه المرافق في طور الإنجاز، نذكركم بأن الدخول المدرسي 2024 سيعرف صعوبات كبيرة ويجب معالجتها من الآن.

سيدي الوزير، لقد أعلن السيد رئيس الجمهورية خلال زيارته لولاية الجلفة رسميا عن انطلاق مشروع سكنات البيع بالإيجار (عدل 3) بداية من سنة 2024، نتمنى أن تجسد مقترحاتنا هذه على كل التجمعات السكنية وتدعيمها بالمرافق الضرورية للحياة كالمنشآت الصحية والرياضية والتربوية.. شكرا سيادة الوزير والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد ميهوب دغة؛ الكلمة مجددا للسيد الوزير إن أراد الرد على التعقيب.

السيد وزير السكن والعمران والمدينة: شكرا للسيد العضو.

نحن نعمل على هذا الشيء ونأمل أن يكون عدد السكنات التي نقوم بإنجازها يتواءم مع المرافق العمومية.

كنت قد قدمت أرقاما من سنة 2020 ـ 2023، نحو 1225000 وحدة سكنية موزعة يقابلها 487 تجهيزا عموميا، نحن نقوم بتوزيع البرامج السكنية المتواجدة لدى وزارة السكن بطريقة علمية وغير عشوائية، نقوم بدراسات تنقلنا إلى الأحياء التي تم توزيعها وهناك إحصاء لعدد الأطفال وأطوارهم التعليمية، سواء ابتدائي، متوسط أو ثانوي، أي دراسة علمية لنقوم بتوزيع هذه التجهيزات العمومية وكنت قد وضحت في الرد بحكم أننا قمنا باجتماع استباقي للدخول المدرسي لسنة 2024 – 2025 وهذا ما جعلنا نبرمج 16 مرفقا عموميا لولاية المسيلة، وسوف نبذل مجهودنا للانطلاق بها وإنجازها قبل الدخول المدرسي لسنة 2024 – 2025.

شكرا سيدي رئيس الجلسة.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ نبقى في نفس القطاع والكلمة للسيد محمد رباح لطرح سؤاله الشفوي، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد رباح: بسم الله الرحمـن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

الأستاذ أحمد خرشي، نائب رئيس مجلس الأمة، رئيس الجلسة المحترم،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

الوفد المرافق للسادة الوزراء،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سؤالي موجه إلى السيد وزير السكن والعمران والمدينة.

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور والمواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16 – 12 المعدل والمتمم.

يشرفني أن أتقدم إلى سيادتكم بالسؤال الشفوي التالي نصه:

يعاني كثير من المواطنين الذين دفعوا أقساطا من مستحقات إلى مرقين عقاريين خواص للحصول على سكن من التأخر؛ وفي بعض الأحيان غياب الأمل في الحصول على مساكنهم لأن هؤلاء لم يتموا السكنات إلى يومنا هذا ومنهم من يقبع في السجون مع بقاء هذه السكنات دون استكمال وأصبحت تشوه المظهر العام.

السؤال: ماهي الضمانات المقدمة من طرف دائرتكم الوزارية لهؤلاء لتحصيل سكناتهم؟ وهل هنالك إمكانية تكليف المؤسسات العمومية التابعة لدائرتكم الوزارية لاستكمال هذه البنايات؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد محمد رباح؛ الكلمة للسيد وزير السكن والعمران والمدينة لتقديم جوابه على السؤال، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير السكن والعمران والمدينة: بسم الله الرحمـن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الجلسة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

الحضور الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أشكركم، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، محمد رباح، على سؤالكم الوجيه والمرتبط بمسألة عدم إتمام المشاريع السكنية من طرف بعض المرقين العقاريين الخواص وما ينجر عنه من تأخر؛ ومعاناة المستفيدين في الحصول على سكناتهم بالرغم من التزامهم بدفع المستحقات المالية.

وعليه، يشرفني في البداية أن أحيطكم علما، بأن وزارة السكن والعمران والمدينة تقوم بتبليغ البرنامج السكني للسادة الولاة، غير أن التشريع المعمول به يمنح مسؤولية اختيار المرقين العقاريين واستبدالهم في حالة تقاعسهم، وكذا بالنسبة لإعداد القوائم هي من اختصاص السلطات المحلية.

غير أن الوزارة لم تتأخر في تقويم الوضع، وقامت بمراسلة السيدات والسادة الولاة، لاتباع الإجراءات اللازمة، في حالة ما إذا لم يحترم المرقي العقاري بنود دفتر الشروط وتم الإخلال به، سواء من ناحية التأخر في عملية الإنجاز أو التخلي عن المشروع.

وتتمثل هذه الإجراءات فيما يلي:

أولا: توجيه إعذارين للمرقي العقاري برسالة موصى بها مع إشعار بالاستلام من طرف المدير الولائي للسكن، وفي حالة عدم الاستجابة، يتم عرض الملف على اللجنة التقنية الولائية أين يتم اتخاذ القرار بعزل المرقي العقاري وفسخ عقد الملكية لأرضية المشروع.

ثانيا: مباشرة مديرية أملاك الدولة المختصة إقليميا، بناء على محضر اللجنة التقنية للولاية، إجراءات الفسخ عن طريق القضاء، كما يقوم بإعداد خبرة تقنية ومالية بالتنسيق مع هيئة المراقبة التقنية للبناء، لتحديد الأشغال المنجزة ومدى مطابقتها للمعاينة التقنية المعمول بها، وتحديد الأشغال غير المنجزة من طرف المرقي العقاري الذي تم عزله.

ثالثا: يتم الشروع في الإجراءات الإدارية لإعادة إسناد المشروع لمرقي عقاري آخر.

ولا بأس أن أمد السادة أعضاء مجلس الأمة ببعض التفاصيل الخاصة بتطبيق هذه الإجراءات على المستوى الوطني:

- عدد المرقين العاجزين: 393 (ما يعادل تأخر إنجاز 32176 سكنا).
- عدد الإعذارات: 439 إعذارا.
- عدد المرقين المقصيين: 173 (ما يعادل 12638 سكنا).
- عدد المرقين المتابعين قضائيا: 92 مرقيا (ما يعادل 9332 سكنا).
- عدد الملفات على مستوى أملاك الدولة: 64 ملفا (ما يعادل 5621 سكنا).
- عدد المشاريع التي تم إعادة إسنادها إلى المرقين العقاريين (دواوين الترقية والتسيير العقاري ووكالة عدل).

ارتأينا لحل هذه المعضلة أن أي مرق عقاري يتم فسخ عقده من طرف (C.T.W) ويدرج هذا المشروع إلى مرق عقاري عمومي أين تم دمج وكالة عدل أن تأخذ على عاتقها استكمال هذه السكنات، أي 8647 سكنا تم إسناده إلى مرقين عموميين، أي ما يمثل 70٪ من عدد المرقين المقصيين.

أما على مستوى ولاية المدية فالوضعية كالتالي:

- عدد المرقين العاجزين: 8 (ما يعادل تأخر إنجاز 612 سكنا).
- عدد الإعذارات: 13 إعذارا.
- عدد المرقين المقصيين: (مشروع 30 سكنا).
- عدد المرقين المتابعين قضائيا: لا يوجد.
- عدد الملفات على مستوى أملاك الدولة: لا يوجد.
- عدد المشاريع التي تم إعادة إسنادها إلى المرقين العقاريين العموميين 126 سكنا.
- وعدد المشاريع التي تم إعادة انطلاقها بعد الإعذارات: 10 مشاريع (ما يعادل 406 سكن).

يعني من أصل كل المشاريع 612 سكنا المتوقفة أو المتأخرة في الإنجاز وبحكم إرسال الإعذارات أدى إلى انطلاق 406 سكن التي كانت تقريبا متوقفة، 126 سكنا تم إسنادها إلى مرقين عقاريين.

شكرا لكم على اهتمامكم بانشغالات القطاع والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ أحيل الكلمة إلى السيد محمد رباح إن أراد التعقيب على ذلك، تفضل.

السيد محمد رباح: شكرا سيدي رئيس الجلسة.

في البداية، أود أن أشكر السيد الوزير على هذه الأرقام وهذا التدقيق الذي أوضحه في رده، وأتأسف على حالنا كون الدولة تعطي اعتمادا إلى بعض ممن يعتبرون أنفسهم مرقين عقاريين وفي الحقيقة ما هم إلا مختلسون في ثوب آخر.

فكيف لشخص تمنح له كل التراخيص والقروض ثم تجده يفلس أو يقبع في السجن لمخالفة التشريع أو النصب والاحتيال أو حتى من يفر خارج الوطن، وننتظر حل كل هذه المشاكل عن طريق العدالة، والمواطن جهد واجتهد وحرم نفسه وأولاده ليدخر بعض المال لشراء سكن يحميهم حتى يجد نفسه ضحية وفي أروقة المحاكم؟

السيد الوزير، وأنا أتصفح موقع صندوق الضمان والكفالة المتبادلة وهذا تحديث جديد يوم 16 نوفمبر 2023 يقول لك:

"الصندوق شريك في خدمتكم، عدد المرقين العقاريين المنتسبين 9905، المشاريع المضمونة 7905" هنا نضع علامة استفهام، عدد المرقين أكثر من عدد المشاريع!! لم أجد أبدا أن الصندوق تكفل أو الصندوق ضمن أو الصندوق حل النزاع أو الصندوق عوض أو الصندوق حل محل

المكتتبين وفقا للمادة 57 من القانون رقم 11 – 04.

بالعودة – سيدي الوزير – إلى القانون رقم 11 – 04، "يؤدي كل سحب لاعتماد من المرقي العقاري لأحد الأسباب المحددة أدناه أو لسبب آخر إلى حلول صندوق الضمان قانونا محل المكتتبين ويخول له حق متابعة عملية إتمام إنجاز البنايات بموجب التزام مع مرق آخر"، الآن – سيدي الوزير – لقد تابعت إجابتك، هذا الصندوق لم تذكره نهائيا، بمعنى أن كل الإجراءات التي تتخذ، سواء الولاة هم من يتحمل المسؤولية أو مديرية السكن.

أردنا – سيدي الوزير – بما أن هذا الصندوق موجود في نص القانون الخاص بالترقية العقارية، معرفة ما هي الصلاحيات المخولة له بمقتضى القانون إزاء المرقين العقاريين المخلين بالتزاماتهم؟ وما مدى كفايتها؟ ولماذا لم يجبر هذا الصندوق – سيدي الوزير – المرقين العقاريين التعامل معه وإلزام الموثقين بذلك؟

سيدي الوزير، صراحة عندما نرى فقط هنا، في العاصمة، في كل من: العناصر، الينابيع، بئر خادم، حيدرة.. بنايات غير مكتملة مشوهة حتى المنظر العام!

أضيف لك – سيدي الوزير – هناك مشروع 6388 سكنا ببوجمعة تميم الواقع بين بلديتي السحاولة والدرارية، هو إلى اليوم متوقف، هناك 800 عائلة تحصلت على سكناتها وتكفلتم ـ سيدي الوزير ـ بإنجاز متوسطة وهي في بداية الأشغال وأنتم مشكورون على ذلك.

في الأخير، سيدي الوزير، أدعوك إلى استعمال صلاحياتك كاملة غير منقوصة والتعسف في ذلك، والتعسف مستحسن من أجل مصلحة المواطن، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد محمد رباح؛ والكلمة مجددا للسيد الوزير إن أراد الرد على التعقيب.

السيد وزير السكن والعمران والمدينة: شكرا للسيد العضو؛ والله التعسف لو كان مستحسنا لا أشك أنني أستعمله.

في الأصل هناك عدة أسئلة في التعقيب، سأبدأ من صندوق الضمان الذي لم أتكلم عنه لأنه ليس من الممكن إسناد 8651 سكنا إلى المرقين العقاريين العموميين لو لم يكن صندوق الضمان الذي أتى للدعم المادي للمرقين العقاريين العموميين من أجل إتمام هذه السكنات، لأنه في حالة عدم وجود صندوق الضمان سيكون هناك اختلال مالي لاكتمال هذه السكنات ثم تحويلها إلى مرقين عموميين واستندنا على صندوق الضمان لإتمام هذه السكنات.

لا توجد علاقة بين عدد المرقين العقاريين وعدد السكنات الموجودة في صندوق الضمان، ممكن أنه هناك مرقون عقاريون ليس لديهم مشاريع، المقاربة التي قمت بها لا يمكن تطبيقها لأنها ليست واقعية، لأنه لا توجد علاقة بين عدد المرقين وعدد المساكن، يمكن أن نجد مرقين لكن ليس لديهم مشاريع.

صندوق الضمان هو إجباري، نعلم على أن العقود (البيع على التصاميم) ممنوع في حالة عدم وجود صندوق الضمان ونعمل على تعميم صندوق الضمان على مستوى جميع المشاريع ضمانا لحق المواطن وحق المرقي.

المشاريع المتوقفة تعود إلى ما قبل 2010 وقبل 2014، أي مشاريع قديمة، والحل الذي نعمل عليه، ساعدنا في إنجاز أكثر من 8000 وحدة سكنية كانت متوقفة، منذ سنة 2020 وما قبلها، نصل الآن إلى إتمام نحو 70 ٪ من البرنامج المتوقف، انطلقنا فيه ونسير في هذا الحل وإن شاء الله سننطلق في جميع المشاريع.

هناك شيء آخر، أن المستفيدين من السكنات في تأخر بخصوص دفع المستحقات هذا ما جعل ـ بطبيعة الحال ـ بعض المشاريع تتأخر، التأخر مبدئيا لا يقتصر فقط على المرقي العقاري وإنما دفع المستحقات من طرف المكتتبين والتأخر في دفع المستحقات وعدم دفعها يؤدي إلى التأخر في إنجاز المشروع، نحن وضعنا هذا الملف قيد التطبيق في الوزارة وإن شاء الله ننطلق في كل المشاريع المتوقفة، سواء من صيغة السكن الاجتماعي التساهمي (LSP) القديمة أو صيغة السكن الترقوي المدعم (LPA)، ننطلق في إنجازها في أقرب وقت.

وشكرا للسيد العضو.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير على كل هذه التوضيحات؛ ننتقل إلى قطاع آخر ألا وهو قطاع الثقافة والفنون، الكلمة للسيد محمد روماني لطرح سؤاله الشفوي، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد روماني: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا ونبينا محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم.

سيدي رئيس الجلسة الموقر،

السادة الوزراء والطاقم الحكومي المرافق،

زميلاتي، زملائي الأعضاء الأفاضل،

الطاقم الصحفي،

أحييكم بتحية الإسلام، وتحية الإسلام السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

يشرفني أن أتوجه إلى سيادتكم الموقرة بالسؤال الشفوي التالي نصه؛ طبعا إلى السيدة وزيرة الثقافة: نثمن عاليا عقد الملتقى الدولي الناجح «الإمام محمد بن عبد الكريم المغيلي» الذي كان تحت عنوان: «الحوكمة واستقرار المجتمعات الإفريقية ووحدتها» الذي احتضنته عاصمتنا تحت الرعاية السامية لرئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، ولأن الشيخ العلامة عبد الكريم المغيلي ترك لنا إرثا دينيا وثقافيا له امتداداته الإفريقية التي تعتبر مجالنا الحيوي.

سؤالي الموجه إلى سيادتكم الموقرة، هو كالتالي:

ـ هل بإمكان الجزائر تبني فكرة إنجاز فيلم سينمائي حول الشيخ عبد الكريم المغيلي؟ ولم لا بمشاركة الدول الإفريقية التي ترك الشيخ فيها أثرا كبيرا؟

وفي الأخير، تقبلوا منا، السيدة الوزيرة المحترمة، فائق عبارات التقدير والاحترام وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد محمد روماني؛ أحيل الكلمة الآن إلى السيدة وزيرة القطاع المحترمة للرد على السؤال، فلتتفضل مشكورة.

السيدة وزيرة الثقافة والفنون: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الجلسة الموقر،

زملائي أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

السيد محمد روماني عضو مجلس الأمة المحترم وصاحب السؤال،

الأسرة الإعلامية الكريمة،

الحضور الكرام، كل باسمه وجميل وسمه،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إنه لمن الحميد أن يكون من بين السادة أعضاء البرلمان والمشتغلين بالسياسة والتشريع من يستلهم سير الخالدين من رموز الوطن، ويتقدم بمقترحات لتكريمهم وإحياء ذكراهم، وهو ما بادر به مشكورا السيد محمد روماني حين تساءل عن إمكانية تبني فكرة إنجاز فيلم سينمائي حول الشيخ المغيلي.

لا يختلف اثنان أن الشيخ المغيلي طفرة زمانه من حيث الرؤية والتقدير والعلم والرسالة، فقد كان رجلا بأمة، ودليل ذلك ما يتواتر من سيرته ومنجزه، وكما تعلمون فقد خصه رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، بعقد ملتقى الجزائر الدولي الموسوم بـ: "الإمام محمد بن عبد الكريم المغيلي: الحوكمة واستقرار المجتمعات الإفريقية ووحدتها"، الذي نظم بالجزائر في 12 و13 ديسمبر 2022، وهو الملتقى الذي كان له صدى كبيرا، وتشرفت وزارة الثقافة والفنون بالمساهمة في أشغاله وفي تنفيذ جزء من توصياته وما تزال عاكفة على ذلك.

وعشية أشغال الملتقى كان لقطاع الثقافة والفنون شرف التكفل بطبع 3000 نسخة من كتاب تعريفي حول حياة وآراء الإمام محمد بن عبد الكريم المغيلي باللغات العربية والفرنسية والإنجليزية، والذي وزع على الوفود المشاركة، بعدها تم سحب طبعة ثانية من 3500 نسخة من الكتاب ذاته ومن اللغات ذاتها إضافة إلى لغة الهوسا، وجار الآن عملية نشر أشغال ومخرجات الملتقى بـ 4500 نسخة بالعربية والإنجليزية والفرنسية.

في السياق ذاته، نحن اليوم بصدد التحضير لفعالية تنخرط في التوصيات وتعد من مخرجات الملتقى ذاته، وهي الأسبوع الثقافي الإفريقي في أدرار بعنوان "أدرار عاصمة للثقافة الإفريقية" ضمن مسعى شامل للانسجام مع توجيهات السيد رئيس الجمهورية الرامية إلى تكريس دور الجزائر كمنبع للإشعاع الحضاري والثقافي في إفريقيا، ووطن للفكر الإصلاحي والتحرري بوسطيتها الدينية ومبادئها الإنسانية السمحة التي جعلت منها مرجعية لكثير من الشعوب الإفريقية.

وضمن المسعى ذاته، وافق السيد الرئيس على اعتماد جائزة الإمام المغيلي السنوية للدراسات التراثية والثقافية المشتركة، وكذا على إنجاز فيلم مطول عن الإمام المغيلي

يؤرخ لأمجاده وإنجازاته ومآثره والتي تركت الكثير، ونهضت بأدوار دعوية واجتماعية واقتصادية وسياسية خلال القرن الخامس عشر الميلادي، والذي كان يحمل مشروعا رائدا في بناء الدولة وإرساء ركائز الحكم الراشد، وكان يحظى في تلك الفترة بمكانة مرموقة داخل الوطن وخارجه خصوصا في بعض البلدان الإفريقية.

لا يخفى عليكم، سيدي العضو المحترم، أن إنجاز فيلم بهذا الحجم يتطلب منا توفير الشروط الضرورية لإنجاحه منها بعض العوامل التقنية والفنية على غرار توفر سيناريو جامع حول هذه الشخصية المتعددة الأبعاد، ولهذا ستعمد الوزارة ضمن برنامج الدعم السينمائي لسنة 2024 إلى إطلاق مسابقة وطنية لاختيار أحسن سيناريو لإنجاز مشروع الفيلم السينمائي حول الإمام عبد الكريم المغيلي؛ ولا بأس أن أذكركم، السيد عضو مجلس الأمة المحترم أنه قد تم إنتاج فيلم وثائقي لمدة 70 دقيقة حول الشيخ عبد الكريم المغيلي سنة 2011 في إطار تظاهرة "تلمسان عاصمة الثقافة الإسلامية" وقد تناول هذا الفيلم الوثائقي سيرة الشيخ الفقيه والداعية، وأهم المحطات التي طبعت حياته، وسلط الضوء على نشأته ورحلاته المختلفة والمتعددة ولقاءاته، ويعد هذا الفيلم بادرة أولى سيتبعها في قابل الأيام إنجاز عمل سينمائي كبير يليق بتاريخ الشيخ المغيلي ودوره الريادي من خلال مشروعه الحضاري والثقافي والديني في الجزائر وعموم إفريقيا، وهو مسعانا وهدفنا الذي نعمل على تجسيده، إن شاء الله.

أشكرك، السيد عضو مجلس الأمة، على استحضار ـ من خلال هذا السؤال ـ أحد رموز أمتنا والشكر موصول لكم جميعا على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيدة الوزيرة؛ أسأل السيد محمد روماني هل يريد التعقيب على جواب السيدة الوزيرة؟ فليتفضل.

السيد محمد روماني: نشكر السيدة الوزيرة لردها على سؤالنا وتأكيد نص السؤال، ولأننا ندرك كما يدرك الجميع دور السينما والأعمال الدرامية في تنشيط السياحة والاقتصاد وتشكيل القوة الناعمة لأي دولة يهمها أمنها القومي وتطلعاتها للمشاركة العالمية الإيجابية والبناءة، فإننا نؤكد ضرورة التفكير الجاد في إنتاج فيلم حول شخصية الشيخ المغيلي، لما لها من امتدادات إفريقية توطد مكانة الجزائر في قلوب الأفارقة.

وبهذا الصدد، أضع بين يدي السيدة الوزيرة المحترمة بشكل سريع ثلاثة اقتراحات ومطلبين:

أما الاقتراحات:

1 – أقترح على السيدة الوزيرة النظر في إنشاء محافظة مهرجان سينما بولاية تيميمون، قصد استغلال المشروع الأخير، "قصر السينما" بتينركوك الذي نتوجه من هذا المنبر بالشكر الجزيل لوزارتكم على تسجيل عملية إعادة الاعتبار والتجهيز، آملين في تسريع الإنجاز لما له من أهداف جد إيجابية وطنيا ومحليا من خلال فوائده الاقتصادية وذلك بتشجيع الحرفيين وترويج منتجاتهم التقليدية وتنشيط السياحة الصحراوية.

هنا أفتح قوسا، السيدة الوزيرة، على كل حال، كل سكان المنطقة يوجهون لك التحية والسلام والشكر، ومشكورة أنت كونك تجعلين أبواب الوزارة مفتوحة لنا في أي وقت لطرح أي انشغال يخص القطاع، وأننا كلما نتصل نجدك مستعدة وهذه أمانة نحاسب عليها.

2 – أقترح على سيادتكم إنشاء محافظة مهرجان "القراءة في احتفال" لتشجيع المطالعة، كما تفعل دول الاتحاد الأوروبي وغيرها من الدول الكبرى.

أما المطلبان فهما: على كل حال، هما مطلبين ورجاء.

– أرجو من السيدة الوزيرة المحترمة تسجيل عملية المكتبة الرئيسية، حيث لا زالت المكتبة العمومية بولاية تيميمون إلى غاية يومنا هذا تابعة للولاية الأم (ولاية أدرار سابقا).

كما نلتمس منك، السيدة الوزيرة، إصدار قرار إنشاء مكتبة في كل من دائرة شروين وبلدية أولاد سعيد، أظن أنك ـ السيدة الوزيرة ـ تعرفين المنطقة جيدا، شروين وأولاد سعيد؛ أصبح أمرا ضروريا إصدار قرار الإنشاء.

وأخيرا، أتمنى لك التوفيق في مهامك الوزارية، سيدتي الوزيرة، وأن يكتب التاريخ أنك تركت بصمة قوية في التاريخ الثقافي في الجزائر الجديدة.

عاشت الجزائر، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد محمد روماني؛ الكلمة مجددا للسيدة الوزيرة، فلتتفضل مشكورة.

السيدة وزيرة الثقافة والفنون: شكرا جزيلا للسيد العضو على الكلمات الطيبة وعلى الانشغالات والاقتراحات المطروحة.

اسمحوا لي في البداية أن أوجه شكري لكل ساكنة ولاية تيميمون على كرم الاستقبال وقد تركت الزيارة في نفسي أثرا طيبا، فأنا أحييهم عبر شخصكم الكريم.

في الحقيقة، انشغالاتكم هي انشغالاتنا، سبقناكم ربما في معالجتها.

فيما يخص "مهرجان السينما" كما ذكرتم، كنّا قد دشنا نهاية السنة الماضية قصر تينركوك وقد خصصت له الدولة غلافا ماليا يقدر بـ 165 مليون دج من أجل إعادة ترميمه وصيانته، هذا لا يمنع أننا بدأنا بتفعيله من خلال إنجاز وتنظيم ورشات في شهر أكتوبر الفارط، يوم 22 أكتوبر كانت فيه ورشة لكتابة السيناريو ضمت العديد من الشباب الجزائريين المهتمين بالسينما من كل ولايات الوطن.

هناك أيضا "واحة السينما" وأشكر السلطات المحلية على تخصيصها هذا الفضاء الواسع لقطاع الثقافة، ونطمح أيضا في أن تساعدنا من خلال ربطه بشبكة المياه والغاز حتى يتمكن المنتجون السينمائيون من استغلاله في أحسن الظروف، وإن شاء الله عند الانتهاء من تجهيز هذا الفضاء وهذا هو الهدف أننا نجعل من تيميمون قطبا سينمائيا بامتياز، إن شاء الله بعد تجهيز هذا القصر وإعادة تهيئته سنفكر في إنجاز مهرجان يليق بالولاية ويليق أيضا بهذا الفضاء السينمائي.

فيما يخص المكتبات أيضا كنت قد زرت مكتبة شروين ومكتبة أولاد سعيد، في الحقيقة، هذه السنة، وضمن 52 مكتبة التي تحصلنا على رخص إنشائها القانوني، توجد هاتان المكتبتان ضمن القائمة ولكنها مسجلة أي مشروع 52 مكتبة، مسجل عبر ثلاث سنوات، فيما يخص شروين وأولاد سعيد فهي مسجلة لسنة 2025، لماذا؟

لأنه، كما ذكرتم، لا بد أن تكون هناك مكتبة رئيسية.

بالنسبة للمكتبة الرئيسية، سواء تيميمون أو الولايات العشر الجديدة، فقد شكلنا ملفا وتم تدارسه على مستوى الأمانة العامة والموافقة عليه في انتظار صدور المقررات في الجريدة الرسمية، إن شاء الله ، يعني أن إنشاء المكتبات الفرعية مرتبط بإنشاء مكتبة رئيسية ولكنها مسجلة (تم تسجيلها والتكفل بها).

كنتم قد ذكرتم ربما أيضا.. كان فيه سؤال آخر، اسمح لي، عن "القراءة في احتفال" سجلنا هذه أيضا بالنسبة للولايات العشر الجديدة والمفروض أنه في الأيام القليلة القادمة، إن شاء الله تكون مقررات لإنجازها، وهذا لا يمنع أننا قدمنا تعليمة لمديري الثقافة جميعهم في إطار تظاهرة منتدى الكتاب، أن يتم تفعيل الحركية حول الكتاب وأنشطة الكتاب، سواء من خلال الكتاب المحليين أو من خلال معارض للكتب أو من خلال البيع بالتوقيع في كل الفضاءات وليس بالضرورة في المكتبات وإنما في كل الفضاءات الثقافية التي تسمح باستقبال هذا النوع من التظاهرات وإن شاء الله تيميمون المفروض أنها ضمن هذه الحركية.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيدة الوزيرة؛ نبقى في نفس القطاع والكلمة للسيد حمزة بوحفص لطرح سؤاله الشفوي، فليتفضل مشكورا.

السيد حمزة بوحفص: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه ومن والاه إلى يوم الدين وبعد؛

سيدي رئيس الجلسة المحترم،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي الأعضاء الأفاضل،

أسرة الإعلام،

سلام الله عليكم ورحمته تعالى وبركاته.

بادئ ذي بدء، اسمحوا لي أن أرفع عبارات التنديد والاستنكار لما يحدث في أرض الرباط من قتل الأبرياء على يد المغتصب المحتل من بني صهيون ومن حالفهم، داعيا المولى عز وجل أن يتقبل شهداءهم ويداوي جرحاهم وينصرهم نصرا عزيزا، مقتدرا، مفتخرا ومعتزا في هذا المقام بموقف الجزائر الراسخ تجاه قضية الإسلام والمسلمين "القضية الفلسطينية" وهو الموقف الذي لا نحيد عنه مهما كلفنا ذلك، حكومة وشعبا، نحن مع فلسطين ظالمة أو مظلومة.

إن المتتبع لواقع الساحة الثقافية اليوم في بلادنا يدرك جليا تلك الحركية وذلك النشاط الذي تشهده وتلك القفزة النوعية التي اتسمت بها وهذا بفضل القائمين على القطاع وعلى رأسهم السيدة الوزيرة المحترمة، التي غيرت تلك النمطية التقليدية التي كان يعيشها القطاع وهذا بتوجيه رشيد وأمر سديد من رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، الذي يولي أهمية للقطاع.

السيدة الوزيرة المحترمة،

يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال الشفوي التالي نصه:

من أهم المؤسسات التي تزخر بها ولاية عين صالح هو القسم الإقليمي للحظيرة الثقافية للأهقار، والذي استفاد من مقر جديد، يعتبر تحفة معمارية بامتياز، حيث يحتوي على متحف يجسد مراحل التراث الثقافي المادي وغير المادي للمنطقة، إلا أنه يفتقر للتجهيز وتم تدشينه بتجهيز قديم لا يعكس قيمة ومكانة هذا الصرح الثقافي الهام، علما أن هذا الأخير يعتبر قبلة للسياح من داخل الوطن وخارجه.

سؤالي هو: ماهي الإجراءات المتخذة من طرفكم من أجل تجهيزه والاعتناء به؟

وتفضلي، السيدة الوزيرة، بقبول فائق التقدير والاحترام.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد حمزة بوحفص؛ الكلمة مجددا للسيدة وزيرة القطاع لتقديم الجواب، تفضلي.

السيدة وزيرة الثقافة والفنون: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الجلسة،

السادة أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

الأسرة الإعلامية الكريمة،

السيد حمزة بوحفص، صاحب السؤال، عضو مجلس الأمة المحترم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

لا شكّ أنّكم تدركون، السيد عضو مجلس الأمة الموقر، أنّ الحظائر الثّقافية تقع في صلب اهتمام الدولة، بسبب البعد الثّقافي والحضاري الذي تكتسيه، وهو الأمر الذي يجعل وزارة الثقافة والفنون دائمة الاهتمام والمتابعة بكل ما يتعلّق بالحظائر الثقافية. وللإجابة عن سؤالكم بخصوص الإجراءات التي اتخذها قطاعنا من أجل تجهيز مقر المديرية الفرعية بإن صالح، اسمحوا لي أن أعرض عليكم أهم الخطى والمراحل.

لقد وضعت وزارة الثقافة والفنون برنامجا استثماريا هاما لفائدة الحظائر الثقافية، حيث استفادت مختلف الدواوين الوطنية للحظائر الثقافية من عدة عمليات استثمارية عبر مختلف البرامج التنموية المسجلة لفائدة قطاع الثقافة والفنون، على غرار الديوان الوطني للحظيرة الثقافية للطاسيلي نازجر والديوان الوطني للحظيرة الثقافية للأهقار، حيث استفادا من عمليات إنجاز مراكز للحراسة والمراقبة بهدف الحفاظ وحماية الموروث المادي والحضاري، سواء من التلف أو السرقة أو لتوجيه الباحثين والسائحين إلى تلك المواقع والآثار التاريخية.

للعلم، سبق لديوان الحظيرة الثقافية للأهقار الاستفادة من عملية تجهيز أنظمة المراقبة برخصة برنامج تقدر بـ 300 مليون دج مسجلة ضمن البرنامج الممركز، تم من خلال هذه العملية اقتناء 24 مركبة رباعية الدفع و4 شاحنات، كما تم إنجاز 18 مركز حراسة في عديد النقاط بولاية تمنراست، إن شاء الله، إن صالح وضواحيها والعملية في طور الانتهاء.

أيضا، استفاد ديوان الحظيرة الثقافية لحظيرة الأهقار في إطار البرنامج غير الممركز لولاية تمنراست من 3 عمليات، تتمثل فيما يلي:

أولا، إنجاز مقر للديوان مع 3 مديريات فرعية برخصة برنامج تقدر بـ 145 مليون دج، تم إنجاز مقر الديوان والمديرية الفرعية بإن صالح، أما بخصوص إنجاز المديرية الفرعية بكل من تمنراست وإدلس فقد تم طلب إعادة تقييم العملية في إطار قانون المالية لسنة 2024.

ثانيا، مشروع جرد الممتلكات الثقافية الموجودة في الحظيرة: وهي العملية التي قمنا بتسجيلها من جديد هذه السنة من أجل اقتناء المعدات اللازمة للجرد الشامل لكل الحظائر الثقافية عبر التراب الوطني، علما أن هذه العملية كانت مسجلة منذ 2008 برخصة برنامج تقدر بـ 200 مليون دج ولكنها لم تنجز ومسها التجميد وهذا ما أدى بنا إلى إعادة تسجيلها هذه السنة وقد حصلنا عليها.

ثالثا، إنجاز المركز التفسيري للحظيرة الثقافية للأهقار بمبلغ

55 مليون دج، وهو حاليا مسير من طرف مصالح الحظيرة.

إضافة إلى تجهيز برخصة برنامج تقدر بـ 50 مليون دج، حيث تم اختيار مكتب الدراسات من أجل الدراسة السينوغرافية، وتم تحضير دفتر الشروط من أجل اقتناء التجهيزات اللازمة ذات الصلة.

ومن أجل معالجة وضعية مقر المديرية الفرعية بولاية إن صالح والسماح باستغلال هذا المرفق الهام، أسدينا تعليمات صارمة لإدارة الديوان الوطني للحظيرة الثقافية للأهقار، بضرورة اقتناء وتوفير التجهيزات اللازمة والضرورية من أجل السير الحسن لهذه الملحقة من ميزانياته الخاصة، وهذا ما تم فعلا.

وفي سياق متصل ومن أجل بعث الفعل الثقافي في هذه الولاية، استفادت هذه الأخيرة من عمليتين جديدتين في إطار قانون المالية لسنة 2024 وهما:

1 ـ متابعة وإنجاز مديرية الثقافة مع مسكن وظيفي،

2 ـ دراسة من أجل إنجاز دار الثقافة بالولاية.

وفي إطار التكفل العام والشامل بشبكة الحظائر الثقافية، وفي خطوة تأسيسية لاستراتيجية دعم تسيير الدواوين الوطنية للحظائر الثقافية من أجل أداء مهامها في أحسن الظروف، قدّمنا عرضا لحالة تسيير هذه المؤسسات ذات الطابع الإداري على مستوى مجلس الحكومة بتاريخ 15 فيفري 2023، ومن التوجيهات الهامة المنبثقة عن هذا الاجتماع ما يلي:

1 ـ اعتماد مركزية متابعة دواوين الحظائر الثقافية على مستوى هيئة بوزارة الثقافة والفنون، وهو ما تم من خلال إنشاء «خلية متابعة وتقييم عمل الحظائر الثقافية».

2 ـ دراسة إعداد مشاريع إنجاز حظائر ثقافية جديدة ومفاهيم جديدة لحماية الفضاءات الثقافية في إطار مراجعة المخطط الوطني لتهيئة الإقليم.

3 ـ إجراء جرد شامل لمكونات التراث الثقافي والطبيعي على مستوى الحظائر الثقافية، حيث تمت الموافقة على تسجيل عملية جديدة من أجل اقتناء المعدات التقنية والعلمية اللازمة لتسهيل عملية الجرد ورقمنة التراث الثقافي الوطني للحظائر الثقافية وذلك بغلاف مالي يقدر بـ 137 مليون دج.

4 ـ مراجعة المخطط التنظيمي لدواوين الحظائر الثقافية.

5 ـ الاستغلال الاقتصادي للحظائر الثقافية.

6 ـ وضع خطة الاتصال والترويج للحظائر الثقافية.

وانسجاما مع هذه التوصيات تحضر دائرتنا الوزارية للقاء يوم دراسي تقني لعرض مخططات عمل الحظائر الثقافية والتي من بين أولوياتها توفير قاعدة من هياكل التسيير (مقرات إدارية ومقرات للإعلام والترجمة والتفسير المتحفي) وتهيئة لمواقعها يضمن حمايتها واستغلالها المستدام.

وفي الختام، أود أن أجدد شكري وامتناني للسيد حمزة بوحفص، عضو مجلس الأمة المحترم، على اهتمامه ومبادرته تجاه الحظائر الثقافية وملحقاتها.

شكرا لكم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: أشكر السيدة الوزيرة؛ وأحيل الكلمة مجددا إلى السيد حمزة بوحفص إن أراد التعقيب على ذلك.

السيد حمزة بوحفص: تحية مرة أخرى وبعد؛

السيدة وزيرة الثقافة المحترمة مشكورة على ردك على سؤالنا، مثمنين ما تقدمينه من مجهودات على رأس القطاع وكل ذلك واضح للعيان ولا ينكره إلا جاحد، متمثل في العمل الجاد لحماية تراثنا الوطني من الاندثار وما الأيام التحسيسية حول المخطوطات بإن صالح إلا دليل على ذلك، حيث سمحت هذه الأخيرة باكتشاف كم هائل من المخطوطات والتعرف على أهم الخزانات الموجودة بالولاية، فلك الفضل في ذلك.

وفي هذا الصدد، أدعو سيادتكم لاعتماد ملحق للمركز الوطني للمخطوط بالولاية والذي سيعتبر ـ لا محالة ـ ملحقا للمركز الوطني والذي يعتبر ـ لا محالة ـ إضافة للمجال وفضاء للباحثين من أجل الاكتشاف والتمحيص.

كما نبارك جهودك والقائمين على القطاع محليا ومركزيا من خلال تنظيم الندوات الجهوية الخاصة بمشروع النظام الوطني للمعلومات الجغرافية لقطاع الثقافة، البوابة الجغرافية، وهذا لرقمنة التراث الثقافي والأثر الجزائري للأصول بركب التطور الرقمي العالمي، فشكرا جزيلا على هذا العمل الجبار.

سيدتي المحترمة، من أجل دفع عجلة الحركية الثقافية

أكثر في المنطقة، ألتمس من سيادتكم إعطاء أوامر من أجل الإسراع في إنشاء دار الثقافة بالولاية كونها فضاء حيويا يجمع الجمعيات والمثقفين بالولاية وهو مطلب يتكرر في كل مناسبة.

وفي هذا المقام، أدعو سيادتك لتنظيم مهرجان سنوي بتيديكلت والذي يعتبر تشجيعا لمثقفي وفناني المنطقة وفضاء لاكتشاف المواهب وتبادل الخبرات.

وفي الأخير، سيدتي، نبارك جهودك ونشد على يديك من أجل النهوض بالقطاع، متمنين لك كل التوفيق والسداد.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، تحيا الجزائر والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد حمزة بوحفص؛ الكلمة مجددا للسيدة الوزيرة، فلتتفضل مشكورة.

السيدة وزيرة الثقافة والفنون: شكرا جزيلا للسيد العضو المحترم.

نحن، في الحقيقة، نولي أهمية كبيرة لكل الحظائر الثقافية بدليل أننا في هذه السنة قمنا بدراسة تقييمية شاملة وكاملة عن هذه الحظائر وخرجنا باستراتيجية وهي ما تمت عليها الموافقة على مستوى مجلس الحكومة، وتمكنا من الحصول على الدعم اللازم من أجل أن نوصي بحوكمة رشيدة وتسيير معقلن على مستوى هذه الحظائر، وإن شاء الله نحضر ليوم دراسي نشرك فيه كل الخبراء والأخصائيين من أجل توسيع هذه الاستراتيجية وتفعيلها بالشكل اللائق.

بالنسبة للمهرجان بتيديكلت، ربما ليس هناك إشكال وحبذا لو أن المجتمع المدني ينخرط في هذه المبادرة ويكون فيه تحضير لورقة حول هذا المهرجان ويمكن أن ندعمهم، في البداية تكون هناك طبعة أو طبعتان حتى تتمكن الوزارة من ترسيمهما بشكل تام.

سننظر في إمكانية وجود ملحق للمركز الوطني للمخطوط وخاصة أن المنطقة تزخر بكنوز وكنوز من المخطوطات الثمينة.وشكرا لكم السيد العضو.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيدة الوزيرة، نرحب بالسيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان التي التحقت بنا، وننتقل إلى السؤال الثالث في نفس القطاع، والكلمة للسيد غازي جابري لطرح سؤاله الشفوي، فليتفضل مشكورا.

السيد غازي جابري: بسم الله والصلاة والسلام على رسول لله.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان المحترمة،

السيد الوزير المحترم، وزير الري،

ومرافقوهم أيضا،

أسرة الإعلام،

الحضور الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أبدأ بالترحم على أرواح شهداء فلسطين، وأدعو بالشفاء العاجل للجرحى والمصابين في قطاع غزة، تحية الصمود لإخواننا في غزة الصابرين والمرابطين وهم يواجهون عدوانا طاغيا وحرب إبادة جماعية لم يشهد لها التاريخ مثيلا.

سؤالي موجه إلى السيدة المحترمة وزيرة الثقافة والفنون.

يشرفني أن أطرح على سيادتكم السؤال التالي نصه:

رغم إلحاحنا كأعضاء ومن سبقونا على وجوب وضرورة فتح ملحقة الديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة (ONDA) بولاية بشار (مقر الولاية) ليستفيد من هذا الديوان ولايات: تندوف، بني عباس، بشار، النعامة بدل التنقل إلى مدينة سعيدة التي تبعد عن ولاية تندوف بنحو 1200 كلم وبني عباس بـ 650 كلم، حيث مقر هذا الديوان الذي يسير هذه الولايات.

وعليه، يطالب مثقفو وفنانو وشعراء هذه الولايات بفتح ملحقة للديوان لتسهيل انخراطهم وتسيير حقوقهم.

تفضلوا، سيدتي الوزيرة، بقبول فائق عبارات الاحترام والتقدير وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد غازي جابري؛ أحيل الكلمة مجددا إلى السيدة وزيرة القطاع للرد على آخر سؤال في قطاعها، فلتتفضل مشكورة.

السيدة وزيرة الثقافة والفنون:

السيد رئيس الجلسة المحترم،

زميلتي، زميلي الوزير،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،
الأسرة الإعلامية الكريمة،
السيد غازي جابري عضو المجلس المحترم، صاحب السؤال،
تحية طيبة ومتجددة.

تفضلتم، السيد غازي جابري، عضو مجلس الأمة الفاضل، بطرح إشكال مهم يرتبط بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، وهو مجال تفوّقت فيه بلادنا من حيث القوانين والممارسات وسعت دائما وزارة الثّقافة والفنون إلى ضمان حقوق المؤلّف، بل جعلت حقوقه شرطا مسبقا في اعتبار وتقدير أيّ منتج أو ناشر؛ وفي هذا السياق، اعتمد الديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة (ONDA) في الاضطلاع بمهامه تجاه الفنانين والمبدعين والمنخرطين على مصالحه في المديرية العامة المتواجدة بالجزائر العاصمة، وكذا شبكة الديوان عبر التراب الوطني والتي تتشكّل من ثلاث مديريات جهوية وثلاث عشرة وكالة ومكتبين اثنين.

السيد العضو الفاضل، وللإجابة عن سؤالكم المرتبط بمكتب ولاية بشار، يسعدني أن أعلمكم، أنه تم فعلا افتتاح مكتب للديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة بالولاية بشار يوم الأحد 29 جانفي سنة 2023 ، (وقد كان لكم بعض من الفضل، السيد العضو، في افتتاحه، لأنه بعد هذا السؤال، أنا طرحت الإشكال وتم افتتاحه لاحقا) ليستفيد من خلاله فنانو المنطقة من خلال كل الخدمات الموجودة على المستوى المركزي من انخراط وتصنيف وتصريح بالأداءات وقد تم استلام لحد الساعة ثمانية عشر ملفا وهذا ما بلغني من معلومات هذا الصباح.

كما وضع الديوان إستراتيجية خاصة، بداية سنة 2023، عبر تحديد أولويات وأداءات العمل والملفات التي تقتضي التسريع وتسهيل المعاملات مع الأعضاء عن طريق تفعيل الانخراط والتصريح الإلكتروني.

ولا بأس أن أذكر أمامكم بعض الأرقام المرتبطة بمساهمات الديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة خلال سنة 2023، حيث سجلنا 412 مستفيدا من الإعانات الاجتماعية بمبلغ 7 مليون دج وفي التقاعد التكميلي استفاد 535 فنانا بمبلغ يصل إلى 109 مليون دج.

وتم تمويل ما يصل إلى 261 مشروعا ثقافيًا وتكريمًا بمبلغ 191 مليون دج. وفي سياق دعم حفظ الفن والترويج للتراث، ساهم الديوان بدعم تسجيل 3 مصنفات فنية بمبلغ 5 ملايين دج، أمّا المساعدات الممنوحة للكتاب في إطار الاستنساخ الخطي فبلغت 33 إعانة بمبلغ 3 ملايين دج، وفي مجال دعم الكتاب والنشر ضمن برنامج الاستنساخ تم دعم 21 عنوانا بمبلغ 75 مليون دج، والأكيد أنّ العارفين بالشأن الثقافي ومجال الحقوق المجاورة يدركون أنها أرقام مهمة، وهو ولا شكّ مؤشّر عن الدور الريادي لمؤسسة ذات طابع حقوقي واجتماعي لفائدة المؤلّف والمؤدّي والمبدع.

كما أننا حرصنا على التوجيه بأن يطلق الديوان موقعا إلكترونيا بحلة جديدة وعصرية، وقد انطلق الموقع فعليّا يوم 29 ماي سنة 2023، وهو يعرض باقة من الخدمات الجديدة تتسم بالحداثة والفعالية استجابة لتطلعات الفنانين؛ وذلك بتسهيل التسجيل عن بعد، الأمر الذي سيساعد على تذليل الصعاب وتقريب إدارة الديوان من كل الفنانين وأصحاب الحقوق في كل الولايات، وهو ما يندرج ومسار الرقمنة الذي قطعت وزارتنا شوطا مهما فيه؛ وعليه، فإنّ الكثير من الخدمات وكذلك المرافقة التي يقوم بها الديوان تتمّ إلكترونيا بشكل فعلي.

في الأخير، اسمحوا لي، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، أن أشكركم على هذا الاهتمام بفئة الفنانين والمبدعين وهم الذين يصنعون أفراحنا ويخلّدون أيامنا وتاريخنا ويعتنون بتراثنا، وهم بذلك أهل لكل عناية ورعاية.

شكرا لكم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيدة الوزيرة؛ الكلمة للأخ غازي جابري إذا أراد التعقيب، فليتفضل مشكورا.

السيد غازي جابري: شكرا سيدي رئيس الجلسة والشكر موصول إلى السيدة الوزيرة المحترمة.

نشكر السيدة الوزيرة على المجهودات، مجهوداتكم التي تقومون بها، نتمنى ـ إن شاء الله ـ أن هذا المكتب لا يغلق مرة ثانية، إذن بفضل مجهودات السيدة الوزيرة قامت بإعادة فتحه لأنه فتح ثم أغلق، فتح لمدة ثلاثة أشهر أو أربعة ولكن عند مجيء السيدة الوزيرة نشكرها مرة ثانية على فتح هذا المكتب وهي مشكورة على ذلك.

السيدة الوزيرة، نطلب منك أيضا وقد ذكرت – السيدة الوزيرة – الإعانات التي ساهمت بها هذه المؤسسة، إلا أن هناك روائيا وكاتبا له مؤلفات ولم يستفد من هذه الإعانة وهو المرحوم محمد جابري من بلدية القنادسة، لم يستفد، رغم أننا تابعنا الملف وهو موجود على طاولة المديرية العامة.

إذن، نشكر السيدة الوزيرة مرة ثانية وبارك الله فيك على المجهودات التي تقومين بها وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد غازي جابري؛ أحيل الكلمة مجددا إلى السيدة الوزيرة، فلتتفضل مشكورة.

السيدة وزيرة الثقافة والفنون: شكرا للسيد العضو المحترم.

المكتب هو مكتب قار، وإن أغلق أخبرني، السيد العضو، لن يُغلق، إن شاء الله، هو مكتب قار وبصفة دائمة؛ بالنسبة للكاتب والروائي محمد جابري؛ سأتابع، إن شاء الله، الملف وإن كان لديه حق تأكد أنه سيصله حتى البيت وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيدة الوزيرة؛ ننتقل الآن إلى قطاع آخر ألا وهو قطاع الري، والكلمة للسيد أحمد شيتو لطرح سؤاله الشفوي، فليتفضل مشكورا.

السيد أحمد شيتو: سؤالي موجه إلى السيد المحترم وزير الري، بسم الله الرحمـن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء الأفاضل،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الأفاضل،

أسرة الإعلام،

الحضور الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يشرفني أن أتوجه إلى سيادتكم بالسؤال الشفوي التالي نصه:

يشتكي سكان دائرة تين زاواتين ولاية إن ڤزام من أزمة حادة ومعاناة حقيقية بسبب ندرة المياه الصالحة للشرب، وهذا راجع إلى نقص المياه الجوفية في الآبار بسبب الجفاف وشح الأمطار الذي يضرب المنطقة منذ فترة طويلة، ونظرا لتخوفاتنا من هذا العجز في الموارد المائية والذي سيزداد بحدة في موسم الصيف؛ وعليه، سؤالي هو كالتالي:

– ماهي الإجراءات المتخذة من طرف قطاعكم الوزاري لمواجهة هذا المشكل؟

– وما هو مصير مشروع تزويد بلدية تين زاواتين بالماء الشروب من منطقة تنزروفت والذي هو حلم ساكنة تين زاواتين، والذي أثبتت الدراسة أنه هو الحل النهائي لهذا المشكل العويص؟

وشكرا سيدي الوزير.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد أحمد شيتو؛ الكلمة للسيد وزير القطاع لتقديم الجواب على السؤال، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير الري: بسم الله الرحمـن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقرون،

أسرة الإعلام،

أيها الجمع الكريم.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أسعد بالتواجد بينكم اليوم، في هذا المجلس الموقر، والجلسة المخصصة للرد على مختلف انشغالات السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمين؛ وبالمناسبة أشكركم، السيد أحمد شيتو، عضو مجلس الأمة المحترم، على السؤال الذي تفضلتم بطرحه علينا، والذي يدل على الاهتمام الذي تولونه لقطاع الري بمنطقة تين زاواتين، خاصة في شقه المتعلق بتزويد المواطنين بالماء الصالح للشرب.

وكنتم قد أشرتم، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، إلى معاناة ساكنة بلدية تين زاواتين من تذبذبات في التزود بالماء الصالح للشرب ويرجع سببه، وكما تفضلتم بذكره، إلى تراجع نسب التساقطات المطرية في السنوات الأخيرة.

كما تساءلتم أيضا عن مشروع تحويل المياه من منطقة تنزروفت لتموين بلدية تين زاواتين بالمياه الصالحة للشرب.

إجابة على الشق الأول من سؤالكم، اسمحوا لي، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، أن أشير إليكم بأن الدراسات الهيدروجيولوجية أثبتت أن منطقة تين زاواتين، تفتقر للمياه الجوفية، كما أشرتم، ونقص تساقط الأمطار الذي زاد من حدة هذه الوضعية مما أثر على التزويد بالمياه الصالحة للشرب.

وقصد مواجهة هذا الوضع، اتخذت مصالحنا عدة إجراءات في سبيل توفير الماء الشروب لساكنة تين زاواتين، فقد تم تنفيذ برنامج يتضمن إنجاز 16 بئرا، استلم منها 9 موزعة كما يلي:

- اثنان (2) بمنطقة توندارت،
- واحد (1) بمنطقة تيسلون اغليان،
- واحد (1) بمنطقة إن أوزال،
- واحد (1) بتين زاواتين،
- واحد (1) بمنطقة تين الهوى،
- واحد (1) بمنطقة تسروكان،
- واحد (1) بمنطقة إن غسان،
- واحد (1) بمنطقة الفغ.

ومنقبان في طور الإنجاز، انطلقت بهما الأشغال يوم 8 أكتوبر 2023.

- واحد (1) بمنطقة إساسن،
- واحد (1) بمنطقة إيشض.

أما فيما يخص 5 مناقب المتبقية فنتائجها كانت سلبية، آبار سلبية حتى الآبار التي تم إنجازها كانت بها تدفقات، تدفقاتها ضعيفة، لأن إمكانيات الري غير متوفرة بقدر كبير في المنطقة، لكن هذا لا يمنع أن هناك حلولا، كما تفضل السيد العضو، السيد شيتو، أن القطاع قام بإجراء دراسة هو التحويل من منطقة تنزروفت إلى منطقة تين زاواتين والملف قدم إلى الجهات المعنية وتم تسجيل الشطر الأول بمبلغ واحد مليار دج لتنفيذ هذا التحويل.

لكن التحويل ككل يتطلب مبلغ 10ملايير دج، قامت الوزارة بإعداد ملف للشطر الثاني بقيمة 9 ملايير دج من أجل إنجاز التحويل من منطقة تنزروفت إلى منطقة تين زاواتين، وهنا أفتح قوسا، وأقول أن مشكلة التزود بالمياه الصالحة للشرب، هي مشكلة حقيقية والسكان يعانون بالفعل، لكن السلطات العمومية تكفلت بالمشكلة، أنجزت الدراسة، سجل الشطر الأول، الشطر الثاني.. حضر وأرسل الملف إلى الجهات المعنية، نحن في انتظار تجسيده.

وأؤكد لكم بأن قطاع الري يعمل على تسجيل هذا المشروع في أقرب وقت، أقول الشطر الثاني.

كما أؤكد لكم، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، بأننا سنسعى لإنجاز أكبر عدد ممكن من المناقب والآبار بالمنطقة لحلحلة مشكلة التزويد بالمياه الصالحة للشرب ببلدية تين زاواتين والمجمعات السكانية التابعة لها، في انتظار تجسيد – كما أشرنا – مشروع تحويل المياه من منطقة تنزروفت على طول 264 كلم، مرورا بالفرع الإداري توندارت، أعلمكم أن الدراسة ـ كما أشرت ـ قد تمت وأعطيت الموافقة على الشطر الثاني ـ كما أشرنا ـ واحد مليار دج، بقيت تسعة ملايير دج طلبناها، أرسل الملف، يعني، بإذن الله، إن شاء الله، تكون النتيجة إيجابية ويجسد المشروع في أقرب فرصة، حتى أنه من حق الساكنة أن تنعم بخدمة عمومية محترمة تضمن لهم في مناطقنا الحبيبة، في الجنوب الكبير، التزود بالمياه الصالحة للشرب ككل ربوع الوطن.

وشكرا على كرم الإصغاء.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ أحيل الكلمة الآن إلى السيد أحمد شيتو إن كان هناك تعقيب.

السيد أحمد شيتو: شكرا للسيد الوزير على التوضيحات وعلى إنجاز الآبار التي تم ذكرها وهي موزعة على إقليم دائرة تين زاواتين، وهذه الآبار الأغلبية منها ما عدا بئر تين زاواتين هي آبار رعوية خاصة بالبدو الرحل، ولا يمكن أن تفك مشكل التزود بالمياه بتين زاواتين، تقدر الكثافة السكانية بمقر البلدية بنحو 90 ٪ من الكثافة السكانية للدائرة ككل.

أشكركم على المعلومة لأن الشطر الأول تم تسجيله وآفاقنا هي جلب المياه من تنزروفت، كما أشرنا أن حل مشكل تين زاواتين لا يكمن في حفر الآبار التقليدية وأنتم تعلمون وقد أوضحت الدراسات عدم وجود الموارد المائية في تلك المنطقة ما عدا تنزروفت، وعند وصول المياه من تنزروفت نفك المشكل عن تاوندارت التي لا تزال ضمن أماكن الظل التي تحدث عنها الرئيس، بهذا تحل مشكلة تاوندارت وكذا مشكلة تين زاواتين.

فقط أريد معرفة وأود توضيح مسألة الشطر الأول الذي

سجل وهو الدراسة أو إنجاز جزء من المشروع، وإن شاء الله نتمنى إنجاز الشطر الأول من المشروع، وشكرا للسيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد أحمد شيتو؛ والكلمة مجددا للسيد الوزير، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير الري: شكرا؛ أشكر مرة ثانية السيد شيتو.

أوافقك تماما أن حفر الآبار ليس بالحل الأمثل والجذري للتكفل بإشكالية التزود بالمياه الصالحة للشرب، لذلك الوزارة (قطاع الري) اتجه إلى تسجيل تحويل من منطقة تنزروفت إلى بلدية تين زاواتين أردت فقط، بالإشارة إلى الآبار لإبراز مجهودات الدولة.

نحن نشعر بالإشكالية المتعلقة بالتزود، فيه مجهودات تمت، لكن الحل الأمثل الذي يمكن التكفل به بخصوص إشكالية التزود بالمياه الصالحة للشرب، لا يوجد هناك شك أن تحويل تنزروفت – تين زاواتين، أود أن أؤكد لك أن واحد مليار دينار هو مبلغ الشطر الأول من الإنجاز، الدراسة أنجزت يعني تجسيد هذا المشروع أصبح واقعا، بقي فقط الشطر الثاني ـ إن شاء الله ـ بعد انطلاق المشروع.. في حال إنجاز الشطر الأول فقط الماء لا يصل إلى تين زاواتين، لكن أؤكد لك أنه وكمسؤول أول على القطاع أن إشكالية تزود بلدية تين زاواتين هي قضية جوهرية وتأكد بأن هذا واجب عليّ كمسؤول أول على القطاع أن نوصل المياه إلى الساكنة بتين زاواتين وهذا أقل واجب نقوم به.

شكرا مرة أخرى.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير، نبقى في نفس القطاع ألا وهو قطاع الري وفي سؤاله الثاني والأخير، أحيل الكلمة إلى السيد عبد الباري بوزنادة لطرح سؤاله الشفوي، فليتفضل مشكورا.

السيد عبد الباري بوزنادة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم، وبعد؛

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أقدم سؤالي إلى السيد المحترم وزير الري.

بعد أداء واجب التحية؛

بفارغ الصبر ينتظر ساكنة وادي ريغ تجسيد حلمهم في إنجاز المشروع المتكامل لمحطات التصفية في بلديات ولايتي المغيّر وتقرت، هذا المشروع المنتهية دراسته منذ سنوات عديدة كان من شأنه أن يفك الخناق عن الفلاحين (واحات النخيل الأكثر عددا وإنتاجا على المستوى الوطني) وذلك بسبب الاكتساح المتزايد لمياه الصرف الصحي حولها.

ناهيك عن الأخطار البيئية والصحية والأمراض المتنقلة عن طريق المياه في أكبر واحة نخيل بالجزائر، وأثره السلبي على إنتاج التمور، هذا بالإضافة لعزوف المواطنين عن ممارسة هذا النشاط الفلاحي الاستراتيجي للأسباب السابق ذكرها.

لكل ما سلف ذكره نتوجه لكم ـ السيد الوزير ـ بالسؤال الشفوي الآتي نصه:

ـ متى سيشرع في تجسيد إنجاز هذا المشروع الاستراتيجي الهام بالولايتين، المغير وتقرت؟

تقبلوا منا، السيد الوزير المحترم، أسمى عبارات التقدير والاحترام.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد عبد الباري بوزنادة؛ والكلمة مجددا للسيد وزير القطاع للرد على السؤال الشفوي، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير الري: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقر،

أسرة الإعلام،

أيها الجمع الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أولا، أتقدم إليكم، السيد عبد الباري بوزنادة، عضو مجلس الأمة المحترم، بأسمى عبارات الشكر والتقدير

على السؤال الذي طرحتموه علينا، المتعلق بإشكالية تلوث قناة واد ريغ والخنادق المرتبطة بها، هذه القناة التي تعتبر عنصرا مهما في النشاطات الفلاحية المعروفة بها ولايتا المغيّر وتقرت.

إن قناة واد ريغ، التي تربط ولايتي تقرت والمغيّر، تعتبر أحد أهم الإنجازات في المنطقة لتصريف مياه السقي الزائدة، على طول 147 كلم، تبدأ من تجمع القوق بولاية تقرت إلى أن تتجاوز تجمع البارد بولاية المغيّر.

وتصب هذه القناة بواد خروف ومنه إلى شط مروان، حيث نشأت العديد من التجمعات السكنية على ضفاف هذه القناة، ويمر هذا النظام عبر عدد كبير من البلديات في الولايتين.

وأصبحت هذه القناة عرضة لمصبات تطهير المياه المستعملة مباشرة مما سبب تلوثها، بالإضافة إلى معاناة القناة من تجمع الأتربة والأوحال بها، وكذا تجمع الشوائب والمخلفات.

هذه القناة، السيد العضو المحترم، أعرفها جيدا وأعرف هذه المناطق وعملت بها ورأيتها قبل ثلاثين سنة، هذه القناة والمشروع الذي تفضل به السيد العضو وطالب بتجسيده، يمكن اعتباره من بين أهم مطالب ساكنة المنطقة وليس الفلاحين فقط، نظرا للبعد البيئي، البعد الصحي، وأقول البعد الاقتصادي..

وليعلم الجميع أن هذه القناة تدفق المياه بها يصل في مؤخرة القناة إلى سبعة متر مكعب في الثانية (7م³/ثا)، يعني حجم مائي هائل، والمشروع الذي تفضل به السيد العضو، قطاع الري يعرف الأهمية الاستراتيجية لتنفيذه وكما قلت: أبعاد بيئية، صحية واقتصادية، لماذا اقتصادية؟ لأنها متعلقة مباشرة بالنشاط الفلاحي فيها ديناميكية للمنطقة، فيها خلق مناصب شغل، فيها خلق للثروة.

هذا المشروع يتكون وبصفة موجزة من إنجاز محطات تصفية لأنه هناك مصبات للمياه القذرة خاصة بالساكنة مباشرة في هاته القناة، فيها الأوحال وكذلك ما تخلقه هذه القناة من أمراض متنقلة عن طريق المياه، يعني بالفعل يمكن تسميتها شريان الحياة في المنطقة.

وكما قلت إن المشروع به إنجاز محطة تصفية، فيه إنجاز محطات خسف المعادن (التخلص من الملوحة) لماذا؟ لأن المياه التي تجري في هذه القنوات تتميز بملوحة مرتفعة، لأنه انتهى الأمر اليوم لكي نتحدث على إنجاز منشآت قاعدية تتعلق بالتصفية دون أن نتكلم على تثمينها، يجب إعادة استعمال هذه المياه.

تضخ الدولة أموالا كبيرة من أجل إنجاز هذه المشاريع بأموال طائلة، وأقول وأؤكد للسيد العضو المحترم، السيد بوزنادة، منذ قدومي للوزارة بحكم علمي بهذه الإشكالية نحن نحضر ملف التسجيل، الدراسة موجودة لكن الأهم من ذلك عرض الأسباب يجب أن يكون الملف قويا حتى يمر، لأنه يتطلب أموالا كبيرة ونحن على قناعة بتنفيذ وإنجاز هذا المشروع.

إذن، قلت فيه محطات لتصفية المياه لتخفيف الملوحة وإعادة استعمالها في الفلاحة، لأن المنطقة معروفة، المغيّر – تقرت وحتى الولايات المجاورة مثل الوادي، معروفة بالإنتاج الفلاحي في السنوات الأخيرة والتي شهدت نهضة كبيرة وثورة في القطاع الفلاحي.

إذن، الملف هو قيد التحضير من أجل إرساله إلى الجهة الوصية، المبلغ مهم، لكن يتطلب تنفيذ هذا المشروع حتى نتكفل بهذه الإشكالية نظرا للدور الحيوي الذي يلعبه تنظيف هذه القناة ونتكفل بها حتى القضاء النهائي على الإشكالية من الناحية البيئية والصحية، وكذلك حتى يعاد استعمال هذه المياه التي تجلبها القناة والتي أكدت أنها (7م³/ثا) يعني مخزون هائل تجلبه هذه القناة.

لكن تجدر بي الإشارة أن القطاع منذ سنة 2013 قام بحل ظرفي، أقول ظرفي لأنه من المستحيل أن تترك هذه القناة حتى ينفذ هذا المشروع، من المستحيل، لأنه لو توقف تنظيف القناة مدة شهرين أو ثلاثة أشهر تحدث كارثة بيئية، لذلك وزارة الري كلفت الديوان الوطني للسقي وصرف المياه (ONID) ودعمته بعتاد مخصص لتنظيف هذه القناة ومنحته أموالا، عمليات سنوية يقوم بتنظيف القناة، الديوان الوطني للسقي وصرف المياه قام بإنشاء وحدة خاصة بتنظيف وادي ريغ، متواجدة هناك، تقوم بعملية التنظيف هناك، لديها اثنتان إلى ثلاث مجموعات، فرق مجهزة بالعتاد ودائما هناك تنظيف في القناة حتى تبقى نظيفة، الشيء الذي يساهم مساهمة كبيرة.. لا نقول تكفلنا بالمشكل لكن، على الأقل، ننتظر إنجاز المشروع إلى حين إتمامه، إن شاء الله.

في الأخير، أود أن أشير لكم، السيد عضو مجلس الأمة

المحترم، بأننا نولي اهتماما كبيرا لهذه القناة التي تعتبر شريان الحياة – كما قلت – بالمنطقة، وسوف يعمل القطاع على تجسيد هذا المشروع الحيوي في البرامج التنموية القادمة.

هذا كل ما أردت إفادتكم به، كرد على سؤالكم، السيد المحترم، ونبقى دائما على استعداد لإفادتكم بتفاصيل أكثر إذا ما لزم الأمر وإني أدعوك لزيارة الوزارة للاطلاع على الملف والاطلاع عن قرب عن كل الإجراءات الدقيقة حتى تكون على بيّنة من الأمر، هذا لشعوري بأهمية السؤال الذي طرحته.

شكرا على كرم الإصغاء.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة الآن للسيد عبد الباري بوزنادة إذا كان هناك تعقيب، فليتفضل مشكورا.

السيد عبد الباري بوزنادة: شكرا للسيد الوزير المحترم على هذا التدخل وعلى هذا الرد الوافي.

من دون شك لما نتحدث مع السيد وزير الري لا نتكلم معه كونه ابن القطاع، بل لأنه ملم إلماما كبيرا وشاملا بالتحديات والمخاطر والآفاق والصعوبات وكل شيء موجود في تلك المنطقة، ونشعر أن المواطنين مستبشرون خيرا بوجودكم، في أن يعرف هذا الموضوع النور بعد عشر سنوات من انتهاء الدراسة وقبلها خمس سنوات دراسة، أي المشكل مطروح منذ خمس عشرة سنة، كأمر مستعجل، المشكل له أبعاد كثيرة.. بعد بيئي، صحي..

يمكن أن أضيف لكلام السيد الوزير أن أكبر إنتاج للملح على مستوى شط مروان في الجزائر بأكملها موجود بشط مروان، الآن هو ملوث، بـ 400000 ساكن وما ينتج من قنوات الصرف الصحي التي تصب في هذه القناة ونحن ننتج الملح الموجود في الجزائر بأكملها من شط مروان والمقدرة بـ 120000 طن سنويا، معناها شيء كبير!

الأمر الآن تعدى المخاطر الفلاحية، البيئية، الصحية وكما ذكر السيد الوزير، الاقتصادية وإن شاء الله، سوف يعرف هذا المشروع النور وتعم الفرحة سكان الولايتين – إن شاء الله – بداية الإنجاز نتكلم عن مبالغ ضخمة – السيد الوزير – لكن نعرف أن المشروع يمكن أن ينجز على مراحل، مرحلة أولى، مرحلة ثانية، مرحلة ثالثة.. بمعنى أنها عبارة عن محطات ونرى الأولوية الموجودة في الولايتين وإن شاء الله على يديك سيرى النور.

بارك الله فيكم والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد عبد الباري بوزنادة؛ الكلمة مجددا للسيد الوزير، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير الري: أشكر السيد العضو مرة أخرى وأوافقك تماما في الكلام الذي تفضلت به، لكن، تأكد، إن شاء الله، أن نكون عند حسن ظنكم وننجز هذا الملف ونخدم كل مناطق الجزائر بضمائرنا وبحس وطني كبير.

أنا أكدت أن هذا المشروع الذي تفضلت به والإشكالية التي تكلمت عنها تشبه إشكالية تين زاواتين، يعني من باب الصدفة أن السؤالين المطروحين اليوم بالفعل ليسا بنفس الحجم، لكن الإشكاليتين واقعتين ويجب أن يروا النور – كما يقال – في أقرب فرصة، إن شاء الله، لكن، تأكد أن إشكالية قناة واد ريغ إشكالية جوهرية.

كما قلت، أهم مطلب للساكنة هو تنظيف قناة واد ريغ وإيجاد السبل الكفيلة بحلحلة الإشكالية جذريا؛ أقول جذريا لأن الإنسان الذي رأى هذه القناة ويعرف ارتباط السكان بها وواحات النخيل القديمة.. وكما قلت فيه جانب فلاحي، ثروة فلاحية كبيرة.

كذلك تطرق لجانب أنا نسيت أن أتكلم عنه، وهو تلوث شطوط الملح والمناجم وهذا يعني وجوب حمايتها، بالفعل، وإن شاء الله يوفقنا الله ونجسد هذا المشروع، لأن مجرد قيام وزارة الري بالدراسة في ذلك الوقت هذا دليل على اعترافنا بالإشكالية وإن شاء الله نمر إلى العمل، أصبح مجال العمل أكثر من الكلام. شكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ ننتقل الآن إلى آخر قطاع في جلستنا هذه وهو قطاع الصحة، والكلمة للسيد فؤاد سبوتة لطرح سؤاله الشفوي، فليتفضل مشكورا.

السيد فؤاد سبوتة: لله الحمد وللوطن المجد وللشهداء البقاء على العهد، وباقون بإذن الله على عهد الشهداء ما حيينا.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

معالي الوزراء،
الزميلات والزملاء،
أسرة الإعلام،
سلام الله عليكم جميعا.

يشرفني، السيد وزير الصحة المحترم، أن أرفع إلى سيادتكم السؤال التالي نصه:

تحصي ولاية جيجل أزيد من ألف ومئتي مصاب بالسرطان وهي إحصائيات تعود للسنتين الماضيتين، وتسجل سنويا حالات جديدة تضعها ضمن المراتب الأولى في عدد الإصابات بهذا المرض الخطير على المستوى الوطني بالنظر إلى التعداد السكاني للولاية، في مقابل هذا لا تتوفر الولاية على مركز للتداوي بالأشعة، الأمر الذي زاد بل ضاعف من معاناة المرضى وأجبرهم على التوجه إلى مختلف ولايات الجمهورية بحثا عن العلاج، وفي كثير من الأحيان التوجه إلى العيادات الخاصة التي تستنزف ما تبقى لهم من مال وجهد وصحة.

السيد الوزير،

تعرفون جيدا وضعية الصحة بولاية جيجل، وقد شكل غياب مركز للعلاج بالأشعة في الولاية، بعد تجميد مشروع كان مسجلا سنة 2013 بسبب الضائقة المالية، عبئا مضاعفا على مرضانا بالنظر إلى الحاجة الملحة لمثل هذه المرافق للتخفيف من معاناة هؤلاء المرضى.

معالي الوزير، متى يرفع التجميد عن مشروع إنجاز مركز للعلاج بالأشعة بولاية جيجل لفائدة مرضى السرطان؟ وما هي الحلول المقترحة من طرف الوزارة الوصية لمعالجة تزايد عدد المرضى؟

شكرا لكم، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد فؤاد سبوتة؛ الكلمة الآن للسيد وزير القطاع، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير الصحة: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

رئيس الجلسة، السيد خرشي،
زميلتي الوزيرة،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،
أسرة الإعلام.

سؤال السيد سبوتة، سؤال جوهري لأنه ينم عن المعاناة التي يعانيها مرضى السرطان في كل الولايات نظرا لغياب مراكز للأشعة، كان يعاني المرضى في السابق من العلاج الكيماوي وقد فتحنا المجال لخلق مصالح للعلاج الكيماوي في المستشفيات، في الدوائر وفي المناطق النائية لأننا نعتقد.. وسأدخل في عملية حسابية بسيطة.

بناء مراكز للسرطان، صحيح، كان اختيارا يوما ما، لكن من الناحية العملية ويقول المختصون إنه مرض كغيره، من الأمراض، وقد تكون مصلحة في المستشفى كبقية المصالح الأخرى، وقد وضعنا هذا حيز التطبيق، لا نحتاج أن تكون هناك مراكز للسرطان حتى من الناحية النفسية بالنسبة للمريض "مراكز معالجة السرطان" هو مرض كبقية الأمراض، صحيح معاناته كبيرة، صعوباته كبيرة، مضاعفاته للمريض كبيرة.

في ولاية جيجل لدينا مصلحة للعلاج الكيميائي وبها 1295 مريضا والعدد، بطبيعة الحال في تزايد مع تزايد السكان ومع نمط الحياة ومسببات هذا المرض يتزايد، المشروع الذي كان مبرمجا سابقا لبناء مصلحة للأشعة جمد بسبب الضائقة المالية وقد فتحنا الملف من جديد وسيرى النور عن قريب، هذا أكيد لأنه لا يخص جيجل فقط وإنما خصصنا أيضا ولايات أخرى مثل: بومرداس، غرداية، المسيلة.. لها كلها مستشفيات 240 سريرا، فوضعنا.. مستغانم.. وكل الولايات تقريبا نضع فيها مصلحة للعلاج الكيميائي ومصلحة للعلاج الإشعاعي.

بعملية حسابية بسيطة، بناء مركز لعلاج السرطان يكلفنا 12 مليار دج، إنشاء مصلحة في مستشفى تكلفنا 1 مليار دج، أي الاختياران يمكن اعتمادهما؟ عندما نضع بـ 12ولاية مصلحة للعلاج الكيميائي ومصلحة للعلاج الإشعاعي، مركز واحد نضعه لولاية واحدة، بتكلفة ولاية واحدة نستطيع أن نلبي حاجات 12 ولاية، وبذلك في الأفق، في أواخر سنة 2026 سيكون بكل الولايات مركز للأشعة ومركز للمداواة بالعلاج الكيميائي وهذه هي استراتيجية الوزارة للتكفل بهذا الجانب الهام الذي يخص مرضى السرطان.

شكرا لكم، السيد رئيس الجلسة.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ أسأل السيد

فؤاد سبوتة إن كان لديه تعقيب على جواب السيد الوزير؟ فليتفضل مشكورا.

السيد فؤاد سبوتة: شكرا للسيد رئيس الجلسة والشكر موصول لمعالي الوزير.

صحيح، معالي الوزير، أنكم تقومون بجهد كبير في هذا المجال وحتى في القطاع ككل، مشهود لكم بهذا.

طرح سؤالي منذ سنتين تقريبا، عندها كان عدد المرضى نحو ألف أو أكثر، الآن بعد سنتين أكيد أن العدد زاد، نحن في قانون المالية لسنة 2024 نأمل أن يكون تجسيد هذا المشروع للأسباب التي ذكرتها وقد تمت مراسلتكم – معالي الوزير – للأخذ بالمقترح الثاني وهو إيجاد مصلحة في المستشفى وهو خيار موفق، فقط الإسراع في تجسيده على أرض الواقع هو الذي سيسمح لنا بالتقليل من معاناة المرضى الذين يتنقلون كلهم الآن ـ تقريبا ـ إلى العاصمة وبعضهم يذهب إلى ولاية بجاية.

لهذا، أتمنى منكم، أولا، أن تقبلوا ما جاء من مقترح من قبل السلطات المحلية، وثانيا، أن تكون لكم زيارة إلى الولاية، هكذا نكون قد ألممنا بكل الجوانب التي يعاني منها القطاع.

شكرا لكم مرة ثانية على الجهود التي تبذلونها، معالي الوزير.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد فؤاد سبوتة؛ الكلمة مجددا للسيد الوزير.

السيد وزير الصحة: أشكر السيد العضو على الاهتمام، لكن أذكره أنه ليس في ميزانية 2024 وإنما في صندوق مكافحة السرطان سيتم اعتماد مصالح الأشعة، وليس في برنامج 2024.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ ودائما في نفس القطاع وفي نفس الاختصاص ومع آخر سؤال والكلمة للسيد عمر خمایاس لطرح سؤاله الشفوي، فليتفضل مشكورا.

السيد عمر خمایاس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

..... "كلام باللهجة التارقية" .....

سؤالي موجه إلى السيد وزير الصحة، هذا نصه:

كما هو معلوم، فلقد تم ترقية ولاية جانت المنتدبة إلى ولاية كاملة الصلاحيات وهو مسعى رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، في تطوير وترقية الجماعات المحلية.

السيد الوزير،

لقد استفادت ولاية جانت من عديد المشاريع، من أهمها على الإطلاق مشروع مستشفى 120 سريرا، والذي يعد مكسبا هاما لساكنة الولاية يدخل في تحسين وتعزيز الهياكل الصحية بالولاية ويساهم في التقليل من معاناة المرضى جراء التنقلات اليومية للعلاج في الولايات الأخرى.

الشطر الأول من السؤال: متى يتجسد هذا المشروع الاستراتيجي على أرض الواقع؟

الشطر الثاني من السؤال: ماهي استراتيجية القطاع على مستوى ولاية جانت التي تبقى ولاية جد مهمة كونها ولاية حدودية وبوابة إفريقيا؟

شكرا والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد عمر خمایاس؛ والكلمة مجددا للسيد وزير القطاع للرد على سؤاله، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير الصحة: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس الجلسة،

زميلتي الوزيرة،

السيدات والسادة الأعضاء المحترمون،

أسرة الإعلام.

أشكر السيد سي عمر خمایاس على هذا السؤال الهام، ويمنحني الفرصة أن أجيب دون أن أطلع على الورق، لأن ولاية جانت تقريبا هي في رأسي وككل الولايات الحديثة التي نولي لها اهتماما كبيرا.

سؤال السيد عضو مجلس الأمة ينقسم إلى قسمين، القسم الأول يتعلق بمستشفى 120 سريرا، لكن نسي أن هناك مشاريع أخرى في القطاع ولم يذكرها سأذكره بها.

مستشفى 120 سريرا، فعلا.. أنتم تعلمون، بين قوسين، أن كل مشاريع الإنجازات حولتها إلى السيد وزير السكن، لماذا؟ لأننا نحن قطاع الصحة ليست لنا تقنية وليست لنا خبرة في اختيار المقاول وفي دفع الأموال للمقاول والصفقات والبناء وغيرها.. اختصاصنا نحن هو المريض والدواء والمستخدمون؛ هذا هو اختصاصنا، فنقلنا كل المشاريع التي كانت موجودة لدينا في قطاع الصحة، تم نقلها إلى السيد وزير السكن، الآن وزارة السكن هي من يقوم بالبناء.

في ولاية جانت، المدير الذي يتبع التجهيزات العمومية والتابع لوزير السكن هو الذي يتكفل ببناء مستشفى 120 سريرا، تمت الصفقة مؤخرا وتم المنح المؤقت للمقاول وسيشرع في البناء وهذا انتهينا منه.

هناك عيادة متعددة الخدمات في سي الحواس (ولم تذكرها سي خمایاس) بلغت 75 ٪ وفي بلدية سي الحواس هناك قاعتان للعلاج ومركز صحي سيتم بناؤها أيضا وتم الاتفاق مع وزارة الداخلية لضخ الأموال، منحت الأموال للبلدية للتكفل بها (وهذه كذلك لم تذكرها).

في مدينة إيفري هناك أيضا عيادة متعددة الخدمات سيتم التكفل بها، كما أننا سنسجل مستشفى 60 سريرا بسي الحواس، هذه كذلك لم تتحدث عنها وقلتها أنا ولكن أشكرك على الاهتمام مما أثلج صدري.

الشق الثاني من السؤال والخاص بتحسين الخدمات، أنت محق، لأن السيد رئيس الجمهورية أولى أهمية بالغة لكل الولايات الجديدة للتكفل بالجوانب الخاصة بالمواطن، سواء كانت الصحة أو المياه أو غيرها.. لكن نحن في قطاع الصحة خاصة في مجال تعزيز، أولا، القدرات البشرية، هناك 52 مختصا في ولاية جانت ثم عززنا في إطار البرنامج الخاص بهذه الولاية، ولايات دعم الجنوب، خصصنا 200 منصب لولاية جانت منها 20 طبيبا، 130 منصبا خاصا بالتأطير البيداغوجي و50 منصبا خاصا بالشبه الطبي، هذه كلها موجودة في ولاية جانت.

سيتم إجراء أيضا توأمة بين المستشفيات الجامعية والمصالح المختصة على مستوى مدينة جانت، وفي الوقت نفسه سندعم فيما يخص مرضى السرطان مصلحة للعلاج الكيميائي بمدينة جانت ونعززها في إطار الصندوق الوطني لمكافحة السرطان بجهاز للأشعة أيضا، هذا من جهة.

من جهة ثانية، على مستوى الحدود قدمنا مجموعة من الفرق التي تقوم الآن بالتغطية الصحية وخاصة حماية العرب البدو الرحل فيما يخص اللقاحات والمسائل الأخرى التي تتعلق بالفحص الدوري العادي، وقد لاحظنا أن بعض الأمراض أصبحت موجودة في المناطق... ليست أمراضا متنقلة وإنما هي أمراض غير متنقلة...

رأينا مثلا مرض السكري أصبح لديه نوع من الوجود، رغم أن البدو الرحل ليس لديهم هذه الظاهرة، لكن لاحظنا فيه مشكلة، كما لاحظناها في تندوف وبرج باجي مختار، ربما نمط المعيشة تغير، لكن بصورة عامة، الخدمات في جانت تتحسن بهذه الطاقات البشرية التي سنعتمدها في بداية عام 2024، حيث إن 52 موجودة ونضيف لكم بدءا من نهاية جانفي 4 أخصائيين الذين طلبتموهم في التخصصات غير الموجودة في جانت.

شكرا لكم، السيد العضو، على سؤالكم، وشكرا سيدي رئيس الجلسة.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة مجددا للأخ عمر خمایاس، فليتفضل مشكورا.

السيد عمر خمایاس: شكرا للسيد رئيس الجلسة، شكرا للسيد الوزير على هذه التوضيحات، نحن – السيد الوزير – نثمن المجهودات المبذولة من طرف الدولة ومن خلالكم أنتم.

لكن بالنسبة لمستشفى 120 سريرا، نعلم أنه تابع لوزارة السكن لكن اليوم.. بالأمس قدمت من جانت، وهذا المستشفى يسير بوتيرة بطيئة وبطيئة جدا، أملنا التدخل لدى وزارة السكن لإعطاء التعليمات والوقوف على هذا المستشفى الذي يعتبر حلم الساكنة؛ نحن اليوم.. هذه المرافق الصحية، حقيقة، موجودة ولكن مثلا العيادة التي تحدثت عنها ببرج سي الحواس، هذه العيادة إلى غاية اليوم، السيد وزير الصحة لم يمر أسبوع كنت قد تحدثت مع السيد الوالي وإلى غاية اليوم الأشغال بها متوقفة والمعلومات المقدمة إليك ربما هي 95 ٪ لكن الأشغال متوقفة منذ قرابة

ثلاث سنوات ولم تنته.

في هذا الإطار نطالب – سيدي الوزير – بتكليف لجنة تزور ولاية جانت لترى واقع القطاع وتعطي التشخيص الحقيقي للقطاع، لأننا نحن كمنتخبين عندما نتحدث عن القطاع وعن مسؤولي القطاع نتهم بأنه لدينا مصالح مع مسؤول لم يقدم لنا خدمة، ليس لدينا مصلحة مع أي مسؤول كان؛ مصلحتنا هي خدمة القطاع وخدمة ولايتنا والسبب الرئيسي في شلل قطاع الصحة في ولاية جانت هو المدير الولائي لولاية جانت، وقدمت إليك لأكثر من مرة، سيدي الوزير، والملف عندك، نحن اليوم.. يقدم لنا انشغالات المواطنين.

أنا يوميا هنا ويتصل بي أعوان شبه الطبي والأطر الطبية وكل من له صلة بقطاع الصحة ويتحدثون عن مشاكل القطاع، فلذلك، السيد الوزير، بلغتك انشغالات المعنيين بخصوص القطاع ونطلب منك زيارة للولاية لتشخيص واقع القطاع، ومن خلالك نلتمس من السيد رئيس الجلسة النظر مع السيد رئيس مجلس الأمة، المجاهد صالح ڤوجيل، لتكوين لجنة استطلاعية مشكلة من أعضاء لجنة الصحة للانتقال إلى جانت للوقوف على واقع القطاع ومعاينته.

في الأخير، نشكر السيد الوزير على المجهودات التي يبذلها على المستوى المركزي، لكن أؤكد لك شيئا أن هناك مطبات وفرملة للعمل المركز على المستوى المحلي، هذه معلومة أقولها لك ولك واسع النظر للاطلاع على الموضوع.

والسلام عليكم، وتحيا الجزائر.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد عمر خمامياس؛ الكلمة مجددا للسيد الوزير إن أراد أخذها.

السيد وزير الصحة: أريد فقط قول إن مدير الصحة في الولاية من يقيّمه ويعطيه التنقيط هو الوالي، والوالي يعتبره من أحسن المديرين وليس لنا دخل في هذا المجال، خاصة أن السيد رئيس الجمهورية أعطى هذه الصلاحيات للسادة الولاة ونحن نطبقها بحذافيرها.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ بهذا نكون قد استنفدنا جدول أعمال جلستنا هاته بالاستماع إلى الأسئلة الشفوية المبرمجة والإجابة عليها.

أشكر الزملاء الذي عبروا ونقلوا جملة من الانشغالات عبر آلية الأسئلة الشفوية.

الشكر موصول أيضا إلى السيدة والسادة أعضاء الحكومة الذين قدموا الإجابات عن الانشغالات والقضايا المعبر عنها في القاعة وكذا السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان على حضورها ومشاركتها أشغالنا.

شكرا للجميع، موفقين، إن شاء الله، والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الدقيقة السابعة
بعد منتصف النهار

محضر الجلسة العلنية التاسعة عشرة
المنعقدة يوم الإثنين 27 جمادى الأولى 1445
الموافق 11 ديسمبر 2023 (صباحًا)

الرئاسة: السيد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:
- السيد وزير المالية؛
- السيد وزير التربية الوطنية؛
- السيد وزير النقل؛
- السيدة وزيرة البيئة والطاقات المتجددة؛
- السيد وزير اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة؛
- السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان.

إفتتحت الجلسة على الساعة العاشرة والدقيقة الخامسة عشرة صباحا

السيد الرئيس: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله؛ الجلسة مفتوحة.

قبل افتتاح أشغالنا، اليوم هو 11 ديسمبر، ذكرى المظاهرات التي قام بها الشعب الجزائري البطل في سنة 1960؛ نقف دقيقة صمت ترحما على أرواح شهداء الجزائر ونترحم أيضا على أرواح شهداء غزة والضفة والقدس.

..(الوقوف دقيقة صمت وتلاوة سورة الفاتحة)..

أولا، أرحب بالسيد وزير المالية وأرحب بالسيدات والسادة الوزراء المرافقين، وكذا أرحب بالطاقم الإداري وأيضا بالأخوات والإخوة أعضاء مجلس الأمة المحترمين وبأسرة الإعلام.

يقتضي جدول أعمال جلستنا لهذا اليوم عرض ومناقشة نص القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2024، وطبقا للدستور والقانون العضوي رقم 16 ـ 12، المعدل والمتمم، وأيضا طبقا للنظام الداخلي لمجلس الأمة، أدعو السيد وزير المالية لعرض نص القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2024، فليتفضل.

السيد وزير المالية: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

السيدات والسادة الحضور،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية، يطيب لي أن أقف اليوم أمام مجلسكم الموقر لعرض أهم عناصر نص القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2024 وآفاق سنتي 2025 و2026، بالإضافة إلى التدابير التشريعية المقترحة ضمن هذا النص، وهذا بعد المصادقة عليه من طرف المجلس الشعبي الوطني.

ويجدر التنويه أنه تفضل السيدات والسادة نواب المجلس الشعبي الوطني بإثراء النص المصادق عليه بإدراج بعض التعديلات التي كانت محل الموافقة.

إن نص قانون المالية لسنة 2024 يعد النص الثاني الذي تم إعداده وفقا لمقتضيات القانون العضوي رقم 18 ـ 15، المتعلق بقوانين المالية، المعدل والمتمم.

حيث إنه يتم تقديم مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024 على غرار قانون المالية لسنة 2023، في شكل محافظ برامج وبرامج تعبر عن السياسات العمومية وأولويات الحكومة.

بالفعل، وفي إطار تعزيز المسعى الرامي لإرساء أكثر شفافية في تسيير المالية العمومية، يتضمن نص قانون المالية لسنة 2024 أربع (4) أجزاء ـ يحتوي الجزء الأخير منها على ثمانية (8) جداول تحتوي على مختلف المعلومات المالية المتعلقة لا سيما بموارد ميزانية الدولة والاعتمادات المفتوحة لسنة 2024 حسب كل وزارة أو مؤسسة عمومية وحسب البرامج وحسب التخصيص، وكذلك تلك المتعلقة بقائمة الحسابات الخاصة بالخزينة حسب كل صنف.

لعله من المفيد أيضا في هذا الإطار أن نذّكر بالمكانة المركزية لقانون المالية في التشريع الاقتصادي الوطني، فقانون المالية يجسد السياسة العمومية للحكومة تنفيذا لبرنامج السيد رئيس الجمهورية، كما يحدد أيضا مبادئ وقواعد المالية العامة وحسابات الدولة.

فتبعا لذلك يؤثر قانون المالية على مجمل النشاط الاقتصادي ويمتد تأثيره ليمس المواطنين والجماعات المحلية وكذا المؤسسات الاقتصادية مهما كان طابعها.

ويتجلى هذا التأثير في نوعية التدابير المدرجة في النص المعروض على تقديركم، لا سيما تلك المتعلقة بدعم الاستثمار والاقتصاد الوطني وتعبئة الموارد، وكذلك الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة أعضاء المجلس،

لقد تم إعداد نص قانون المالية هذا لسنة 2024، في ظل سياق دولي وإقليمي خاص، يتسم بحالة ترقب، والضغوط التضخمية التي تشهدها معظم اقتصاديات العالم.

ويندرج هذا النص كذلك في ظروف تتميز بعودة استقرار الوضعية الاقتصادية الناتجة عن التحسن في المؤشرات الاقتصادية الكلية من خلال تحسن عائدات الصادرات، وتحقيق فائض في ميزان المدفوعات، وتراكم احتياطي الصرف وكذا المؤشرات الميزانياتية التي تشير إلى استمرار النمو، مدعوما لا سيما بنشاط القطاع خارج المحروقات وتقليص عجز الميزانية، وذلك من خلال تنويع مصادر التمويل بمواصلة تنويع النشاط الاقتصادي لدعم النمو والتخفيف في المدى المتوسط من الاعتماد على المحروقات، مع السهر على تعزيز الجهود المبذولة من طرف السلطات العمومية المتعلقة لمواصلة الإصلاح في مجال المالية العامة وفقا للمبادئ التي كرستها أحكام القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية، من خلال تعزيز قاعدة البنية التحتية وتعزيز ديناميكية التنمية الاجتماعية والاقتصادية للحفاظ على القدرة الشرائية والإنصاف الاجتماعي وخلق مناصب الشغل، ويظل الحفاظ على العدالة الاجتماعية أولوية أيضا، من خلال تدخل الدولة في مجالات الصحة والتربية والضمان الاجتماعي والسكن، لا سيما لفائدة الشرائح الاجتماعية الأكثر هشاشة.

علاوة على ذلك، يهدف هذا النص إلى التكفل بالأثر المالي الناجم عن التدابير الرامية إلى ضمان الأمن الغذائي والتزويد بالماء الصالح للشرب لمواجهة إشكالية الشح المائي وترقية الاستثمار وبعث المشاريع الهيكلية الكبرى ومواصلة إنجاز مختلف المشاريع الجاري تنفيذها حاليا.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

تجدر الإشارة، أنه فيما يخص توقعات إغلاق سنة 2023 وتقديرات سنة 2024 وآفاق سنتي 2025 و2026، فقد تم إعدادها استنادا إلى أشغال تغيير سنة أساس الحسابات الاقتصادية التي باشرت فيها مصالح الديوان الوطني للإحصائيات، بحيث تم اتخاذ سنة 2001 كسنة الأساس بدلا من سنة 1989.

إن الدافع وراء عملية تغيير سنة الأساس هو الأخذ بعين الاعتبار:

- التغيير في سلوك القطاعات المؤسساتية.
- التغيير الهيكلي في الاقتصاد الوطني.
- ظهور أنشطة ومنتوجات جديدة واختفاء أخرى.
- تقدير أفضل للقطاع غير الرسمي.

تسمح إعادة تحديث سنة الأساس بضبط قيمة الناتج الداخلي الخام عام 2022 والتي يتم مراجعتها على مدار السنوات من 2023 إلى 2026. وقد انتقلت من 27689 مليار دينار جزائري سنة أساس 1989 إلى 32028 مليار دينار جزائري ـ قاعدة 2001 ـ بقيمة تقدر بـ 233.4 مليار دولار أمريكي.

فيما يتعلق بتأطير الاقتصاد الكلي لفترة 2024 ـ 2026، فقد تم إعداده مع الأخذ بعين الاعتبار الوضع الدولي

والتطورات السنوية لمجاميع الاقتصاد الكلي والميزانياتي، في هذا السياق، ستستند تنبؤات مجاميع الاقتصاد الكلي والميزانياتي على الفرضيات التالية:

- اعتماد 60 دولارا أمريكيا كسعر مرجعي لبرميل النفط الخام خلال الفترة 2024 – 2026.
- اعتماد 70 دولارا أمريكيا كسعر سوق تقديري لبرميل النفط الخام خلال الفترة 2024 – 2026.
- ستبلغ النفقات العمومية خلال السنوات 2024، 2025، 2026، ما مقداره 15275 مليار دج و15900 مليار دج و15705 مليار دج على التوالي.

بعد الأخذ بعين الاعتبار الفرضيات المعتمدة والمقدمة أعلاه، سيتم عرض المؤشرات الرئيسية لتأطير الاقتصاد الكلي والميزانياتي لنص قانون المالية لسنة 2024 والتنبؤات لسنتي 2025 و2026 على النحو التالي:

فيما يخص النمو الاقتصادي فقد تم تقدير الناتج الداخلي الخام في إطار نص قانون المالية لسنة 2024، وتنبؤه لسنتي 2025 و2026، استنادا إلى أشغال تغيير سنة الأساس للحسابات الاقتصادية المحققة؛ وبذلك فمن المتوقع أن ينمو النشاط الاقتصادي بمعدل 4.2 ٪ في سنة 2024 و3.9 ٪ في سنة 2025 و4 ٪ في سنة 2026 مدفوعا بأداء جميع القطاعات.

كذلك من المتوقع أن يسجل قطاع المحروقات نموا في سنة 2024 بما يقارب 1 ٪، مدفوعا بشكل أساسي بصادرات الغاز الطبيعي، الغاز الطبيعي المسال وغاز البترول المسال بنسبة 0.7 ٪ و1.4 ٪ و1.1 ٪ على التوالي.

أما خارج المحروقات سيرجع نمو النشاط الاقتصادي المقدر خلال الفترة 2024 – 2026 إلى التحسن المتزامن في قطاع الخدمات، الفلاحة، البناء والأشغال العمومية والصناعة.

أما بالنسبة للتجارة الخارجية، ستصل صادرات السلع إلى 49.8 مليار دولار أمريكي في سنة 2024 مقابل 55 مليار دولار أمريكي في تنبؤات الإغلاق لسنة 2023 وستسجل زيادات طفيفة في سنتي 2025 و2026 لتبلغ 50.3 مليار دولار أمريكي و51.6 مليار دولار أمريكي على التوالي.

وسترتفع واردات السلع لسنة 2024 بالدولار الجاري بنسبة 7.1 ٪ مقارنة بتنبؤات إغلاق سنة 2023، لتصل إلى 43.5 مليار دولار أمريكي ثم 47.4 مليار دولار أمريكي في سنة 2025 و47.4 مليار دولار أمريكي في سنة 2026.

واستنادا إلى تطور صادرات وواردات السلع، سيسجل الميزان التجاري فائضا بين سنتي 2024 و2026 ليبلغ 6.3 ملايير دولار أمريكي في عام 2024 ثم 2.9 مليار دولار أمريكي و4.2 ملايير دولار أمريكي في سنتي 2025 و2026 على التوالي.

بالنسبة لتطور ميزانية الدولة خلال الفترة 2024 – 2026، ستصل إيرادات الميزانية في سنة 2024 إلى 9105 مليار دج، وستبلغ بين سنتي 2025 و2026 زيادة متوسطة بنحو 4.2 ٪، أي ما مقداره 9537 مليار دج و9881 مليار دج على التوالي.

في حين ستنخفض الجباية البترولية بنسبة 8.9 ٪ في سنة 2024 مقارنة بسنة 2023، لتنتقل من 3856.3 مليار دج في سنة 2023 إلى 3512.3 مليار دج في سنة 2024.

من المتوقع أيضا أن تسجل الإيرادات خارج الجباية البترولية ارتفاعا من 5593 مليار دج في سنة 2024 إلى 6016 مليار دج في سنة 1025 ثم 6318 مليار دج في سنة 2026.

كما ستبلغ نفقات الميزانية ما قيمته 15275.3 مليار دج و15900 مليار دج و15705 مليار دج خلال سنوات 2024، 2025 و2026 على التوالي.

نتيجة لذلك، وبالنظر إلى المستويات المتوقعة للإيرادات والنفقات، سينتقل عجز الميزانية من – 5526 مليار دج، يعني 16.4 ٪ من الناتج الداخلي الخام في تنبؤات الإغلاق لسنة 2023 إلى عجز يقدر بـ – 6170 مليار دج، أي 17.4 ٪ من الناتج الداخلي الخام في سنة 2024 و– 6363.3 مليار دج، أي ما يقدر بـ 16.8 ٪ من الناتج الداخلي الخام في سنة 2025 قبل أن يعرف هذا العجز تراجعا ليصل إلى 5823 مليار دج، يعني 14.4 ٪ من الناتج الداخلي الخام في سنة 2026.

بينما سينتقل العجز الإجمالي للخزينة من – 6319 مليار دج، أي 18.8 ٪ من الناتج الداخلي الخام في تنبؤات الإغلاق سنة 2023 إلى عجز يقدر بـ – 7073 مليار دج، أي 16.9 ٪ من الناتج الداخلي الخام في سنة 2024.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

فيما يتعلق بميزانية الدولة المقدرة لسنة 2024 ستؤدي مستويات توازناتها إلى عجز ميزانياتي يقدر – كما قلت – بـ 6170 مليار دج، أي 17.4 ٪ من الناتج الداخلي الخام.

وستبلغ إيرادات الميزانية في سنة 2024 ما مقداره 6105 مليار دج بانخفاض طفيف بنسبة 0.8 ٪ مقارنة بالإيرادات المقدرة في تنبؤات الإغلاق لسنة 2023 نتيجة لتراجع الجباية البترولية المقيدة في الميزانية والتي ستبلغ 3512 مليار دج في سنة 2024، أي انخفاض بنسبة 8.9 ٪ مقارنة بتنبؤات إغلاق سنة 2023.

وسترتفع الإيرادات خارج الجباية البترولية المقدرة في سنة 2024 بنسبة 5 ٪ مقارنة بتنبؤات الإغلاق لسنة 2023 لتبلغ 5593 مليار دج.

كما سترتفع الإيرادات الجبائية بنسبة 13.5 ٪ لتنتقل من 3626 مليار دج في تنبؤات الإغلاق لسنة 2023، إلى 4117 مليار دج في سنة 2024.

أما النفقات الميزانياتية ستصل في سنة 2024 إلى 15293 مليار دج لرخصة التزام و15275 مليار دج كاعتمادات الدفع، مسجلة بذلك انخفاضا قدره 33 مليار دج كرخصة التزام وارتفاعا بمبلغ 568 مليار دج كاعتمادات دفع وهذا مقارنة بقانون المالية التصحيحي لسنة 2023.

مقارنة بقانون المالية الأوّلي لسنة 2023 تم تسجيل ارتفاع بمبلغ 1688 مليار دج أي 12.4 ٪ كرخصة التزام و1488 مليار دج كاعتمادات الدفع.

وتجدر الإشارة إلى أن الطلبات المعبر عنها من طرف مجموع القطاعات قد بلغت لسنة 2024 ما قيمته 16952 مليار دج كرخصة التزام و16424 مليار دج كاعتمادات دفع، بلغت نسبة تغطية هذه الطلبات 90.2 ٪ بالنسبة لرخص الالتزام و93 ٪ بالنسبة لاعتمادات الدفع، مسجلة تحسنا مقارنة بالسنوات المالية الماضية، أي 71 ٪ بالنسبة لرخص الالتزام و83 ٪ بالنسبة لاعتمادات الدفع في سنة 2023.

وتجدر الإشارة أيضا إلى أن الميزانية المعروضة أعلاه مشمولة في رخص الالتزام واعتمادات الدفع حسب – كما قلت – محفظة برنامج، وفقا لأحكام القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية.

بالنسبة للسنة المالية 2024، دائما، فقد تمت مراجعة هيكلة البرامج بعد الانتهاء من المناقشات الميزانياتية التي أجريت مع مختلف الدوائر الوزارية والتي تعد:

– 50 محفظة برنامج؛

– 141 برنامجا و293 برنامجا فرعيا.

السيد رئيس مجلس الأمة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

تتوزع ميزانية الدولة لسنة 2024، حسب عنوان النفقة، كما يلي:

العنوان الأول هو «نفقات المستخدمين» والمبلغ المخصص لهذا العنوان هو 5156 مليار دج كرخصة التزام واعتمادات الدفع، ممثلة بـ 33.8 ٪ من مجموع اعتمادات الدفع لسنة 2024.

أما فيما يتعلق بكتلة الأجور، تقدر هذه الأخيرة في سنة 2024 بـ 5275 مليار دج مقابل 4629 مليار دج للسنة المالية 2023 وهي تمثل بذلك 34.5 ٪ من الميزانية العامة للدولة.

العنوان الثاني «نفقات تسيير المصالح» والمبلغ المخصص لهذا العنوان هو 633 مليار دج كرخصة التزام واعتمادات الدفع، ممثلة بـ 4.14 ٪ من مجموع اعتمادات الدفع لسنة 2024 متوزعة بذلك في حدود 65.2 ٪ لمجموع المصالح المركزية وغير الممركزة للدولة و34.8 ٪ لفائدة المؤسسات العمومية تحت الوصاية.

العنوان الثالث هو «نفقات الاستثمار» المبلغ المخصص لهذا العنوان في هذه السنة هو 2895 مليار دج كرخصة التزام و2809 مليار دج كاعتمادات الدفع، ممثلة على التوالي بـ 18.9 ٪ و18.4 ٪ من مجموع اعتمادات ميزانية الدولة لسنة 2024.

أما فيما يخص البرامج الجديدة المسجلة في هذا القانون:

يقدر مبلغ الغلاف المالي المرتقب لسنة 2024 لتسجيل العمليات الجديدة بـ 2405 مليار دج كرخصة التزام و1357 مليار دج كاعتمادات الدفع.

وتقيد رخصة الالتزام المخصصة للبرامج الجديدة أساسا في حدود 92 ٪ في 9 محافظ برامج، نجد السكن له حصة الأسد مقدرة بـ 51.1 ٪، الأشغال العمومية 12.4 ٪، الري 7.8 ٪، التربية 7.5 ٪، الصحة 3.4 ٪، العدل 2.9 ٪، التعليم العالي 2.5 ٪، النقل 2.4 ٪ والفلاحة 2.3 ٪.

أما فيما يخص عمليات إعادة التقييم:

تبلغ الاعتمادات المرتقبة لسنة 2024 لإعادة تقييم

العمليات الجاري إنجازها مبلغ 489 مليار دج كرخصة التزام و397 مليار دج كاعتمادات الدفع.

وتقيد عمليات إعادة التقييم المقترحة لسنة 2024 بنسبة 92 ٪ في 6 محافظ برامج، في هذه المرة نجد الأشغال العمومية بنسبة 49.3 ٪، السكن 16.7 ٪، الصحة 11 ٪، الري 7.9 ٪، التربية 5.1 ٪، الشباب والرياضة 2.7 ٪.

وتقترح هذه الاعتمادات لإعادة تقييم العمليات الجاري إنجازها، لا سيما تلك التي كانت موضوع رفع التجميد.

أما العنوان الرابع وهو «نفقات التحويل» المبلغ المخصص لهذه النفقات هو: 4208 مليار دج كرخصة التزام و4276 مليار دج كاعتمادات الدفع، ممثلة 28 ٪ من إجمالي اعتمادات الدفع لسنة 2024.

العنوان الخامس هو «أعباء الدين العمومي»: بلغت إجمالا 478 مليار دج، ممثلة بـ 3.13 ٪ من ميزانية الدولة لسنة 2024، مقيدة كليا في محفظة برامج وزارة المالية.

يغطي المبلغ المخصص لسنة 2024 بعنوان أعباء الدين العمومي، أساسا:

– فوائد الدين العمومي الداخلي والخارجي والمبلغ المخصص لهذا العنوان هو 472 مليار دج.

– الاعتمادات المقيدة بعنوان استخدام ضمان الدولة بمبلغ 6 ملايير دج.

أما العنوان السادس «نفقات العمليات المالية» تُقترح هذه النفقات بقيمة 3 ملايير دج ممثلة بـ 0.02 ٪ من إجمالي الاعتمادات لسنة 2024 وتشكل تخصيصا لصندوق الاستثمار للولايات المقيدة في حساب التخصيص الخاص رقم 061 ـ 302، يعني «نفقات برأسمال» من أجل تحويل المشاريع عن طريق مؤسسات التسيير لصندوق الاستثمار للولايات.

العنوان السابع هو «نفقات غير متوقعة»: تتعلق هذه النفقات بالمبلغ غير المخصص التابع لمحافظة برامج وزارة المالية ويقدر بـ 1920 مليار دج كرخصة التزام واعتمادات الدفع، ممثلة بـ 12.57 ٪ من ميزانية البرنامج لسنة 2024.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

تتمحور أهم تدابير نص قانون المالية لسنة 2024 حول ما يلي:

أولا، تدابير لدعم الاستثمار والاقتصاد الوطني والتي تتعلق خاصة بـ:

– إلغاء الرسم على النشاط المهني.

– تمديد الإعفاءات الضريبية لفئة السندات المتداولة في البورصة للنهوض بالسوق المالية مع تشجيع مواد الصيرفة الإسلامية.

– إعفاء المنتوجات المصنعة محليا والموجهة للتصدير من الرسم على الفعالية الطاقوية لتقوية التصدير خارج المحروقات.

– تخفيض معدل الضريبة الجزافية الوحيدة من 5 ٪ إلى 0.5 ٪ للنشاطات الممارسة تحت نظام قانون المقاول الذاتي لتشجيع خلق المؤسسات الناشئة (Start-up).

كما احتوى هذا القانون تدابير مختلفة تتمحور وتتلخص أساسا فيما يلي:

– تسهيل وتبسيط مواءمة الإجراءات الجبائية مع عصرنتها.

– توسيع الوعاء الضريبي للحد من الضغط الضريبي.

– مكافحة التهرب والغش الضريبيين وتشجيع الامتثال الضريبي.

ثانيا، تدابير لتدعيم الإنصاف الاجتماعي وحماية القدرة الشرائية للمواطن مع التركيز على:

– إعفاء رقم الأعمال والمداخيل الناتجة عن أنشطة جمع وتسويق بيع الحليب الطازج من الرسم على القيمة المضافة والضريبة على المداخيل بمختلف أنماطها (IFU، IBS، IRG).

– تمديد الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة (TVA) لإنتاج وتسويق الدجاج والبيض الطازج إلى غاية 31 ديسمبر 2024.

– الإعفاء من هذا الرسم على كل البقوليات.

– تمديد الإعفاءات من الرسم على القيمة المضافة والتعويضات التي تقدمها الدولة للمستوردين لمادة الصوجا لإنتاج زيوت المائدة إلى غاية 31 ديسمبر 2024.

– تأسيس منحة جزافية للتضامن تمنح للفئات من دون دخل الذين يستوفون الشروط المحددة عن طريق التنظيم.

– الإبقاء على حساب التخصيص الخاص رقم 138-302 لمكافحة السرطان.

كما أبدت السلطات العليا للبلاد من خلال هذا القانون مواصلة الدعم المقدم لقطاع السكن للسماح للجزائريين

باكتساب سكن لائق لحماية عائلاتهم وكرامتهم وذلك عبر:

– إخضاع سندات التنازل للأراضي التابعة للأملاك الخاصة الدولة والمخصصة لمشاريع الترقية العقارية لحقوق التسجيل بمعدل 2 ٪ والرسم على الإشهار العقاري بمعدل 0.5 ٪.

– تحديد رسم الإيجار السنوي من قبل مصالح أملاك الدولة على أساس 20/1 من القيمة السوقية وتحويل الامتياز إلى تنازل فور الانتهاء من المشروع.

– منح المؤسسة الوطنية للترقية العقارية إمكانية التسويق الحر للسكنات غير المباعة مع مراعاة دفع إعانات غير المباشرة للدولة.

– إنشاء بنك الإسكان تنفيذا لتعليمات السيد رئيس الجمهورية ووضع تحت تصرفه تمويل برامج السكن العمومي الإيجاري ومختلف شبكات الربط وتسيير المساعدات الأولية ومساهمات الدولة.

– تكفل الخزينة العمومية كلية بفوائد ومعدل التخفيض من القروض لإنجاز 50000 وحدة سكنية من نوع البيع بالإيجار بعنوان سنة 2024.

– منح تخفيض يقدر بـ 10 ٪ يحسب على أساس الإيجار المتبقي المستحق الدفع، لصالح المستفيدين من السكنات في إطار برامج البيع بالإيجار عدل (AADL) الذين دفعوا 25 ٪ من ثمن السكن والراغبين في تسديد المتبقي من تكاليف سكناتهم قبل الموعد المحدد.

ثالثا، تدابير لتحسين الوضعية المالية للجماعات المحلية:

– إلغاء الرسم على النشاط المهني تنفيذا لقرار رئيس الجمهورية واستجابة للطلب الملح من الفاعلين الاقتصاديين وبالمقابل تم مراجعة منظومة الجباية المحلية باستحداث الرسم على التضامن المحلي ورفع معدلات تخصيص بعض الضرائب والرسوم سعيا لتحسين الحالة المالية للجماعات المحلية وتمكينها من التكفل بصفة أنجح بحاجيات المواطنين ودفع عجلة التنمية المحلية.

– زيادة حصة العائدات للجماعات المحلية من ناتج قسيمة السيارات من 30 ٪ إلى 50 ٪.

– إعادة توزيع ناتج الرسم المطبق على تعبئة الدفع المسبق.

– تخصيص حصة 50 ٪ من ناتج الرسم على حرق الغاز لفائدة صندوق تضامن الجماعات المحلية ما يجلب إيرادات إضافية تقدر بـ 12 مليار دج لفائدة هذا الصندوق.

رابعا، التدابير التي تخص الرقمنة والإجراءات، نذكر أهمها:

– تأسيس الإطار القانوني المتعلق بإدخال رقم التعريف الوطني كعنصر معلومات إلزامي للإشارة من قبل الأفراد الطبيعيين والمسيرين عند صياغة طلب رقم التعريف الجبائي.

– استحداث إلزامية اكتتاب كشف قائمة الزبائن عن طريق التصريح الإلكتروني بالنسبة للمكلفين التابعين لمديرية كبريات المؤسسات.

– إمكانية تسديد، عن طريق الدفع الإلكتروني، أتاوى ورسوم أملاك الدولة والحفظ العقاري ومسح الأراضي المحصلة من طرف قابضي أملاك الدولة والحفظ العقاري.

– التصريح الجمركي الإلكتروني:

الالتزامات تجاه المصرح:

– اكتتاب التصريح الجمركي إلكترونيا على أساس الوثائق الرقمية.

– الاحتفاظ بالوثائق الأصلية والمكونة لملف تصريحه طوال المدة المنصوص عليها في قانون الجمارك.

– القيام بالتوقيع الإلكتروني على التصريح طبقا للتشريع الساري المفعول.

– تحديد الأجل لإيداع التصريح الإلكتروني عند استلامه من قبل المصالح الجمركية.

– استبدال إلزامية تقديم ميثاق المكلف بالضريبة (نسخة ورقية) الخاضع للتحقيق المحاسبي بإلزامية كتابة العبارة في إشعار التحقيق بجاهزيته للاطلاع والتحميل على موقع المديرية العامة للضرائب.

خامسا، تدابير أخرى أهمها:

– منح الهيئة المكلفة بتسجيل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين في البطاقية الوطنية لمرتكبي المخالفات التدليسية، إمكانية رفع الحظر مؤقتا عن القيام بعمليات التجارة الخارجية لفائدة المتعاملين الاقتصاديين الذين باشروا عمليات التجارة الخارجية قبل تسجيلهم في هذه البطاقية.

– تحرير عن طريق أقساط للمبالغ والإعانات المدفوعة للمنظمات الوسيطة ذات الطبيعة التجارية من خلال حسابات التخصيص الخاصة وذلك حسب الاحتياجات

التمويلية المتوقعة للعمليات المقبولة.

– تمديد أجل تقديم التقرير المصادق عليه من طرف محافظ الحسابات من قبل الجمعيات والمنظمات المستفيدة من الإعانات على مستوى الهيئات المانحة إلى غاية 30 جوان من السنة الموالية لتلك التي منحت بعنوانها هذه الإعانات، عوضا من 31 مارس.

– تطهير مدونة حسابات الخزينة من خلال إقفال 17 حسابا مخصصا للقروض الممنوحة للحكومات الأجنبية وصب أرصدتها في حساب نتائج الخزينة.

– توسيع نطاق تدخل صناديق الاستثمار الولائية وإسناد مراقبة أسهم مساهمة شركات التسيير في الصندوق الوطني للاستثمار من خلال اتفاقيات موقعة مع شركات المساهمة الخاصة وشركات رأس المال الاستثماري وشركات التسيير والبنوك والمؤسسات المالية.

– تسوية الآثار المالية الناتجة عن تقلبات أسعار الصرف والعملات من خلال التوضيح بأن الدفع الإضافي للآثار المالية لأسعار الصرف والعملات التي يقوم بها المحاسب العمومي على أساس أمر أو بتفويض بالدفع الصادر من الآمر بالصرف على ميزانية الهيئة العمومية المعنية خلال أجل مدته 10 أيام من تاريخ تقديم طلب أموال البنك الموجهة إلى الآمر بالصرف.

تمديد الآجال الممنوحة للمتعاملين الاقتصاديين للامتثال لإلزامية تسخير وسائل الدفع للمستهلك إلى غاية 31 ديسمبر 2024.

– توضيح أن إعفاءات عمليات الاقتناء في السوق المحلي أو استيراد السلع والمعدات والخدمات من طرف المؤسسات المقيمة في الجزائر من أجل إنجاز مشاريع التعاون والتضامن الدوليين تقتصر فقط على الحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة وكذا رسم التوطين البنكي.

– إمكانية منح للآمر بالصرف الذي يشغل عقارات تعود للدولة والجماعات المحلية تابعة لهيئة عمومية أخرى، استثناء صرف النفقات المتعلقة بأشغال الصيانة والترميم لهذه العقارات.

– إخضاع سندات التنازل المتعلقة بالأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة والمخصصة لإنجاز مشاريع الترقية العقارية ذات الطابع التجاري مقابل دفع تعويض وفق النسب المحددة على النحو التالي:

– استثناء السلع والخدمات المتعلقة بالتوصيل البيني، خدمات الصوت والرسائل القصيرة والبيانات (الإنترنت وتبادل المكالمات الهاتفية، الرسائل القصيرة والوصل الدولية المستأجرة) والتجوال والإشارة، وكذا على المداخيل المعفاة بعنوان الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الجزائر.

– التكفل بالنفقات المرتبطة بتنفيذ القرارات القضائية التي تدين الدولة ماليا ضمن أصناف الأعباء التي تغطيها الاعتمادات المالية التقييمية.

– تحديد نسبة الاقتطاع من موارد حساب التخصيص الخاص «صندوق ضبط الإيرادات» في حدود 11 ٪ من الناتج الداخلي الخام.

– مواءمة أحكام المادة 12 من قانون المالية لسنة 1985، المعدلة والمتممة مع أحكام القانون العضوي رقم 18 – 15 المؤرخ في 2 سبتمبر 2018 والمتعلقة بتوزيع وتعديل توزيع الاعتمادات المالية للمؤسسات العمومية للصحة وإجراءات الموافقة على ميزانياتها.

– استثناء الالتزام بالتخصيص المفروض على المؤسسات العمومية التي تحقق عائدات ناتجة عن النشاطات التي تقوم بها، زيادة على مهمتها الرئيسية لعائدات وحدات ومخابر وفرق البحث التابعة للمؤسسات العمومية المكلفة بالبحث العلمي الناتجة حصريا عن استغلال براءات الاختراع والإجازات وأنشطة البحث أو أنشطة البحث والتطوير الناتجة عن تنفيذ برنامج أو عدة برامج أو مشاريع البحث المنجزة بمقابل.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

تلكم، هي أهم عناصر نص قانون المالية لسنة 2024 وآفاق سنتي 2025 و2026 التي بدا لي من المفيد أن أعرضها على حسن تقديركم، من خلال هذه المداخلة المختصرة نوعا ما، وأنا على استعداد تام لتقديم المزيد من التوضيحات استجابة للاستفسارات والأسئلة التي يمكن أن يطرحها السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل خلال جلسة المناقشة العامة.

أشكركم على حسن الإصغاء والمتابعة والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد وزير المالية؛ أحيل الكلمة الآن إلى السيد مقرر لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، فليتفضل مشكورا.

السيد مقرر اللجنة المختصة: بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل،

السيد وزير المالية، ممثل الحكومة المحترم،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان المحترمة،

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي الفضليات، زملائي الأفاضل أعضاء مجلس الأمة الموقر،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يشرفني أن أتلو على مسامعكم التقرير التمهيدي الذي أعدته لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، لمجلس الأمة، حول نص القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2024.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

زميلاتي الفضليات، زملائي الأفاضل،

بناءً على إحالة من قبل رئيس مجلس الأمة، السيد صالح ڤوجيل، مؤرخة في 6 ديسمبر 2023، تحت رقم 402/ 23 - الديوان، على لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، تضمنت نص القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2024، قصد دراسته وإعداد تقرير تمهيدي حوله؛ عقدت اللجنة اجتماعا ظهيرة يوم الخميس 7 ديسمبر 2023، برئاسة السيد ميلود حنافي، رئيس اللجنة، وحضور السيد أحمد خرشي، نائب رئيس مجلس الأمة، مكلّف بشؤون التشريع والعلاقات مع الحكومة والمجلس الشعبي الوطني، استمعت فيه إلى عرض حول النص سالف الذكر قدمه ممثل الحكومة، السيد لعزيز فايد، وزير المالية، الذي كان مرفوقا بالمديرين العامين لمختلف قطاعات وزارة المالية وبحضور السيدة بسمة عزوار، وزيرة العلاقات مع البرلمان؛ تطرق فيه إلى الإطار المرجعي لهذا النص، وأهم مؤشرات الاقتصاد الكلي والميزانياتي لسنة 2024، فضلا عن آفاق سنتي 2025 ـ 2026، وأخيراً أهم التدابير التشريعية الواردة في النص.

وخلال دراسة النص، طرح أعضاء اللجنة جملة من الأسئلة والانشغالات والملاحظات على ممثل الحكومة؛ نوجزها في النقاط الآتية:

- كيف يتم تمويل عجز ميزانية الدولة، لا سيما عجز الميزانية لسنة 2024؟
- هل يؤدي تمويل العجز عن طريق المديونية إلى التضخم؟
- ما هو حجم المديونية الداخلية للدولة؟
- إلى أين وصلت عملية رقمنة القطاعات الحساسة ذات الأهمية الاقتصادية لا سيما قطاع المالية؟
- إلى أين وصل ملف إصلاح التحويلات الاجتماعية؟
- كيف يتم تحديد السعر المرجعي للبترول؟
- ألا ترون أن إلغاء الرسم على النشاط المهني سيؤثر سلبا على ميزانية الجماعات المحلية؟
- ما هي وجهة الاعتمادات المالية غير المخصصة؟
- لماذا لم يتم التفكير في دعم استثمار الطاقات المتجددة؟
- كيف يتم اعتماد المعطيات الاقتصادية والمالية الصحيحة لتحديد التقديرات المعتمدة في مشاريع قوانين المالية؟
- هل تم اللجوء إلى الاستدانة الخارجية لتغطية أعباء الدين العمومي؟
- هل يتم توظيف بواقي مدخرات الأموال؟
- متى تنطلق مكاتب الصرف في تأدية مهامها؟
- لماذا لا تطرح سندات بالعملة الأجنبية لتمويل الميزانية؟
- مشكلة عدم تسديد مستحقات الدعم لفائدة منتجي الحليب على المستوى الوطني بسبب عدم توفر الاعتمادات المالية.
- ملاحظة التأخر في تسوية الدفاتر العقارية.
- لماذا لا يتم تشجيع المواطنين على استخدام اللوحات الشمسية في مجال إنتاج الطاقة؟
- كم يقدر الناتج الداخلي الخام للجزائر (PIB)؟

وردا على هذه الأسئلة والانشغالات والملاحظات، أوضح ممثل الحكومة بخصوص عدم تسديد مستحقات منتجي الحليب، بعنوان الدعم، أن ميزانية الدولة قد خصصت الاعتمادات اللازمة لدعم هاته المادة.

وعن حجم الاعتمادات المرصودة للميزانية بعنوان السنة المالية 2024، ذكر ممثل الحكومة أنها ميزانية معتبرة وذات طابع اجتماعي أكيد، قد تم إعدادها في ظل سياق عالمي طبعته النزعات التضخمية في غالبية الدول المصنعة؛ وهو ما يفسر – إلى حد كبير – مستويات التضخم التي يشهدها اقتصادنا، فهو تضخم مستورد أفرزته الأزمات الصحية والجيوسياسية الأخيرة؛ وهو ما أشار إليه بنك الجزائر في تقاريره حول الوضعية الاقتصادية والمالية للبلاد.

وبشأن ضعف الاعتمادات المالية المخصصة لميزانية الاستثمار العمومي، والتي تشكل ما نسبته 18 ٪ من الميزانية العامة للدولة، أوضح ممثل الحكومة أنه ثمة تخصيصات أخرى أضيفت لهاته الميزانية، على غرار التحويلات المختلفة التي تجيزها الدولة من أجل تنفيذ المخططات البلدية للتنمية، بالإضافة أيضا إلى المبالغ المخصصة «للبرنامج الجاري» وكذا مساهمات الصندوق الوطني للاستثمار والبنوك في تمويل الاقتصاد؛ فكل هذا المجهود يساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في تعزيز التنمية البشرية في نهاية المطاف.

ولدى تطرقه لمسألة عجز الميزانية، أشار ممثل الحكومة أن نسبة العجز قد بلغت 47 ٪ من الناتج الداخلي الخام، علما أن المعدل العالمي المسجل يتراوح بين 60 و70 ٪. وعليه ونظرا لهاته المعطيات؛ إن هامش المناورة الذي نملكه كبير في مجال الاستدانة الداخلية، ولا يشكل البتة خطرا على مؤشرات الاقتصاد الكلي والمالي لبلدنا. فضلا عن ذلك، فإن حجم المديونية الخارجية جد منخفض ولا أثر له في هذا المجال.

ويتم تمويل عجز الميزانية بجزء من موارد صندوق ضبط الإيرادات، والتي تم تسقيفها بموجب نص قانون المالية لسنة 2024، في حدود 11 ٪ من الناتج الداخلي الخام، من جهة، والجزء الآخر يتم عن طريق اللجوء إلى الاستدانة الداخلية عن طريق إصدار سندات الخزينة، من جهة أخرى.

وحول طرق تحديد السعر المرجعي لبرميل البترول، أوضح ممثل الحكومة أن وزارة المالية، من خلال مصالحها وبالتنسيق مع الهيئات المعنية، تتابع من كثب تطورات الأسعار في الأسواق الدولية، والتي غالبا ما تتميز بالطابع المتذبذب وتخضع لعدة متغيرات جيوسياسية؛ ويتم تحديد السعر المرجعي بالرجوع إلى المتوسط المسجل – خلال السنوات العشر الأخيرة – والذي يبلغ حاليا 76 دولارا أمريكيا للبرميل، ورغم هذا فقد حدّده نص القانون للسنة المقبلة بـ 60 دولارا أمريكيا؛ وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على السياسة الاحترازية التي تتبعها السلطات في تحديد مؤشرات التأطير الاقتصادي الكلي والمالي لقوانين المالية.

وعن استمرار دور الطلب العمومي في دفع عجلة الاقتصاد، أكد ممثل الحكومة أن الطلب العمومي ما زال يشكل – بالفعل – قاطرة النمو الاقتصادي في بلدنا وهذا نظرا لحجم الميزانية المرصودة كل سنة، بيد أن السلطات لم تهمل هذا الوضع وهي مدركة لأهمية تشجيع الاستثمار الوطني، من جهة، واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة أخرى، من أجل فسح المجال للمبادرات الخاصة وإعطاء المكانة التي يتعين أن تتبوأها المؤسسة من أجل خلق الثروة والقيمة المضافة.

وبشأن تجسيد مشاريع الرقمنة، أفاد ممثل الحكومة أن هذا الملف يعرف حركية وحصيلته إيجابية على مستوى مصالح وزارة المالية من ضرائب وجمارك وأملاك الدولة ومسح الأراضي والخزينة، فضلا عن تفعيل دور بورصة الجزائر عبر فتح رأسمال بنك القرض الشعبي الجزائري، وتتوقف مواصلة وتيرة هاته الحركية على توفير المنشآت القاعدية اللازمة، فضلا عن تكوين المورد البشري الذي يبقى حجر الزاوية في تجسيد رهان الرقمنة.

وعن إصلاح ملف التحويلات الاجتماعية، أوضح ممثل الحكومة أنه لا مناص من رقمنة الاقتصاد الوطني، لإدخال إصلاح حقيقي على هذا الملف الحساس، مشيراً أن قيمتها ارتفعت إلى 2900 مليار دج موجهة أساسا إلى دعم أسعار المواد الأساسية حفاظا على القدرة الشرائية للمواطن، ولامتصاص الصدمات المالية التي طالت معظم الدول.

وعن التعويض المالي للجماعات المحلية جراء إلغاء الرسم على النشاط المهني، أبرز ممثل الحكومة أنه سيتم تعويض حصة الجماعات المحلية من خلال استحداث رسم جديد؛ وهو الرسم المحلي للتضامن، فضلا عن إعادة توزيع مردود الرسم على المنتجات البترولية، والذي بلغ 188 مليار دج مقابل 109 مليار دج بالنسبة لمردود الرسم على النشاط المهني.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

زميلاتي الفضليات، زملائي الأفاضل،

إستخلصت اللجنة من دراستها نص هذا القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2024، أنّ الاقتصاد الوطني ما فتئ يشهد تحسنًا ملحوظاً وصمودا في مواجهة تداعيات وآثار الأزمات الجيوسياسية والصحية، التي شهدها العالم في السنوات الأخيرة، وهذا بفضل الجهود التي بذلتها وتبذلها السلطات العمومية من أجل احتوائها، وهو ما تعكسه، وبكلّ موضوعية، مجاميع الاقتصاد الكلي والمالي، التي سجلت مؤشرات إيجابية في كثير من عناصرها، بالموازاة مع الحرص على تطبيق الإصلاح الميزانياتي العميق الذي شرعت فيه السلطات العمومية ابتداء من السنة الجارية، من خلال تبني مقاربة جديدة في تسيير الميزانية، والتي تقوم على النجاعة في الأداء وتحقيق أهداف السياسات العمومية المحددة سلفا؛ ومن هنا تعتبر سنة 2024 ثاني سنة مالية في تنفيذ هذا الإصلاح للمالية العمومية، وفقا لأحكام القانون العضوي رقم 18 – 15 المؤرخ في 2 سبتمبر 2018 المتعلّق بقوانين المالية، المُعدّل والمتمم.

ويندرج نص القانون المتضمن قانون المالية للسنة المقبلة في إطار النهج الذي رسمته السلطات العليا للبلاد في سبيل تعزيز الديناميكية الاقتصادية، مع الحفاظ على المكتسبات الاجتماعية المقررة للمواطن، لا سيما في مجال تعزيز القدرة الشرائية، رغم التقلبات التي عرفتها مختلف الأسعار في الأسواق العالمية، فضلا عن مراجعة الشبكة الاستدلالية للمرتبات في قطاع الوظيفة العمومية، وتثمين منحة البطالة ومعاشات التقاعد؛ فالطابع الاجتماعي للدولة ما زال يشكل عنوان اقتصادنا وما زال المواطن يشكل محور اهتمامها في ظل القدرات المالية المتاحة.

وبالفعل، لم يفرض نص القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2024 أية أعباء جبائية إضافية على كاهل المواطن أو على المؤسسات، حيث سعى عوضاً عن ذلك إلى توسيع الوعاء الجبائي وتعبئة الموارد ومكافحة الغش والتهرب الجبائيين وكذا تبسيط الإجراءات، وكلّها إجراءات هادفة ترمي إلى تحسين مناخ الأعمال وضمان جاذبية الوجهة الاقتصادية لبلدنا.

ذلكم، السيد رئيس مجلس الأمة المحترم زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر، هو التقرير التمهيدي الذي أعدته لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، لمجلس الأمة، حول نص القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2024.

شكرا على كرم الإصغاء والمتابعة، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد مقرر اللجنة المختصة، حقيقة، ما نراه من خلال هذا التقرير التمهيدي والأسئلة التي طرحت من طرف أعضاء اللجنة على السيد وزير المالية وكذا الأجوبة قد مست كل القطاعات.

ننتقل الآن إلى المرحلة الثانية من جدول الأعمال وهي المناقشة العامة.

يبلغ عدد المسجلين حتى الآن 50 مسجلا تقريبا، بالإضافة إلى تدخلات رؤساء المجموعات البرلمانية، ولهذا حددنا مدة التدخل بـ 5 دقائق ولرؤساء المجموعات البرلمانية بـ 20 دقيقة.

أحيل الكلمة إلى أول متدخل وهو السيد مراد لكحل، فليتفضل مشكورا.

السيد مراد لكحل: شكرا؛ بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس مجلس الأمة الموقر،

السيد وزير المالية المحترم،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان المحترمة،

السادة أعضاء الحكومة المحترمون،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

يأتي إعداد نص قانون المالية لسنة 2024 في سياق دولي وإقليمي متذبذب وغير مستقر مما يبعث على عديد التوقعات في الاقتصادات العالمية، وفي المقابل يأتي هذا النص في سياق داخلي يشهد مرحلة جديدة تعمل عليها الحكومة والتي تسعى من خلالها إلى مجابهة الآثار المترتبة عن التغيرات العالمية ما يجعل الاقتصاد الجزائري أكثر مرونة تماشيا مع ما ذكرنا، إذ نلاحظ ذلك النمو المدعوم بتكثيف النشاط خارج المحروقات وتحقيق فائض في ميزان المدفوعات وارتفاع احتياطي الصرف، وتقليص عجز الميزانية وهذا ما لاحظناه كمؤشر إيجابي في توقعات غلق السنة المالية 2023.

وإذا جئنا إلى تدابير نص قانون المالية لسنة 2024 نجدها

تتمحور حول:
– دعم الاستثمار والاقتصاد الوطني،
– التسهيلات الجبائية وتبسيط مواءمة الإجراءات،
– الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن،
– رقمنة الإجراءات.

كل هذا يعكس طموح الحكومة في تقليص العجز العمومي وتنويع مصادر تمويله، وفي الوقت نفسه تعزيز ديناميكية التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال ما لمسناه من إيجابيات في نص القانون، على غرار المحافظة على القدرة الشرائية وتحسينها، من خلال دعم المواد ذات الاستهلاك الواسع ومراجعة جدول الضريبة ورفع الأجور وتشجيع وترقية الاستثمار وتجسيد الرقمنة، وكذا ترقية التشغيل وتحسين الإطار المعيشي للمواطن عن طريق المشاريع المبرمجة في مختلف القطاعات.

وكل هذا تنفيذا لقرارات السيد رئيس الجمهورية، الذي أكد خلال اجتماع مجلس الوزراء الذي ترأسه يوم 15 أكتوبر 2023 على أن «يصون مشروع القانون القدرة الشرائية للمواطنين، في ظل ما تعرفه الأسواق الدولية من ارتفاع للأسعار نتيجة اتساع دائرة اللااستقرار في العالم»، كما أكد، من جهة ثانية، على «أولوية تنفيذ المشاريع ذات البعد الاستراتيجي لتحريك اقتصاد البلد مع مراعاة التقلبات التي يشهدها العالم في هذه الظروف».

إذا جئنا لتشخيص القطاعات فيبدو من وجهة نظرنا أن قانون المالية لا بد أن يراعي أكثر قطاع الفلاحة والري والطاقات المتجددة، إذ كنا نتوقع أن تحوز مجالا أوسع من اهتمامات الحكومة، استجابة لتطلعات السيد رئيس الجمهورية وطموحاته في هذين المجالين.

وفي الختام ندعو إلى ما يلي:

أولا، عصرنة الإدارة ورقمنة أنشطتها وخدماتها، وضرورة التسريع في وتيرة ذلك وتعميمها على مختلف القطاعات خدمة للمواطن وحفاظا على مصالح الدولة، نظرا لما تلعبه من دور محوري في ضبط المعاملات وتعزيز الشفافية في التسيير والقضاء على بعض الظواهر السلبية.

ثانيا، إعادة النظر في الدعم وتوجيهه إلى مستحقيه، إذ إن الارتفاع المتواصل للأسعار لا يزال يشكل ثقلا على المواطن وهذا ما يستدعي إعادة تشخيص الوضعية.

ثالثا، التوجه إلى قطاعي الفلاحة والطاقات المتجددة، وتوحيد الجهود والعمل على تجسيد برنامج السيد رئيس الجمهورية في ذلك، ما من شأنه أن ينهض بالاقتصاد الوطني ويسهم في تحسين الإطار المعيشي للمواطن.

رابعا، دعم إنشاء المؤسسات الناشئة والتي تلعب دورا مهما في تعزيز الاقتصاد الوطني، كما تعتبر حلا أمثل للتقليل من البطالة.

شكرا على كرم الإصغاء والمتابعة.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن إلى السيد حبيب دواقي، فليتفضل مشكورا.

السيد حبيب دواقي: شكرا للسيد الرئيس.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد وزير المالية،

السيدات والسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الإعلام،

الحضور الكرام،

السلام عليكم.

أبدأ تدخلي في مناقشة نص قانون المالية لسنة 2024 بمقارنة تستحق الوقوف عندها والتركيز عليها... ففي شهر سبتمبر من سنة 2017 أعلنت الحكومة أمام نواب الشعب قرارها باللجوء لخيار التمويل غير التقليدي «طبع النقود» (La planche à billets).

بعدما شارفت الخزينة العمومية على العجز عن دفع رواتب العمال والمستخدمين لشهر أكتوبر من تلك السنة.

بعد خمس سنوات من ذلك التاريخ، في يوم 25 أكتوبر 2023 ترأس السيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية، اجتماعا لمجلس الوزراء خصصه لدراسة ومناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2024.

وقد لاحظت كما لاحظ غيري، القرارات الهامة التي اتخذها السيد الرئيس في ذلك الاجتماع.

والملاحظة الأهم كانت تتمثل في النقطة الثانية من بيان مجلس الوزراء والتي تنص على التالي:

أولا، إدراج الزيادات في الأجور بهدف الوصول إلى تنفيذ التزام السيد الرئيس ببلوغ زيادات تصل إلى 47 ٪ في 2024.

ثانيا، مراجعة القوانين الأساسية لقطاعات الصحة والتربية والتعليم العالي، وهو مطلب هذه الفئات منذ سنوات.

ثالثا، حصول البطال الجزائري على راتب شهري يقدر بـ 100 دولار شهريا وزيادات في منح عدد لا بأس به من فئات المجتمع وزيادة في أجور العمال ومنح الطلبة.

رابعا، إطلاق برنامج السكن عدل 3 (AADL3) وهو البرنامج الذي يستجيب لتطلعات فئات اجتماعية واسعة من أجل الحصول على سكن.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

بعد خمس سنوات انتقلنا من عهد الجزائر المهددة بالإفلاس إلى عهد يبلغ فيه احتياطي الصرف 25 مليار دولار.

هذه مقارنة بسيطة بالأرقام والوقائع بين جزائر أكتوبر 2017 وجزائر أكتوبر 2023، أو هي مقارنة بين الجزائر القديمة والجزائر الجديدة.

وفي الأخير، أثمن القرار التاريخي للسيد رئيس الجمهورية بدعم الصندوق الوطني لمكافحة السرطان بمبلغ 30 مليار دينار بداية من سنة 2024، وتعيين هيئة وطنية لمكافحة هذا المرض والوقاية منه، وجعلها تحت إشرافه مباشرة، ما يعكس العناية الكبيرة التي يوليها لهذا الموضوع.

ذلكم، سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم، مضمون مداخلتي حول قانون المالية لسنة 2024.

شكرا على متابعتكم والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن إلى السيد عبد المجيد بن قداش، فليتفضل مشكورا.

السيد عبد المجيد بن قداش: شكرا للسيد الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد وزير المالية، ممثل الحكومة،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان،

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي الفضليات، زملائي الأفاضل أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

بمناسبة ذكرى مظاهرات 11 ديسمبر 1960 نترحم على أرواح قوافل شهدائنا الأبرار وشهداء غزة.

سيدي الرئيس،

في البداية، نثمن مسعى رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، لتحسين المستوى المعيشي للجزائريين عبر كافة قراراته، ونظرته المتبصرة الاستشرافية من أجل التنمية واستغلال الموارد البشرية.

تعتبر الميزانية في نص قانون المالية لسنة 2024 والمقدرة بـ 110 مليار دولار أكبر ميزانية منذ الاستقلال، وهذا ما تجسد في نص قانون المالية لسنة 2024 من حيث الحفاظ على الطابع الاجتماعي للدولة، وأذكر منها:

- زيادة الأجور والرواتب.
- رفع منحة البطالة ومنحة التضامن.
- رفع منحة الطلبة الجامعيين.
- رفع منحة المعوزين.

ومن بين أهم تدابير قانون المالية لسنة 2024 نذكر على سبيل المثال:

- دعم الاستثمار والاقتصاد الوطني وذلك بإلغاء الرسم على النشاط المهني تطبيقا لتعليمات السيد رئيس الجمهورية، إلى جانب عدة مزايا جبائية مقترحة لفائدة بعض الأنشطة الإنتاجية، إضافة إلى تخصيص 18 ٪ من نفقات القانون للاستثمار العمومي.
- ومن بين التدابير الأخرى الحفاظ، طبعا، على القدرة الشرائية للمواطن وبعض التسهيلات وتبسيط الإجراءات.
- كما ندعو إلى ضرورة التركيز على مدى معالجة الأهداف والبرامج للمبالغ المالية المعتمدة في هذا النص، وكذا تعميم الدعم الإلكتروني في التعاملات المالية والتجارية.

السيد الوزير،

- ما مصير بعض المشاريع المجمدة والمتوقفة لأكثر من عشر سنوات في ولاية غليزان؟

أذكر البعض منها:

- في قطاع الصحة مثلا: مركز الأمومة والطفولة ببلدية غليزان، مركز مسجل منذ 2012، أي أكثر من 10 سنوات، للعلم أن المستشفى الوحيد بمركز الولاية محمد

بوضياف 240 سريرا لأكثر من 220000 مواطن يعاني من الاكتظاظ وعدم قدرته على التكفل بجميع الاختصاصات منها: حديثي الولادة، طب الأطفال، مرضى السرطان، تصفية الدم، الأمراض المعدية إضافة إلى الاستعجالات في المستشفى نفسه.

للعلم – السيد الوزير – في السنة الماضية نسبة الوفيات لحديثي الولادة (Néonatale) بغليزان هي الأعلى في الجزائر.

ومن أجل ذلك، ولتخفيف الضغط عن المستشفى الوحيد في مركز غليزان والتكفل الأحسن بالمرضى نرجو تسجيل:

– مستشفى 240 سريرا ثان مركز بغليزان.

– إضافة إلى تسجيل، على الأقل، بمستشفى محمد بوضياف ـ الوحيد بالولاية ـ جهاز فحص بالأشعة المغناطيسية (IRM)، وجهاز سكانير تفاديا لتنقلات ومعاناة المرضى بين الولايات.

– إعادة التصنيف لمستشفى 60 سريرا ببلدية يلل.

– مستشفى مازونة بالبناء الجاهز صلاحيته انتهت (مادة الأميونت) إلى متى المستشفى التعويضي؟

– بالنسبة لإعادة تصنيف الأراضي، سيدي الوزير، مصالح ولاية غليزان في انتظار صدور المرسوم الخاص بإعادة التصنيف للمنطقة الصناعية سيدي خطاب، وبالتالي العديد من المستثمرين في الانتظار، حيث يمكن توظيف الآلاف من المواطنين بهذه المنطقة الصناعية وامتصاص نسبة البطالة.

– قطاع النقل: مشروع خط السكة الحديدية يلل – وادي سلي متوقف لأكثر من 10 سنوات ومشروع خط السكة الحديدية غليزان – تيارت، شركة حداد متوقف؛ ما هي الحلول؟

– قطاع الشؤون الدينية: مسجد القطب، بلدية غليزان، مسجل منذ 2012، أكثر من 10 سنوات الأشغال متوقفة.

– قطاع البيئة: دراسة وإنجاز المفرغة العشوائية ببلدية غليزان مسجلة منذ 2010 لكنه مجمد.

– قطاع الشبيبة والرياضة: دراسة وإنجاز مسبح أولمبي ببلدية غليزان مسجل منذ 2012 لكنه مجمد.

في الأخير، سيدي الرئيس،

يمكن اعتبار نص قانون المالية لسنة 2024 لبنة أخرى جديدة تضاف إلى سلسلة الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر تحت القيادة الرشيدة لرئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون.

شكرا على كرم الإصغاء و السلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن إلى السيد محمد روماني، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد روماني: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا ونبينا محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم.

سيدي رئيس مجلس الأمة الموقر،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقرون،

السيدات والسادة الوزراء،

وزير المالية والوفد المرافق له،

أسرة الإعلام المحترمة،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

لا بأس أن نغتنم هذه الفرصة لنقف وقفة ونحيي الشعب الجزائري على الاحتفال بمظاهرات 11 ديسمبر، نترحم على شهدائنا الأبرار، ونقف وقفة إجلال وإكبار لمجاهدينا وعلى رأسهم السيد رئيس الجلسة، رئيس مجلس الأمة، السيد صالح ڤوجيل.

فهمنا من خلال عرض السيد وزير المالية مشكورا، أن هناك تحسنا في مؤشرات الاقتصاد الكلي والميزانياتي، وتراكماً في احتياطي الصرف، إلى جانب تقليص عجز الميزانية، ونُثَمّنُ كُلّ ما من شأنه تحقيق رفاه وازدهار حياة المواطنين والحَفاظ على القدرة الشرائية مثل قرار الإعفاء المؤقت من الرسم على القيمة المضافة في مرحلتي الإنتاج والتسويق بالجملة والتجزئة للكثير من المواد الاستهلاكية، إلى جانب عدم فرض الضرائب والزيادات في الأجور والمعاشات وغيرها من التدابير التي تصب مباشرة في صالح الفئات الاجتماعية الهشة.

كما أن قرار إلغاء الرسم على النشاط المهني قرار صائب جدا، لأنه سيقلل من العبء الضريبي عن المتعاملين الاقتصاديين، وبالتالي سيشجع الاستثمارات أكثر.

ونسجل بعض التحفظات أهمها: ونظرا لضيق الوقت

نركز على أنه لا وجود للاعتمادات المالية لقطاع الشؤون الدينية وحصتها من المناصب المالية المفتوحة هزيلة جدا فما يُغني 1057 منصبا في دولة الإسلام دينها ومرجعيتها الوطنية مع آلاف المساجد المتواجدة بالوطن؟

هنا، لا بد أن نركز في هذه الملاحظة إذا كان القرار الشجاع للسيد رئيس الجمهورية – حفظه الله – بتشكيل الولايات العشر الجديدة هدفه تعميم التنمية المحلية وخلق الفضاءات الاقتصادية، فأين ترجمة ذلك في الميزانية، أين ترجمة ذلك في نص القانون الحالي؟! ألا يجب أن يكون لهذه الولايات ميزانية خاصة تعزز قرار السيد رئيس الجمهورية؟ وهنا، أفتح قوساً، بالنسبة للتنمية المحلية بالولايات المستحدثة وعلى رأسها ولاية تيميمون.

الكل يعلم أن ولاية تيميمون وربما كثير من الوزراء والمسؤولين هنا زاروا المنطقة، وربما هناك من رفقائنا وزملائنا الأعضاء الذين زاروا المنطقة في خرجاتهم الميدانية وتأسفوا للوضع الكارثي الذي تعاني منه الولاية من حيث التنمية! مثلا بخصوص قضية المياه والصرف الصحي، أيعقل اليوم ونحن مُقبلون على سنة 2024 ونحن نناقش ثاني أكبر ميزانية بعدَ الاستقلال أنه لا يزال العديد من الناس الذين يحلمون بوجود حنفية، على غرار بلدية طلمين وجدير الشرقي وجدير الغربي، هؤلاء من الذين يحلمون أن يتوفر لديهم الماء، لا توجد لديهم حنفية ونحن اليوم نناقش أكبر ميزانية بعد الاستقلال!!

ثانيا، غاز المدينة: تينركوك تعد من أكبر البلديات التي توجد بها مجمعات بترولية، ثلاثة مجمعات بترولية وغاز المدينة يبعد عن هذه المجمعات بـ 15 كلم، إلى غاية اليوم المستفيدون من غاز المدينة هم بلدية شروين وبلدية.... التنمية بها جد محتشمة إن لم نقل منعدمة، لا توجد طرق وإلى غاية اليوم نحن نشرب المياه من أنابيب «الترنيت» والكل يعلم الأضرار التي تنجم عنه، تعبنا من محاولة إيصال الكلام وإيصال الانشغالات والمراسلات لكن بقيت دار لقمان على حالها!!

السيد رئيس الجمهورية أولى أهمية بالنسبة للكوارث الطبيعية، انعدام قنوات صرف مياه الأمطار وحماية الولاية من الفيضانات.

لم نتعلم الدرس من نكبة 2004 التي دفع ثمنها وأحس بها الكل واليوم بمجرد أن يسقط القليل من الأمطار كل الناس من أصحاب القصر القديم يتسارعون لبناء سدود بالرمل، إلى متى ونحن بالرغم من أن الدراسة قد تمت منذ سنة 2011 إلا أنه لم يخصص مبلغ لإنجاز قنوات لصرف هذه المياه؟

الصحة: حدث ولا حرج، إن مستشفى 60 سريرا بدائرة أوقروت أصبح وصمة عار في ظل الجزائر الجديدة، اليوم بلغت نسبة إنجاز المشروع بين 70 ٪ و80 ٪ وهو متوقف لمدة عامين، قمنا بالمراسلة، تكلم الأعضاء وقاموا بكل شيء لكن من أجل اتخاذ القرار وتخصيص هذه التكملة لا يوجد، أنا أعتبر هذه النقطة بالضبط نوعا من تبديد المال العام، لما تخصص 100 مليار وما يفوق 100 مليار لتنجز به المستشفى ثم يتوقف لمدة عامين! يجب أن نكمله، اليوم الرياح أثرت عليه كثيرا وكل شيء أثر فيه وأنا لا أدري وكأننا نتلذذ بتعذيب هذا الشعب!!

ثالثا، الشغل: حدث ولا حرج، إذا كان السيد رئيس الجمهورية خصص وأعطى الأولوية لأبناء المنطقة، الشباب اليوم يعاني، يأتون إلى شركات المناولة وهذه الشركات تضع لهم شروطا تعجيزية، ويشترطون في مساعد الطباخ أن تكون له سبع سنوات خبرة والأكثر من ذلك لما تتوفر فيهم الشروط، هنا يمارس عليهم العبودية في تخصيص الأجر، مثله مثل الذي يأتي بشخص منهم راتبه 16 مليون سنتيم وابن المنطقة راتبه 8 ملايين سنتيم، أين نحن ذاهبون بهذا الأمر؟!!

التربية: شكرا للسيد وزير التربية لمنحه المتوسطات لنا، لكن لا بد من التنفيذ، علينا أن نُسرع خاصة فيما يتعلق بالجماعة الذين أكملوا رخصة...

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن إلى السيد علي طالبي، فليتفضل مشكورا.

السيد علي طالبي: شكرا للسيد الرئيس.
السيد المجاهد الفاضل، رئيس مجلس الأمة،
السيد وزير المالية، والسادة الوزراء والوفد المرافق،
السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان،
زميلاتي، زملائي،
أسرة الصحافة،
الحضور الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس،

السيد وزير المالية،

يعتبر دعم التصدير نحو الأسواق الخارجية، وتوطين الاستثمار واستقطاب استثمارات أجنبية، وتعزيز جاذبية الجزائر في المجال الاقتصادي والتجاري، والدفع بملف الرقمنة، وتطبيق التشريعات الجديدة في مجال الاقتصاد والاستثمار ميدانيا، والحفاظ على الطابع الاجتماعي للدولة، هي أهم الأولويات التي حددها قانون المالية لسنة 2024.

وأبدأ من المحافظة على الطابع الاجتماعي للدولة، فالملاحظ في قانون المالية لسنة 2024، أن الدولة بقيت وفية لعقيدتها الاجتماعية من خلال الغلاف المرصود للتحويلات الاجتماعية وهذا في المحور تحديدا.

وفيما يتعلق بدعم المواد واسعة الاستهلاك الذي تخصص له الدولة مبالغ كبيرة سنويا، فقد سبق الحديث منذ سنوات عن التفكير في توجيه الدعم لمستحقيه، ما سيوفر للخزينة العمومية مبالغ هامة، وهو ما دعا إليه السيد رئيس الجمهورية منذ ثلاث سنوات، إلا أنه لم يتم اتخاذ خطوات ملموسة في هذا الملف لحد الساعة.

كما أن الحكومة لم تتقدم كثيرا في معالجة السوق السوداء التي تقدّر المبالغ المتداولة فيها بـ 80 مليار دولار والقضاء على ظاهرة الوسطاء والتحكم في نسب التضخم وإنهاء سوق «السكوار» للعملة الصعبة، وغيرها من مظاهر الاقتصاد الموازي الذي يستنزف أموالا ضخمة خارج أطر الدولة المالية الرسمية.

السيد وزير المالية،

من المعلوم الارتباط الوثيق بين قانون المالية وقوانين الاستثمار والنقد والقرض وغيرها من القوانين ذات الطابع الاقتصادي، وقد اتخذت الحكومة خطوات متقدمة في دعم الاستثمار ومرافقة المستثمرين، وهذا تنفيذا لتعليمات السيد رئيس الجمهورية، لكن على أرض الواقع لا تزال الذهنية الإدارية تعرقل توجه الدولة في مرافقة المستثمرين، ومثال ذلك ما تعانيه كثير من المؤسسات والمقاولات من تعسّف المسؤولين الإداريين خاصة المحليين منهم، بعدم تطبيق التعليمات الحكومية القاضية بالسماح بمراجعة الأسعار التعاقدية وتكاليف المشاريع بسبب ارتفاع مواد البناء، وقد سبق توجيه رسائل إلى السيد الوزير الأول السابق، الذي قام بتحويلها إليكم، وكان ردكم في 9 ماي 2023 تحت رقم 16 – 12 م.د غير حاسم في معالجة هذا الإشكال الذي لا يزال قائما إلى اليوم، حيث لا تزال كثير من المشاريع على أرض الواقع تعاني من عدم تعديل المعادلة بمراجعة الأسعار للتماشي مع الوضع الاقتصادي الحالي.

فيبدو أنه لا يوجد تجاوب مع قرارات وتوجيهات السيد رئيس الجمهورية بهذا الشأن، وأقصد مرافقة المستثمرين والمقاولين الخالقين للثروة ولمناصب الشغل.

ومن هذا المقام، وتثمينا للقرارات الكبيرة التي خص بها السيد رئيس الجمهورية ولاية تندوف، فإنني أثني على الخطوة التي اتخذها السيد وزير الداخلية بوضع خلية لمتابعة قرارات السيد رئيس الجمهورية من أجل تنفيذها، فليت وزارة المالية اتخذت خطوات كالتي اتخذتها وزارة الداخلية، خاصة وأنها الأدرى بحجم استهلاكات اعتمادات الدفع الخاصة بالمشاريع، علما أن هناك مشاريع تم انتهاء الأشغال بها وليس لها اعتمادات دفع، كما أن هناك مشاريع معطلة ولديها اعتمادات دفع منذ بداية السنة وهذه مفارقة تستحق الوقوف عندها.

السيد الوزير،

بعد الزيارة الكريمة للسيد رئيس الجمهورية لولاية الجلفة، وإطلاق برنامج تكميلي ضخم خاص بهذه الولاية، قامت مختلف المديريات الولائية بإعلانات المناقصات في مختلف المشاريع لنتفاجأ بتصرف غير مفهوم من الشركة الوطنية للإشهار (ANEP) بتجميد الإعلانات بدعوى أن هذه المديريات مدينة لها، وعممت هذه الإجراءات على عدد من الولايات.

السؤال: هل ترى ـ السيد الوزير ـ أن هذا التصرف مبرر ومنطقي في مثل هذا التوقيت وفي مثل هذه الظروف؟

أختم بطرح سؤال يتعلق بعدد من المشاريع التي تم الإعلان عنها في عدد من الولايات، على غرار تيسمسيلت وتلمسان، ولم تنطلق لحد الآن، بسبب غياب التنسيق.

وأطلب منك ـ السيد الوزير ـ إعفاء مناطق الظل من رسوم ضريبة الأملاك (La taxe foncière) شكرا على كرم المتابعة والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا؛ أحيل الكلمة الآن إلى السيد عمر دادي عدون، فليتفضل مشكورا.

السيد عمر دادي عدون: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد وزير المالية، ممثل الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

أسرة الإعلام،

السادة الحضور الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

لا يفوتني في مستهل هذه المداخلة أن أسدي جميل الشكر والعرفان لأعضاء لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية على التقرير التمهيدي المقدم، وكذا للطاقم الحكومي وإطارات وزارة المالية الذين سهروا على إعداد قانون المالية لسنة 2024، المقدم اليوم للمناقشة والإثراء والمصادقة.

لقد جاءت مناقشة قانون المالية لسنة 2024 في أجواء وطنية متميزة ونحن نعيش الذكرى الثالثة والستين المخلدة لمظاهرات 11 ديسمبر 1960، والتي أتوجه من خلالها للشعب الجزائري بأسمى وأنبل عبارات التهاني، كما نترحم على أرواح شهدائنا الأبرار، وأتوجه بالثناء والتقدير إلى المجاهدات والمجاهدين الأخيار، أمدهم الله تعالى بالصحة والعافية، آمين.

السيد الرئيس،

بناء على العرض الوافي المقدم من قبل السيد وزير المالية المحترم والذي تضمن الإطار المرجعي للقانون وكذا التدابير التشريعية الواردة فيه، أراه أنه منسجم مع تطلعات الوطن والمواطن وكذا مع التزامات السيد عبد المجيد تبون وتوجيهاته وتعليماته التي ذكرها ويذكرها في مختلف اجتماعات مجلس الوزراء.

إنه لمن دواعي التفاؤل أن نلمس النقلة النوعية التي جاء بها قانون المالية لسنة 2024 من تدابير عديدة وهامة لتغطية الاستثمار المنتج والمحافظة على القدرة الشرائية للمواطن، بإلغاء الضريبة على النشاط المهني وتقليص الضريبة على القيمة المضافة لبعض المواد الأساسية ولعل أهم التباشير التي جاء بها قانون المالية هي إدراج الزيادات في الأجور التي تم إقرارها خلال الاجتماعات السابقة لمجلس الوزراء، مما يعطي للمواطن الفرصة لتحسين قدرته الشرائية، وعليه فإننا نثمن ما جاء في محتويات هذا القانون، آملين أن تجسد مواده و بنوده على أرض الواقع استجابة إلى ما نأمله ونرجوه من المشاريع المبرمجة في إطار هذا القانون.

سيدي الرئيس،

السيد الوزير،

إلا أن هذه التحسينات الإيجابية المدرجة في هذا القانون لا تنسينا طرح بعض الانشغالات التي أراها موضوعية وضرورية باعتباركم ـ السيد الوزير ـ ممثلا للحكومة.

أولا، إن الوعي الراشد الذي تتمتع به السياسة المسطرة من قبل السيد رئيس الجمهورية والمنتهجة من طرف الحكومة تضع صحة المواطن على رأس الأهداف التي تسعى لتحقيقها، حيث حظي قطاع الصحة بجملة من الإنجازات جديرة بالتثمين ولكنها تبقى غير كافية، فمثلا في دائرة بريان ولاية غرداية تم وضع مستشفى 60 سريرا حيز الخدمة بعد انتظار دام 17 سنة، إلا أنه لم يتم التفكير في تخصيص سكنات وظيفية للأطباء خاصة الأخصائيين وكذلك لمدير المستشفى مما أدى إلى عزوف الأطباء عن الالتحاق بمناصبهم.

ثانيا، دعوة الحكومة إلى حماية القدرة الشرائية للمواطن جراء الارتفاع المستمر للأسعار لكل المواد خاصة المواد الاستهلاكية رغم إجراءات التسقيف المتخذة، إلا أن التحكم في السوق الوطنية بات هاجسا يقتضي اتخاذ إجراءات ردعية صارمة في حق المضربين والمحتكرين ومافيا الاقتصاد.

ثالثا وأخيرا، رفع التجميد عن المشاريع التنموية المختلفة لولاية غرداية خاصة وأنه لم يخصص لها أي مشروع في ميزانية 2024.

تحيا الجزائر والنصر لفلسطين والمجد والخلود لشهدائنا الأبرار والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا؛ أحيل الكلمة الآن إلى السيد محفوظ بوصبع، فليتفضل مشكورا.

السيد محفوظ بوصبع: شكرا للسيد الرئيس، بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسّلام على أشرف المرسلين؛

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد وزير المالية المحترم،
السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان المحترمة،
السادة أعضاء الحكومة الأفاضل،
زميلاتي، زملائي المحترمون،
السيد المدير العام للجمارك المحترم،
السيدة المديرة العامة للضرائب المحترمة،
أسرة الصحافة والإعلام،
الحضور الكرام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بدايةً، نثمن الإجراءات المالية والاقتصادية والتدابير التشريعية التي أتى بها نص قانون المالية لسنة 2024، لا سيما المبلغ غير المسبوق الذي خصص للسنة المالية والمقدر بـ 110 مليار دولار، مما يدل على الصحة الجيدة التي يتمتع بها اقتصادنا الوطني والجهود المبذولة من طرف السلطات العليا للبلاد بقيادة رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، للدفع قدمًا بعجلة تطوير وتنويع الاقتصاد وترقية الحياة الاجتماعية للساكنة من خلال الحفاظ على المكتسبات والمنجزات وتسجيل مشاريع استثمارية جديدة في ظل التمسك بالطابع الاجتماعي للدولة المستمد من المرجعية النوفمبرية.

وفي هذا الإطار، نُطالب بضبط وتشديد آليات الرقابة الصارمة على صرف المال العام واحترام آجال التنفيذ، خاصة وأن نص قانون المالية للسنة المقبلة يعتمد للسنة الثانية على التوالي، مقاربة جديدة في صرف الاعتمادات المالية بغية حوكمة ماليتنا العمومية وتجسيد الإصلاح المالي الذي باشرته السلطات العمومية، وهي المقاربة التي تعتمد أساسًا على منهجية الأهداف والبرامج والأداء؛ لذا يتعيّن متابعة دقيقة لصرف المال العام ونفقات الدولة وتجسيد وإنجاز المشاريع.

وبالنسبة للولاية التي أنتمي إليها، وهي ولاية تبسة الحدودية، اسمحوا لي أن أنتهز هذه السانحة البرلمانية الخاصة بمناقشة قانون المالية لسنة 2024، لأنقل إليكم بعض انشغالات ساكنة ولايتنا.

كما نطمح في هذا الإطار، رفع التجميد عن المشاريع التي كانت مجمدة وإعادة بعث النشاط في المؤسسات التي توقفت عن النشاط والإنتاج لفترة طويلة وأن يتم الالتفات إلى مَعْمَلَيْن بولايتنا متوقفين عن النشاط في دائرة الماء الأبيض منذَ أكثر من 25 سنة، أحدهما خاص بالزجاج والآخر بالأنابيب؛ ولكن خابت آمال ساكنة ولاية تبسة وتبخرت أحلامهم، متى تلتفت السلطات العمومية إلى هذين المعملين؟

وأكثر من ذلك، لقد تم غلق المركزين الحدوديين بوشبكة وبتيتة؛ وتم بذلك حرمان البلديات الحدودية من المداخيل المعتبرة الناجمة عن تحصيل الضرائب وغيرها من الحركة التجارية التي توقفت تماما.

السيد وزير المالية المحترم،

لقد أعفى نص قانون المالية لسنة 2024 التجار من ضريبة الرسم على النشاط المهني أو ما يسمى بـ (TAP) ولكن كيف يتم تعويض هذه الضريبة بالنسبة لـ 28 بلدية فقيرة في ولاية تبسة، واقعة كلُها في مناطق الظل؟ أنتظر منكم إجابة وافية، السيد الوزير.

كما أن ولايتنا تفتقد إلى منشآت البنية التحتية، وتعاني من العطش وشح المياه؛ بالإضافة إلى البطالة التي تشهد ارتفاع مستوياتها بسبب غياب مناصب العمل لافتقاد الولاية لمؤسسات الإنتاج والاستثمار.

وأستغل هذه المناسبة أيضًا لتجديد دعوة ساكنة ولاية تبسة الحدودية للسيد الوزير الأول لزيارتها والوقوف في عين المكان عن تخلّف التنمية بها، ونطالب التفاتة السلطات إلى هذه الولاية وتخصيص برنامج تنموي خاص بها على غرار ما تم في بعض ولايات الوطن.

وشكرًا لكم على كرم الإصغاء والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا؛ أحيل الكلمة الآن إلى السيد عبد الكريم قريشي، فليتفضل مشكورا.

السيد عبد الكريم قريشي: شكرًا للسيد الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد الفاضل رئيس مجلس الأمة،
السيد وزير المالية،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة،
زميلاتي، زملائي،
أسرة الإعلام،
الحضور الكرام،

السلام عليكم.

لقد كشفت حرب الإبادة التي يتعرض لها أشقاؤنا بفلسطين عامة وبغزة خاصة، حقيقة الغرب وإعلامه المتشدق بمفاهيم الحرية والسلام والديمقراطية وحقوق الإنسان، والتي ما فتئ يبتز بها دولنا وحكوماتنا لفرض إملاءاته، ضاربا عرض الحائط القرارات الأممية التي تتنافى ومصالحه وتوجهاته ولا سيما القاضية بحق الشعوب في العيش الكريم على أراضيها.

إن ما نعيشه اليوم هو بمثابة استدراك وإعادة تقسيم للمنطقة وترتيب جديد لأولوياته القائمة على أساس الولاء للصهيونية العالمية، بغية المحافظة على هيمنته وسيطرته عليها؛ من هذا المنطلق، وانطلاقا من السلوكيات العدائية التي تستهدف أمن وطننا والمنطقة، فإننا مطالبون بالعمل على تعزيز مقومات الهوية الوطنية وتقوية ركائزها، مؤكدين على التعامل بحزم مع كل من تسول له نفسه المساس بأمن المجتمع وسكينته الذي يظل عرضة للاستهداف من أعداء الداخل والخارج، مجددين رفضنا المطلق، والذي لا يقبل المساومة لكل أشكال التدخل في شؤون الجزائر الداخلية، أو المساس بسيادتها.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

في البداية، أتوجه بالشكر إلى السيد وزير المالية على ما قدمه، وإلى أعضاء اللجنة المختصة على التقرير التمهيدي، وإلى الزملاء على تدخلاتهم لإثراء هذا القانون.

كما أتوجه بالشكر إلى أعضاء الحكومة الذين تجاوبوا مع انشغالاتنا أثناء مناقشة بيان السياسة العامة للحكومة بالرد عنها، وأخص بالذكر السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

ونحن نناقش قانون المالية لسنة 2024، لا يسعنا إلا أن ننوه بالحشد الكبير للموارد المالية برفع الاعتمادات المالية المخصصة للميزانية، وبما حمله من تدابير تشريعية، بتشجيع ودعم الاستثمار والاقتصاد الوطني، ومكافحة الغش والتهريب الجبائيين، وتوسيع القاعدة الجبائية وتوسيع الموارد، والتسهيلات الجبائية، والحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن، وغيرها من التدابير التي تصب في مصلحة تطوير الاقتصاد الوطني، مثمنين مسعى السيد رئيس الجمهورية في مجال تحسين ظروف معيشة المواطنين، ومراجعة منحة البطالة، وكذا تعليماته بإلغاء الرسم على النشاط المهني الذي ما فتئنا نطالب به، منبهين إلى اتخاذ تدابير مرافقة لحماية قيمة الدينار من التآكل بسبب التضخم، وانعكاس ذلك على القدرة الشرائية.

نثمن التعامل الدقيق والحازم للسيد رئيس الجمهورية تجاه عدد من الملفات، كمحاربة المضاربة غير المشروعة والفساد والتزوير واسترداد الأموال المهربة وضبط الاستيراد وعقلنته وتشجيع الابتكار واقتصاد المعرفة، وإنشاء المؤسسات المصغرة بهدف دعم الإنتاج المحلي، وتشجيع الشباب على اقتحام مختلف مجالات الاستثمار والإبداع، مؤكدين على تسهيل الإجراءات للاستثمار الأجنبي المباشر.

ننوه بتوجه الحكومة لتطوير الاقتصاد الرقمي، مؤكدين على تعميم الرقمنة في شتى المجالات والإسراع فيها.

التأكيد على ضرورة مراجعة سياسة الدعم لتوجيهه إلى مستحقيه، من خلال فتح نقاش موسع، والاستعانة بالتجارب الدولية الناجحة، مع وضع جهاز وطني للتعويضات النقدية لصالح الأسر المؤهلة.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

مناقشة قانون المالية فرصة لطرح انشغالات المواطنين التواقين للتخفيف من معاناتهم في حياتهم اليومية، وهو جزء هام من مهام البرلماني؛ وفيما يلي بعض منها:

– نطالب بمنح مركز مكافحة السرطان بورقلة الاستقلالية المالية عن مستشفى بوضياف، لما يشكله من عبء على ميزانية المستشفى.

– دراسة وإنجاز معهد للتكوين الشبه الطبي بورقلة موازاة مع كلية الطب، والمستشفى الجامعي.

– نطالب بإنجاز عدد من المتوسطات والثانويات بورقلة للقضاء على الاكتظاظ.

– استكمال ازدواجية الطريق الوطني 49 بين ولايتي غرداية وورقلة.

– تكملة خط الترامواي بورقلة.

– أين وصل مشروع السكة الحديدية الذي يربط حاسي مسعود – الأغواط؟

– ضرورة الاستثمار في العنصر البشري، والتكفل بحملة شهادات الماجستير.

وفي الأخير، أكرر شكري للحكومة على سعيها الدؤوب لمعالجة المشكلات اليومية للمواطنين، منوها بالجهود الجبارة المبذولة للسيد رئيس الجمهورية، في ظل ما يحاك ضد الجزائر من تحديات أمنية واقتصادية وسياسية في عالم مضطرب لا يرحم، راجيا له التوفيق والنجاح في بلوغ طموحات الشعب الجزائري التواق لحياة كريمة في جزائر آمنة مستقرة، مؤكدين على دعمنا المطلق للجيش الوطني الشعبي وجميع المؤسسات الأمنية، بتسخير كافة الإمكانات المادية والبشرية لتمكينه من أداء دوره في الحفاظ على وطننا المفدى ووحدته.

شاكرا لكم كرم الإصغاء والمتابعة والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرًا؛ أحيل الكلمة الآن إلى السيد عبد الرحمان قنشوبة، فليتفضل مشكورا.

السيد عبد الرحمان قنشوبة: شكرا سيدي الرئيس، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.

ابتداء، نستهل بتثمين مستحق للتدابير التي سنها هذا القانون، لكونها رامية أساسا إلى ركيزة التنمية الكبرى وضمانتها الأساسية وهي الحفاظ على قدرة المواطن الشرائية، وهذا جانب أخلاقي قبل أن يكون اقتصاديا، وتظهر أهمية هذه التدابير من خلال مواصلة الزيادات في الأجور ودعم الاستثمار وتسهيل الإجراءات الجبائية وعقلنتها ورقمنتها، إضافةً إلى الإجراءات العديدة المندرجة ضمن الطابعين الاجتماعي والتضامني للدولة الجزائرية.

غير أن لنا ملاحظات وانشغالات نكتفي بذكر اثنتين منها نظرا لضيق الوقت.

القضية الأولى وهي الأهم والملحة، تتعلق بالتجميد الذي يطال المشاريع الاجتماعية والاقتصادية الضرورية المتصلة مباشرة بالحياة اليومية للمواطنين، وإننا في قطاع الأشغال العمومية – مثلا – نسجل بأسف كبير عجز الحكومة، ويؤسفنا أن نصف الحكومة بالعجز، ولكننا نلمسه، إلا أن تفند الحكومة ذلك، والعجز المقصود هو عجزها عن إيجاد حل لإعادة إطلاق مشروع الطريق المزدوج الجلفة – الأغواط في شطره الجلفة – سيدي مخلوف، وهذا الجزء بقي مساحة سوداء، وفاصلة قاتلة في الطريق الوطني رقم 1، وزاد من سوادها كونها رقعةً للموت والحوادث والضحايا والأشلاء والآلام التي لا تنتهي، ورغم أن لهذا المشروع المجمد خصوصيته ولا يقارن بغيره من المشاريع الأخرى، وبالرغم من تطرقنا له في عدة مناسبات تذكيرا وتحذيرا، وبالرغم من تعليمات السيد رئيس الجمهورية حوله، ورغم تصريح وزير الأشغال العمومية أثناء زيارته الأخيرة بتاريخ 13 جوان 2023 مصرحا بأن هناك عملا مشتركا بين وزارته ووزارة المالية من أجل التكفل بتعويض المؤسسات المنجزة عن ارتفاع الأسعار بغرض مواصلة هذه الأخيرة للأشغال، إلا أنه إلى يومنا هذا لم نلمس أي إجراء عملي من شأنه حل هذا التعقيد، بل هذه الكارثة، والجد في حقن كثير من دماء الأبرياء، وحفظ كثير من الأرواح، فهل نحن عاجزون إلى هذه الدرجة عن حل هذا الإشكال ورفع التجميد عن هذا المشروع؟ وها نحن نبلغكم، مرة أخرى، ونقول للأرواح التي أزهقت والتي ستزهق مستقبلا – لا قدر الله: «اللهم قد بلغنا الحكومة فاشهد».

وهناك نقطة سوداء أخرى، فيما يتعلق بتعطيل البرامج التنموية الضخمة التي بادر بها السيد رئيس الجمهورية وإنه ليؤلمنا أن نضطر إلى إدانة ما تقوم به المؤسسة الوطنية للإشهار (ANEP) مؤخرا من تجميد حسابات أغلب الإدارات العمومية لأغلب الولايات، بحجة عدم تسديد مستحقاتها السابقة، رغم التزام هذه الإدارات بتسديد ما عليها من ديون، وهذا التجميد يتنافى مع إرادة التنمية، وانطلاقة المشاريع، وقد تزامن هذا التجميد في ولاية الجلفة خصوصا مع إعلان انطلاقة قوية للمشاريع التنموية والبرامج الاستثنائية التي أطلقها السيد رئيس الجمهورية، والتي تتطلب السرعة والمرونة في الإجراءات الإدارية لإتمامها، لا العراقيل والمثبطات، وعليه فلا نخجل من القول إن هذه المؤسسة عن قصد أو عن غير قصد بصدد رهن برامج الرئيس، فإن كانت بغير قصد فينبغي تنبيه القائمين عليها، وإن كانت بقصد فينبغي وضع حد لعقلية وضع العصا في عجلات التنمية وخصوصا لهذه الولاية، فالتعطيل بلغ إلى حد أن... (تنقلب فرحة سكان الجلفة بمشاريع السيد

الرئيس انقلابا سريعا بسرعة فلكية لصالح الخيبة التي يذوقونها من هذا التعطيل، وباختصار فرحة سكان الجلفة بزيارة الرئيس فرحة تم وأدها بإجراءات هذه الوكالة، وعليه نطالب، في هذا الصدد، ومن هذا الصرح التشريعي برفع التجميد عن الحسابات وتمكين الإدارات من مواصلة الإجراءات، وتحميل المسؤولية لمن يضع هذه العراقيل أمام تطلعات المواطن المشروعة والمتاحة له من السيد الرئيس.

ونضيف إلى ذلك بطء وبيروقراطية إدارات أخرى معروفة في تسيير الملفات الخاصة بهذه البرامج والمشاريع، وعليه فالسلطات المركزية مطالبة بالوقوف على هذه المشاكل والتصدي لكل من تسول له نفسه تعطيل برامج الرئيس.

أشكركم على كرم الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته).

السيد الرئيس: شكرا؛ أحيل الكلمة الآن إلى السيد السالك سكوني، فليتفضل مشكورا.

السيد السالك سكوني: بسم الله والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد المجاهد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة،

السيد وزير المالية،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

أسرة الإعلام،

الحضور الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

من خلال استماعنا لشرح الوزير للميزانية والتحسنات التي لاحظناها في الميزانية، نثمن من خلاله مجهودات السيد رئيس الجمهورية للانطلاق باقتصاد قوي واقتصاد بناء وتنمية شاملة وكذلك نثمن إصلاحاته التي مست جميع القطاعات التي لا ينكرها إلا جاحد، فلما نقارن بين سنتي 2019 و2024 نجد الفرق واضحا وجليا، بحيث نجد جهودا جبارة ومشاريع كبيرة وسرعة كبيرة في الإنجاز، ونشكر الوزراء الذين استطاعوا مرافقة السيد رئيس الجمهورية من خلال السرعة في الإنجاز ومن لم يستطع مرافقته نطلب منهم أن يحاولوا مرافقته في التنمية، لأننا نعالج ركودا تنمويا مدته 20 سنة، فلما نعالجه في ظرف 4 أو 5 سنوات فهذا يعني أنه يجب أن نتقدم بسرعة فائقة لكي نستطيع السير في... ونشكر كذلك السيد رئيس الجمهورية على اهتمامه بمدخول الطبقة الهشة من المجتمع ونشكره على اهتمامه بها ومحاولته دائما تقديم الحياة الكريمة للمواطن.

ومن هذا المنطلق، وجب علينا أن نثمن هذه المجهودات التي تقوم بها الدولة في جميع القطاعات، وأما فيما يخص الأمور الداخلية، نحن بولاية برج باجي مختار التي هي ولاية حدودية، هذه الولاية كانت نتيجة لإصلاحات السيد رئيس الجمهورية، لأننا كنا في عزلة وكنا بعيدين – لما تتقرب – بحيث تبعد عنك الولاية الأم بـ 800 كلم أكيد أنك ستكون بعيدا عن الإدارة، لذا من خلال إصلاحات السيد رئيس الجمهورية أصبحت لدينا إدارة ومؤسسات وجميع المؤسسات، الحمد لله، هي موجودة لدينا ونتمنى من بعض القطاعات أن تأخذ الأمور بعين الاعتبار وعلى سبيل المثال السيد وزير الصحة لأن المكان معزول وبعيد ومرضانا خاصة أولئك الذين يتنقلون من برج باجي مختار إلى الولايات الشمالية أن يؤخذوا بعين الاعتبار لأنهم ليسوا مثل من جاء من..، على الأقل، لأنه ليس لدينا مصلحة اختصاصية في برج باجي مختار لذا يجب أن تكون لدينا مصالح يأتي لها المرضى، وأن يؤخذوا بعين الاعتبار، لأنهم في غربة وقد جاءوا من مسافة 2400 كلم فينتظرون حتى يموتوا أو ينتظرون لمدة 4 أشهر أو 5 أشهر ولم تبرمج لهم لا عملية جراحية ولا حتى الأمور التي يحتاجونها!!

السيد الرئيس، السيد الوزير، السيد المدير العام للجمارك، لدي مطلب بخصوص مديرية جمركية بولاية برج باجي مختار، بحيث أصبح مطلبا ملحا وضروريا، ففي الحقيقة الولاية تعيش معاناة لانعدام تواجد هذه المديرية، لم لا، ما دام جميع المديريات، الحمد لله ربّ العالمين، موجودة رغم الظروف وقد صبروا فمنهم من كان مقره في «براكة» وقدموا خدمات للمواطنين، نطلب أن تصبر هذه المديرية معنا وتقدم الخدمات.

نشكر جميع السلطات الأمنية على الأمن لأنه هو أهم شيء ولأننا في المناطق الحدودية نشعر به، وبالتالي نشكر جميع السلطات الأمنية على المجهودات التي تقوم بها ونشكر كذلك الجيش الوطني الشعبي على المجهودات والتضحيات الكبرى التي يقوم بها على الحدود

الشاسعة والكبيرة والتي نتعرض فيها إلى عدة تحديات جيواستراتيجية.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا؛ أحيل الكلمة الآن إلى السيد محمد رباح، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد رباح: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد أشرف المرسلين.

السيد المجاهد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد وزير المالية، ممثل الحكومة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الوزير،

الحمد لله الذي كتب العزة للمسلمين والذل والمهانة للكافرين وأتباعهم، نعم إن مظاهرات 11 ديسمبر 1960 كانت فصل الخطاب في زمن الارتباك لميلاد نوفمبر الحقيقة والأسطورة، فلقد زحفت المظاهرات الشعبية بقيادة جبهة التحرير لتعبر عن وحدة الوطن والتفاف الشعب حول الثورة، مطالبا بالاستقلال التام، حاملا العلم الوطني، هاتفا بشعارات الاستقلال وحياة جبهة التحرير وها نحن اليوم ننعم بالاستقلال، وها نحن اليوم في الذكرى الرابعة لانتخاب السيد عبد المجيد تبون، رئيسا للجمهورية، إنه الرئيس الذي:

ـ عالج ولم يحارب الحراك،

ـ قال: على العدالة أن تأخذ مجرها، ومضى بكل عزم وحزم وجزم في محاربة الفساد والمفسدين، ورفض المساومة والتفاوض على المال العام.

ـ تعهد باستكمال البرامج السكنية وتسجيل برامج أخرى، وبالفعل تم توزيع مليون ومائتين وخمسين ألف شقة وتسجيل أربعمائة وستين ألف سكن لسنة 2024 ونتوقع طلب 600000 سكن في إطار عدل 3 وبذلك يكون المجموع مليونين وثلاثمائة ألف سكن في العهدة الأولى فقط، وهنا نشيد عاليا بالجهد المبذول من طرف وزير القطاع.

ـ إنه الرئيس الذي أوقف الاستيراد المتوحش، رغم كل المكائد من طرف عصابات الاسترزاق باستنزاف العملة الصعبة نحو الخارج وبتضخيم الفواتير وضرب الدولة من خلال استنزاف احتياطي الصرف، كما نثمن الإجراءات المتخذة من طرف السيد وزير التجارة بخصوص ضبط تسيير القطاع ورقمنة رخص الاستيراد ورقمنة تسليم شهادات الاحترام مع تبسيط إجراءاتها وفتح ملف إعادة هيكلة الغرفة الجزائرية للتجارة.

ـ كانت ثقته في الله كبيرة حينما أمر بالتعويض العيني للفلاحين عن الجفاف بالبذور والأسمدة، فكنا شاكرين الله واثقين فيه وفي رحمته وعطائه فرزقنا الله الغيث ونحن اليوم نحرث ونزرع «فالحرث دوام والصابة عوام».

وهنا أدعو من خلالك الوزير الأول إلى تعديل المرسوم التنفيذي رقم 22 – 384 أو منح التراخيص للمؤسسات الوطنية المصنعة للجرارات وعتاد الفلاحة لمباشرة الإنتاج واستيراد قطع الغيار الخاصة بذلك، خاصة أن نسبة الإدماج فاقت 80 ٪.

ـ إنه السيد الرئيس الذي ارتمى في أحضان شعبه وعمل ويعمل في إطار مبادئ أول نوفمبر بالحفاظ على الدولة الاجتماعية، من خلال سلسلة مدروسة بحكمة لرفع الأجور وتحسين القدرة الشرائية للمواطن وتوفير قوت الجزائريين.

ـ إنه السيد الرئيس الذي لم يعبث بمقومات الأمة ولا بمستقبل شبابها وبناء دولة الوهم، بل مدهم بالعزم والعزة من خلال استحداث صندوق البطالة وحثهم على إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة تكون مبنية على مذكرات تخرجهم.

ـ حافظ على الاستقرار في قطاع التربية، فالمواطن الجزائري لا يشعر أنه مستهدف في هويته ولا يخشى زيغ أو زيف أبنائه، ففي عهد الرئيس تبون لا توجد حملات للتنصير ولا التشيّع ولا الإلحاد، فشكرا لوزير التربية المؤتمن على القطاع.

ـ حافظ على الأمن الصحي وعمل على الارتقاء بالمنظومة الصحية، فشكرا لوزير الصحة على الجهد المبذول.

ولقد أشادت مجلة الجيش في افتتاحيتها بإنجازاته طيلة الأربع سنوات الماضية، فعلينا أن نقول للمحسن أحسنت

ومن لا يشكر الناس لا يشكر الله.

وإزاء هذا لاحظنا في قانون المالية الكثير من نقاط حسنة ومتميزة وسجلنا بعض الملاحظات:

ـ فبالنظر إلى ما جاء به القانون في تخصيص 15292 مليار دينار نفقات، من شأنها تحسين مؤشرات التنمية المحلية ببلدنا.

ـ نثمن التعديلات الضريبية التي مست المواد ذات الاستهلاك الواسع، ما من شأنه تحسين القدرة الشرائية للمواطن وأخص بالذكر المادة 5 والمادة 65.

ـ نثمن ما جاء في المادة 100 والتي تسمح بتمويل بنك الإسكان وما تلاها من مواد تشمل التحفيزات للمدخرين.

ـ نثمن الاهتمام الكبير بتحسين الجباية المحلية، مما يتماشى وما تم تسطيره ضمن أولويات الإصلاح المالي وأخص بالذكر المادة 15 والتي تهتم برسم التضامن والمادة 32 والتي تخص إعادة توزيع المداخيل المرتبطة بقسيمة السيارات والتي يستفيد منها صندوق التضامن للجماعات المحلية بـ 50 ٪ والأمر نفسه بالنسبة لرسم الدفع المسبق على أجهزة الهاتف النقال المادة 71 كل هذه الإجراءات تعد خطوة إيجابية نحو تعزيز إيرادات الجماعات المحلية.

ـ نثمن تعديل المادتين 13 و36 لتشجيع جمع وبيع وإنتاج الحليب الطازج.

ـ نشجع ونثمن مراجعة شروط الاستفادة الخاصة بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

ـ نثمن تمديد آجال اكتتاب التصريح السنوي لمدة شهرين وهذا ما تضمنته المادة 102.

ـ نثمن تمديد آجال تسوية البنايات وفق القانون 08 – 15 سنة إضافية.

ـ إن المادة 85 والتي جاءت لتخفيف الأعباء عن الفلاحين في حالة الجفاف تؤكد حرص الدولة على الأخذ بيد هذه الفئة التي تعتبر أساس التنمية في بلدنا.

وعلى العموم، القانون جاء ليعكس إرادة الإصلاح، لما تضمنه من إعفاءات جبائية ومواد قانونية جمركية وتعديلات خاصة بأملاك الدولة تهدف في مجملها لدعم الاستثمار وسد بعض الثغرات في مواد سابقة.

المادة 13 المتممة للمادة 194 نصت على أنه في حالة وجود خطأ أو عدم صحة المعلومات الواردة تطبق غرامة جبائية من 1000 دج إلى 10000 دج وهو مبلغ زهيد يشجع على المغامرة بارتكاب الخطأ، ففي حالة عدم الكشف فقد حقق مبتغاه وإن اكتشف الخطأ فالعقوبة هينة بسيطة، ندعو إلى تكييف العقوبات لتكون رادعة.

شكرا على حسن الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا؛ أحيل الكلمة الآن إلى السيد يوسف مصار، فليتفضل مشكورا.

السيد يوسف مصار: شكرا للسيد الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد وزير المالية المحترم،

زميلاتي، زملائي الأكارم،

أسرة الإعلام،

الحضور الكرام،

سلام الله عليكم جميعا.

وبعد؛

سيدي الرئيس، نناقش اليوم قانون المالية لسنة 2024 بمنهجية جديدة قائمة على برنامج وأهداف، إن حجم الإنفاق الإجمالي والبالغ ما قدره 27500 مليار دينار جزائري يؤكد، مرة أخرى، أن الالتزام غير القابل للتراجع من قبل الدولة الجزائرية ممثلة في السيد رئيس الجمهورية، الأخ عبد المجيد تبون، باجتماعية الدولة ودعم القدرة الشرائية للمواطن الجزائري.

سيدي الرئيس المحترم،

ها نحن اليوم نناقش قانون المالية بميزانية تتجاوز 100 مليار دولار أمريكي، وهي رسالة قوية لكل المشككين في مرحلة الإقلاع الاقتصادي التى باتت تتجسد معالمها بسرعة محمودة، ولا أدل على ذلك من الانطلاق الفعلي لمنجم غار جبيلات بتندوف إلى الإنجازات الكبرى للدولة الجزائرية المستقلة.

السيد الرئيس،

إن المطلع على قانون المالية وحجم البرامج المقترحة والأهداف المتوقعة يبعث فينا أملا متجددا مع الأخ الرئيس عبد المجيد تبون لنوفمبرية الجزائر الجديدة التي سطعت شمسها ولن تغيب بإذن الله.

شكرا على حسن الإصغاء عاشت الجزائر حرة أبية، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار والصحة والعافية لمجاهدينا الأخيار.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا؛ أحيل الكلمة الآن إلى السيد يوسف رضا بن هدية، فليتفضل مشكورا.

السيد يوسف رضا بن هدية: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد وزير المالية المحترم،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمون،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

الأسرة الإعلامية،

الحضور الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الشكر موصول لإطارات وزارة المالية وعلى رأسهم السيد الوزير، تبعا للجهود المبذولة بغية إعداد نص قانون المالية لسنة 2024 وذلك في سياق تنفيذ تعليمات السيد رئيس الجمهورية القائمة على اعتماد سياسة تسيير مالي تقوم على أسس ترشيد النفقات مع الالتزام بدعم الطبقة الهشة في مجتمعنا وتكريس قدسية المال العام، وكذا التضييق على الفساد ومسبباته وأيضا لدعم الاستثمار الخاص والعمومي لزيادة مناصب الشغل.

السيد الوزير المحترم،

نثمن المجهودات المبذولة، لا سيما الرقمنة بنسبة فاقت 70 ٪ خاصة في أغلب قطاعات وزارة المالية، البنوك والضرائب وأملاك الدولة وغيرها من القطاعات الأخرى ذات الصلة.

لكن، سيدي الوزير، سر نجاح أي دولة في العالم من الجانب الاقتصادي هو توسيع رقعة الاستثمار وتسهيل الإجراءات المتعلقة بالمستثمرين، سواء كانوا محليين أو أجانب، بهدف خلق الثروة وتوفير مناصب عمل مؤقتة ودائمة من أجل القضاء على الآفات الاجتماعية وكذا الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين، وقد تجسد ذلك من خلال استمرارية الدعم وكذا صدور قانون الاستثمار والقوانين ذات الصلة بذلك.

سيدي الوزير،

رغم المجهودات المبذولة من طرفكم إلا أن هناك بعض الملاحظات المسجلة والتي نطالب على ضوئها:

1 – تحصيل ديون الضرائب ابتداء من 5 ٪ مع تمديد التسديد إلى 100 شهر.

2 – إعادة جدولة القروض والديون البنكية وتكييفها حسب كل مؤسسة ونشاط اقتصادي نظرا لما مرت به البلاد في جائحة كورونا.

3 – إعادة إنعاش هذه المؤسسات بما يتوافق مع رؤية السيد رئيس الجمهورية.

وهذه المطالب المرفوعة أمامكم بالنسبة للمؤسسات الخاصة والعمومية المتضررة جراء الركود الاقتصادي والعالمي وجائحة كورونا التي كبدت هذه المؤسسات خسائر كبيرة وفادحة وصلت إلى حد إشهار الإفلاس والتسوية القضائية.

سيدي الوزير المحترم،

بالنسبة للشأن المحلي لولاية تقرت، إن مواطني ومنتخبي ولاية تقرت يناشدونكم من هذا المنبر بالالتفاتة الجادة لحاجة الولاية لبرنامج استدراكي استعجالي لتغطية النقائص الموجودة، باعتبار جميع الهياكل القاعدية والتجهيزات العمومية من جامعات ومعاهد عليا ومؤسسات، كلها بقيت في الولاية الأم ورقلة، علما أن ولايتنا تقرت هي أكبر ولاية مستحدثة من حيث التعداد السكاني الذي يقارب نصف مليون نسمة و13 بلدية نصفها كبلديات ظل، بالرغم من أن ولايتنا ـ ولاية تقرت ـ تعتبر همزة وصل بين الشمال والجنوب الكبير وتصنف كقطب مستقبلي استثماري واعد للبلاد.

سيدي الوزير المحترم، إن إيلاء الاهتمام بالنقاط المذكورة آنفا والتركيز على معالجتها وإيجاد الحلول المناسبة لها للرقي بمجتمعنا وإعادة الاعتبار لمكوناته كافة.

نشكركم على رحابة صدركم وحسن الإصغاء، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا؛ أحيل الكلمة الآن إلى السيد يحي شارف، فليتفضل مشكورا.

السيد يحي شارف: بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم؛

السيد المجاهد، رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد وزير المالية المحترم،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان المحترمة،

زميلاتي، زملائي الأفاضل،

أسرة الإعلام،

الحضور الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

نحن اليوم هنا لنناقش قضية مهمة وهي قانون المالية والميزانية لسنة 2024؛ وهي قضية لها تأثير كبير على حياة المواطنين، خاصة وقد أرهقهم غلاء المعيشة.

بصفتي ممثلا للناخبين، فمن واجبي أن أتحدث علنا عن هذه الوثيقة التي تشكل مستقبلنا الاقتصادي والاجتماعي.

وقبل الخوض في التفاصيل، أود أن أعرب عن تقديري للحكومة على العمل الشاق الذي قامت به في تطوير هذه الميزانية لسنة 2024، ومع ذلك أعتقد أنه من واجبنا كممثلين للشعب التأكد من أن هذه الميزانية تعكس حقا احتياجات وتطلعات مواطنينا.

أولا، أشير إلى أهمية تسريع عملية رقمنة الصفقات العمومية، وتسهيل الولوج للبوابة الإلكترونية يمكن أن يكون لها تأثير كبير في تعزيز حرية المنافسة والحفاظ على المال العام من التلاعبات، إليكم بعض الخطوات التي يمكن اتخاذها:

ـ التأكد من أن البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية سهلة الوصول وفعالة.

ـ ضمان واجهة مستخدم بسيطة وواضحة لتمكين الموردين من تقديم العروض بشكل سهل.

ـ التقليل من التعقيد في الإجراءات والوثائق المطلوبة لتقديم العروض.

ـ تقديم معلومات واضحة ومفصله حول الصفقات والعطاءات على البوابة الإلكترونية لتعزيز الشفافية.

ـ اتخاذ إجراءات لتشجيع مشاركة مجموعة واسعة من الموردين، مما يزيد من المنافسة ويقلل من فرص التلاعب.

ـ القيام بتقييم أداء النظام وجمع ملاحظات من المشترين والموردين لتحديد المجالات التي يمكن تحسينها بشكل مستمر.

من خلال تنفيذ هذه الخطوات، يمكنكم تعزيز فعالية العمليات والمنافسة في مجال الصفقات العمومية، مما يحمي المال العام ويعزز النزاهة في العمليات.

كما أشير إلى علمكم، سيدي الوزير، أن عمال الرقابة الميزانياتية (Cf) بدائرة تلاغ يعملون في مقر مهترئ وقديم تغمره التسربات المائية، ما ينعكس سلبا على أداء هاته الكفاءات، لذلك ندعوكم لإنشاء مقر جديد يحفظ لهم بيئة عمل مناسبة.

ولهذا نطلب:

1 – التسريع في عملية رقمنة الصفقات العمومية وتسهيل الولوج لهاته البوابة بهدف تعزيز حرية المنافسة وبالتالي الحفاظ على المال العام من التلاعبات.

2 – تظهر أمامنا تحديات كبيرة تتطلب تدخلنا الجاد للتسريع في وتيرة برنامج السكن الريفي، بحيث يعتبر القوة العاملة اللازمة للزراعة ورعاية المواشي.

كما أن شعبة اللحوم الحمراء، تشهد غلاء فاحشا ونقصا خطيرًا في عدد رؤوس المواشي، فلهذا هناك حاجة ملحة إلى اتخاذ إجراءات فورية لتحسين الوضع، يمكن أن تشمل تقديم القروض من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية لتربية المواشي والمعدات كالحظائر، مع تعزيز سياسات دعم تكامل الزراعة، مثل توفير مزارع متعددة الأنشطة أو دمج تربية المواشي مع زراعة الأعلاف وخاصة المراقبة التقنية والدورية لضمان عدم تغيير مسار هاته القروض نحو غايات وأهداف أخرى.

3 – تشهد شعبة الدواجن تطورا في بلديات سيدي بلعباس، على سبيل المثال: بلدية تغاليمت، مرين، تلاغ، تنيرة... إلخ، بحيث إن المنتجين يشتكون من مشكل التسويق، على هذا الأساس ندعو لإنشاء مذبح عصري للدواجن بجنوب الولاية، قد يكون ذا أهمية كبيرة على عدة جوانب وقد يسهم في تحسين قطاع الدواجن وتعزيز الاقتصاد المحلي.

4 – هناك حاجة ملحة إلى اتخاذ إجراءات فورية لتفعيل سوق الجملة للخضر والفواكه بسيدي بلعباس، لا بد من ترقية الزراعة في البيوت البلاستيكية لضمان تموين لوجيستي لهذا السوق.

5 – دعم الاستثمار في الصناعات التحويلية للمنتجات

الفلاحية بدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة القائمة على أساس الآلات يمكن أن يسهم في توسيع قاعدة الشغل وتوفير فرص العمل، فعلى سبيل المثال ولاية سيدي بلعباس كانت لها الحصة الأكبر في إنتاج الطماطم على المستوى الوطني هاته الصائفة لكنها تفتقر لمصنع تعليب وتصبير هذا المنتوج.

6 – فيما يخص المفارغ العشوائية التي تعد تهديدا خطيرا للبيئة والغطاء الغابي، ولذلك تتطلب فضاء فعالا للتصدي لهذه المشكلة، إليكم بعض السياسات والتدابير التي يمكن اتخاذها للحد من المفارغ العشوائية والحفاظ على البيئة والغطاء الغابي:

– تحديث وتشديد القوانين المتعلقة بإدارة النفايات ومكافحة المفارغ العشوائية، وضمان تنفيذها بشكل صارم.

– تحفيز برامج التدوير وإعادة التدوير للحد من حجم النفايات وتقليل الاعتماد على المفارغ.

– الاستثمار في التكنولوجيا الحديثة لإدارة النفايات، مثل محطات إعادة تدوير المواد القابلة للتحلل الحيوي.

7 – التسريع في تحديد شروط وكيفيات منح العقار الاقتصادي الموجة لإنجار مشاريع استثمارية بتقديم منح الامتياز عن طريق التنظيم.

8 – سوف يسجل قطاع الصناعة أعلى معدلات نمو مقارنة بالقطاعات الأخرى تقدر بـ 7 ٪ سنة 2024 و9 ٪ سنة 2025 و9.3 ٪ سنة 2026، هذا إن دل على شيء إنما يدل على السياسات الراشدة للحكومة. ولتطوير هذا القطاع لا بد من التعامل مع الشركات الأجنبية، خاصة في تكنولوجيا صناعة السيارات بمبدأ رابح – رابح، وتعزيز الشراكة مع الدول شرق آسيا حفاظا على احتياطات الدولة من العملة الصعبة والتعامل مع الجزائر كشريك في التصنيع وليس كحصة سوقية.

ضف إلى ذلك تشجيع الصناعات المحلية بسياسات حمائية وعدم اللجوء إلى الاستيراد إلا عند الحاجة الملحة، مع الاستمرار في دعم صندوق ترقية الصادرات والتوجه نحو السوق الإفريقية بتحويل مديونية الدول الإفريقية نحو الجزائر إلى استثمارات مباشرة.

9 – تحلية مياه البحر تشهد مدفوعات ضخمة للمتعاملين الأجانب، صحيح أن الجزائر كانت تفتقر للخبرة في هذا المجال في العشرين سنة الماضية، لكن احتكاك المهندسين الجزائريين بالأجانب في هاته المصانع أدى إلى اكتساب الخبرة، في هذا السياق، ندعو أن تكون المصانع الجديدة جزائرية 100 ٪ حفاظا على العملة الصعبة وإنشاء المزيد منها وتوجيهها نحو الزراعة.

وفي الأخير، نحن بحاجة إلى تكاتف جهودنا من أجل تحقيق الأهداف المنشودة، إذ يجب أن نسعى جاهدين لتحسين البنية التحتية في مختلف المجالات بما في ذلك النقل، الطاقة والاتصالات، هذه البنية تعزز التنمية الشاملة وتعزز الفرص الاقتصادية والاجتماعية.

ولهذا، ندعو إلى تشجيع روح المشاركة الاجتماعية والتفاعل الفعال بين المواطنين والحكومة، يجب أن نعمل معا من أجل تحقيق تطلعات شعبنا وتحسين جودة حياتهم.

رحم الله شهداءنا الأبرار.

وتحيا الجزائر.

السيد الرئيس: شكرا؛ أحيل الكلمة الآن إلى السيد عبد القادر علي، فليتفضل مشكورا.

السيد عبد القادر علي: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة الموقر، المجاهد صالح ڤوجيل،

السيدات والسادة الوزراء والوفد المرافق،

زملائي أعضاء مجلس الأمة الأفاضل،

إطارات مجلسنا الموقر،

أسرة الإعلام،

أحييكم بتحية الإسلام؛ السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية، نترحم على أرواح شهدائنا الأبرار، ضحايا مظاهرات 11 ديسمبر 1960 وكذلك شهداء ميدان الشرف في فلسطين.

سيدي الوزير،

نثمن ما جاء في قانون المالية من القرارات التي تؤدي حتما إلى الرفع من القدرة الشرائية وتحسين الحياة اليومية للمواطن وهذا ما لاحظناه في المواد وعلى سبيل الذكر المادة 5، 8، 9 و14 وكذلك المواد 33، 38 و65 إلى المادة 90 من الإعفاءات وهذا ما يوضح أن هناك ارتياحية في الميزانية.

سيدي الوزير،

لدينا مطلب وهو تعديل المادة 89 التي جاءت في قانون المالية لسنة 2018 والتي تحدد الآجال لتسوية العقارات، لدنيا مشكل في ولاية أدرار، سيدي الوزير، بخصوص تسوية العقارات نتج عن هذا القانون في المادة 89 من قانون المالية لسنة 2018 وفقا للتعليمة 4060 المؤرخة في05/ 04 / 2018 لما تبع هذه التسوية من افتراءات للبعض أو الكثير، فكثير من الأشخاص الذين يعانون من هذا المشكل.

كذلك، سيدي الوزير، نلتمس اعتمادا ماليا لإنجاز المعهد الإسلامي في ولاية أدرار، وكذلك اعتمادا ماليا لاستكمال مستشفى بزاوية كنتة وكذلك، سيدي الوزير، نطالب بإدراج المدارس القرآنية والمساجد والزوايا ضمن مدونة البلدية والولاية، وكذلك رفع المبلغ الذي يسمح للمؤسسات العمومية والخاصة بالتبرع به للمساجد والزوايا والمدارس القرآنية كباقي النشاطات الأخرى مثل: النشاطات الرياضية.

كذلك، السيد الوزير، وبناء على توصيات السيد رئيس الجمهورية بالأمس بمجلس الوزراء أثناء الاستماع للانشغالات التي يتقدم بها الفلاحون، نرى أنه من الواجب الإشارة إلى بعض الملاحظات والتي ذكرناها أثناء مناقشنا قانون المالية التصحيحي لسنة 2023، بحيث راسلناكم بشكل متكرر عليها وذلك لأهمية الموضوع وانعكاسه المباشر على القدرة الشرائية للمواطن والمتمثلة في:

- إلغاء الحقوق الجمركية والرسوم على القيمة المضافة على العتاد الفلاحي المستورد والمنتج محليا على حد سواء.
- وكذلك الإلغاء على الأسمدة والبذور والمبيدات والأدوية والكهرباء الفلاحية.

في هذه النقطة، السيد الوزير، أريد أن أقدم لك توضيحا فقط.

نحن نعرف، السيد الوزير، أن الفلاح عند بيعه لمنتوج القمح يبيعه من دون احتساب الرسم على القيمة المضافة (TVA) وعند عملية الشراء يشتريه باحتساب الرسم على القيمة المضافة (TVA) نحن نعلم أنه في المعاملة الحسابية هناك عملية الخصم بين الرسم على القيمة المضافة الخاصة بالمشتريات وبالمبيعات.

الفلاح هنا لا يبيع بهذا الرسم على القيمة المضافة (TVA) بل يشتري به، وبالتالي نحن نعلم في آخر السنة عندما تقدم الميزانية تقوم مديرية الضرائب بإرجاع الرسم على القيمة المضافة للفلاح، معناه أن الخزينة العمومية ليست مستفيدة من أي شيء، وبالتالي لماذا نفرضها في البداية على الفلاح ثم نردها له في نهاية السنة!! الخزينة هنا لم تستفد منها شيئا، وبالتالي نلتمس إلغاءها بما أنها ليست لها أي مردودية اقتصادية وجمركية نلتمس إلغاء هذه الرسوم.

وفي الأخير، شكرا على الإصغاء، تحيا الجزائر والمجد والخلود لشهدائنا الأبرار والسلام عليكم.

السيد الرئيس: بارك الله فيك، شكرا، نكتفي لحد الآن بهذا القدر من المناقشة لنص القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2024، نستأنف الجلسة، إن شاء الله، في تمام الساعة الثانية والنصف مساء لمواصلة أشغالنا؛ الجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الدقيقة العشرين
بعد منتصف النهار

الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16	ثمن النسخة الواحدة 12 دج

طبعت بمجلس الأمة يوم الخميس 29 جمادى الثانية 1445
الموافق 11 جانفي 2024

رقم الإيداع القانوني: 99-457 ـــ ISSN 1112- 2587